جامعة الدكتور "مولاي الطاهر" سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

# التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي

# (دراسة مقارنة تونس ليبيا 2011-2015)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية -تخصص دراسات مغاربية-

من إعداد الطالبة:

زيداني مريم

إشراف الأستاذ:

* بن زايد محمد

السنة الجامعية: 2018/2017

# دعاء

لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، له الملك و له الحمد و هو على
كل شيء قدير.
اللهم إني أسألك علما نافعا و رزقا طيبا و عملا متقبلا سبحانك اللهم
و بحمدك عدد خلقك و رضا نفسك و زنة عرشك و مداد كلماتك .
اللهم رب السموات السبع و رب الأرض و رب العرش العظيم ربنا و رب كل
شيء خالق الحب و النوى و منزل الثورات و الإنجيل و الفرقان و الزبور أعوذ بك
من شر كل شيء آخذ بناصيته اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء
وأنت الآخر ليس بعدك شيء أقض عنا الدين و أغننا من الفقر و أرزقنا
من العلم ما رزقت به من قبلنا .
اللهم أن نعوذ بك من شر ما عملنا و علمنا أنك مولانا
فلا تؤاخذنا أن خفقنا و تهاونا.

بسم الله الرحمن الرحيم

# تشكرات

الشكر و الحمد اللّه وحده على ما أنعمه علينا من فكر و علم و على تقديره لنا على

إتمام هذه المذكرة و هذا البحث المتواضع

أدعوا الأستاذ الكريم الذي تواضع لي بجهد متابعة و نصحا و أرشدنا إلى تقبل

شكرنا و عرفانا له بالجميل الأستاذ المحترم" بن زايد محمد."

كما لا أنسا مدير كلية الدكتور "مولاي الطاهر" سعيدة

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة جامعة كلية الدكتور "مولاي الطاهر" المتخصصين في العلوم السياسية

والعلاقات الدولية و بالخصوص الأستاذة الذين أشرفوا على تدّريسنا طيلة هذا المشوار الدراسي .

شكرا للجميع

# الإهـــــــداء

أهدي ثمرة نجاحي المتواضع إلى كل من أستاذي الفاضل : بن زايد محمد ،
الذي كان سببا في اجتيازي هذه المرحلة وقدم لي الدعم والمساعدة .
كما أهدي ذلك أيضا إلى كل الأستاذة الذين قاموا بتدريسي في هذه السنة دون أي استثناء
بالمناسبة أقدم لهم شكر الجزيل .
إهدائي أيضا إلى عائلتي المتواضعة خاصة والدتي أطال الله في عمرها و والدي أيضا .
دون أن أنسي رئيسي السابق بالعمل بولاية عين تموشنت ، الذي قدم لي الدعم هو الأخر
والمساعدة للتنقل وإتمام دراستي .

زيداني مريم

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمـــــــــــي للتحـــــــول الديمقراطـــــــــــــــي.

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به.

المطلب الثاني: أسباب و عوامل التحول الديمقراطي.

المطلب الثالث: آليات التحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: مسارات ومداخل التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مسارات و عوائق التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: المدخل النظرية التي فسرت التحول الديمقراطي.

الفصل الثاني: طبيعة النظامين السياسيين في تونس و ليبيا.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في تونس.

المطلب الأول: تطور النظام السياسي في تونس.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة " 1957-1987"

المطلب الثالث: النظام السياسي التونسي في مرحلة الرئيس زين العابدين بن علي "1987 - 2011"

المطلب الرابع: طبيعة السياسة الخارجية في تونس.

المبحث الثاني: النظام السياسي في ليبيا.

المطلب الأول: تطور النظام السياسي في ليبيا.

المطلب الثاني: النظام السياسي الليبي.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية في عهد معمر القذافي.

الفصل الثالث:أسباب التحول الديمقراطي و نتائجه في تونس و ليبيا.

المبحث الأول:أسباب التحول السياسي في ليبيا وتونس

المطلب الأول: الأسباب السياسية.

المطلب الثاني: الدوافع الاجتماعية.

المطلب الثالث: الدوافع الاقتصادية.

المبحث الثاني: نتائج التحول الديمقراطي في تونس و ليبيا.

المطلب الأول: نتائج التحول الديمقراطي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في تونس ليبيا.

المطلب الثاني: نتائج التحول الديمقراطي على المستوى الأمني والسياسي.

المطلب الثالث: سيناريوهات حول مستقبل تونس و ليبيا.

الخاتمة.

مقـــــدمة

إن العالم العربي خلال أواخر سنة 2010 و بداية سنة 2011 شهد انتفاضات واحتجاجات من اجل المطالبة بالتغيير وإسقاط النظام، حيث استثنيت المنطقة العربية من موجة التحولات الديمقراطية التي حدثت على مستوى الدول الأوروبية و بات من المسلم به أن الدول العربية اعتادت العيش في ظل الأنظمة الاستبدادية ، إلى غاية أواخر سنة 2010 وبداية سنة 2011 تغير المفهوم و الاعتقاد و كانت المفاجئة للعالم العربي و الأوربي الانتفاضات في تونس كأول دولة عربية لتعرف الانتشار الواسع و السريع إلى بقية الدول الأخرى.

الموجة التي شهدتها الدول العربية كانت من أجل إسقاط الأنظمة الاستبدادية باختلاف نماذجها والمطالبة بالتغيير لإنشاء دولة تحكمها المبادئ الديمقراطية، هذه الموجة شهدتها دولة تونس عن طريق احتجاجات قام بها الشعب التونسي من جراء إحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسه بالنار وكذا سخطا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية بالإضافة إلى القمع و التهميش من طرف النظام.

هذه الانتفاضات كانت سلمية في تونس واستطاعت أن تسقط النظام القديم القائم على التسلط و الاستبداد و التوجه نحو عملية الانتقال الديمقراطي بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية و كذا صياغة الدستور، غير أن ليبيا كانت بدايتها شبيهة لتونس، لكنها سرعات ما اتخذت مسارا مختلفا نتيجة لاستخدام النظام العنف ضد المتظاهرين و استمر الوضع إلى غاية التدخل الأجنبي و إسقاط النظام و كان من نتائجه انتشار الأسلحة و استخدام القوة لتسوية الأمور.

إن كلا النظامين التونسي و الليبي امتازا بالاستبدادية و التسلط و القمع و التهميش بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المزرية كلها دوافع دفعت بالحراك الاجتماعي تعبيرا عن رفض الأوضاع الراهنة و المطالبة بالتغيير، و هنا تجلت أهمية دراسة هذا الموضوع.

**أهداف الدراسة :**

بالرغم من الصعوبات التي اعترضت طريقي في البحث في صلب الموضوع أثناء تجميع المعلومات عن البلدين تونس و ليبيا من حيث تاريخهما و شخصية الرؤساء الذين حكموا البلدين إلا أن ذلك لم يشكل عائقا من تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على تونس و ليبيا كبلدين لأول مرة من خلال الدراسة التي أجريتها والتطرق إلى تاريخهما الحافل بالبطولات و الشخصيات الوطنية الغيورة على البلد من اجل الحفاظ على رموزه والتصدي للاستعمار ، غير انه للأسف سرعان ما تحولت هذه الشخصيات الوطنية إلى شخصيات مستبدة، متسلطة.

- معرفة نوع الأنظمة السائدة في البلدين.

*علاقة الحاكم بالمحكومين (الشعب).

- مؤسسات النظام السياسي في البلدين.
- الحقوق و الحريات و حقوق الإنسان.
- الأسباب و النتائج التي من جزء التحول الديمقراطي و التطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف
- أخيرا سيناريوهات مستقبل البلدين.
- تزويد المكتبة الجامعية ببحث أكاديمي لم يسبق و إن تمت معالجته بالمقارنة بين ثورة تونس و ليبيا 2011-2015.

**إشكالية الدراسة:**

الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث: **إلى أي مدى ساهمت التحولات التي عرفتها منطقة المغرب العربي في ليبيا و تونس في تحقيق الديمقراطية و ما هي أوجه التشابه و الاختلاف بينهما؟**

**من خلال هذه الإشكالية تصادفنا إشكالات أخرى:**

- ما هو الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي ؟
- ما هي أسباب و نتائج التحول الديمقراطي في تونس و ليبيا ؟
- ما هي أوجه التشابه و الاختلاف بينهما ؟
- سيناريوهات مستقبل البلدين ؟

- **الفرضيات :**

للإجابة عن الاشاكالية الرئيسية المنوه عنها أعلاه و كذا الاشاكاليات الفرعية، فلا بد من التطرق إلى ما يلي:

- مفهوم التحول الديمقراطي، أسبابه و نتائجه في منطقة المغرب العربي.
- التعرف على الأنظمة السياسية في منطقة المغرب العربي: تونس و ليبيا.
- أسباب و نتائج و مستقبل البلدين تونس و ليبيا من تجربة التحول الديمقراطي.

**منهجية الدراسة:**

- **المنهج التاريخي:**

هو ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي لمعرفة خصوصية المنطقة و الوضع الذي عاشته قبل أن تصل إلى مرحلة التحول الديمقراطي و في هذه الحالة ندرس تاريخ تونس و ليبيا بالتركيز على تولي السلطة وكيفية ممارستها.

**المنهج المقارن:**

هو خطوات يتبعها الباحث في دراسة حالتين مختلفتين للتوصل إلى أوجه الشبه و الاختلاف من خلال تتبع المراحل التي مرت بها الحالتين و هنا موضوع بحثنا تونس و ليبيا.

**الأطر النظرية:**

لدراسة أي موضوع دراسة علمية لا بد من الاستناد على النظريات أو المقاربات التي تخدم الموضوع،، لذلك تم التطرق إلى النظرية الواقعية و نظرية التحالف:

**أ/- النظرية الواقعية:**

سيطرت هذه النظرية على حقل الدراسات خاصة في تفسير العلاقات الدولية وكان ظهورها منذ القدم و ركزت على القوة في تفسير العلاقات الدولية ، و بذلك هيمنت افتراضاتها كتوازن القوى ، و المصلحة القومية ، وفوضوية النظام الدولي ، والدولة كفاعل عقلاني على حقل العلاقات الدولية وبالتالي السلوك الخارجي الذي تنتهجه الدول، من خلال كتابات "إدواردكار" "هانسمورغانتو"، و شهدت هذه النظرية تطورا في تفسير وتحليل مفاهيم السياسة الخارجية و الأمن من طرف الواقعيين الجدد أمثال "كنيثوالتز"، "ستيفنوالت"، "جونميرشايمر"، "فريدزكريا"،الذين قدموا أطر نظرية جديدة للتوجه الواقعي ، من خلال طرح عدة تيارات تصب في بوتقة الواقعية النيوكلاسكية[1].

**ب/- نظرية التحالف:**

التحالف هو اتفاق بين دولتين فأكثر في ظل توازن القوى، بين المتحالفين الأقوياء، غير أن التحالف الأجنبي مع الدول النامية يجعل توازن القوى مستحيلا لوجود الفوارق بين الطرفين و هنا تسيطر الدولة القوية على الدولة الضعيفة لخدمة مصالحها و التدخل في شؤونها و صناعة القرار ، مما

[1]- أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية-دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية السلمانية 2007. ص 46-48.

يجعل الطرف الثاني في تبعية دائمة، تدهور اقتصادها مما يسمح للدولة القوية رسم سياسة الدولة الضعيفة[2]، و كان هذا الوضع من بين الأسباب التي أدت إلى التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

من هذا المنطلق تم إعتماد خطة عمل من أجل الإلمام بالموضوع ، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي، ثم تعرفنا في الفصل الثاني عن الأنظمة السياسية في منطقة المغرب العربي تونس و ليبيا و في الأخير ذكرنا أسباب التحول الديمقراطي في البلدين و النتائج لنختم الموضوع بمستقبل البلدية من التحول الديمقراطي و مدى نجاحهما في هذه التجربة.

**الصعوبات:**

- إن الصعوبات التي اعترضت طريقي أثناء البحث و جمع المعلومات كون الثورة التونسية و الليبية كانتا عبارة عن أحداث يومية تم تناقلها عبر مواقع التواصل الاجتماعي ولهذا تم الاعتماد على موقع التواصل الاجتماعي في البحث عن هذه المقالات و أحيانا تم الرجوع إلى المصادر التي قامت بتجميع هذه الأحداث.
- موضوع جديد لم يسبق تناوله و إن كانت هناك مصادر قليلة جدا تناولت بالضبط دراسة مقارنة بين تونس و ليبيا خلال الفترة الممتدة من 2011-2015 و لهذا اضطررت إلى جمع وجه الاختلاف و التشابه.
- تم تجميع الدول العربية أحيانا مجتمعة في دراسة لثورات الربيع العربي و أحيانا أخرى لدولتين مع بعض، غير انه لم يتم المقارنة بين تونس و ليبيا.
- موضوع يستلزم الدراسة العميقة و المتمعنة في الأحداث للوصول إلى نقاط التشابه و الاختلاف.
- رغم الصعوبات إلا انه و الحمد لله تم تجميع معلومات متواضعة عن الموضوع.

من هذا المنطلق تم إعتماد خطة عمل من أجل الإلمام بالموضوع ، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي، ثم تعرفنا في الفصل الثاني عن الأنظمة السياسية في منطقة المغرب العربي تونس و ليبيا و في الأخير ذكرنا أسباب التحول الديمقراطي في البلدين و النتائج لنختم الموضوع بمستقبل البلدية من التحول الديمقراطي و مدى نجاحهما في هذه التجربة.

[2]- عادل سلمان، الأحلاف و التكتلات الدولية –الحوار المتمدن- مأخوذ عن الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art asp?aid=22188 تاريخ الاطلاع 28-05-2018.

# الفصل الأول

تعد عملة التحول الديمقراطي ظاهرة تستدعي الكثير من البحث و المجهودات العلمية الدقيقة و ذلك راجع إلى تشعب و تعقيد المفهوم وغموضه في بعض الأحيان الأخرى و هو من أكثر المواضيع المطروحة في مجال العلوم السياسية للدراسة.

حيث زاد الاهتمام بمفهوم التحول الديمقراطي خاصة بعد الموجة التي استهدفت البلدان العربية ، حيث لم يعد هذا المفهوم يقتصر على الدول الغربية ، بل هي ثقافة عالمية ترسخت منذ قرون طويلة في مواجهة التعسف والاستبداد

وقد اتجهت الدول العربية إلى عملية التحول الديمقراطي بفعل أسباب و دوافع مختلفة منها الداخلية و أخرى خارجية ، هذه الدوافع و الأسباب دفعت بها إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية من اجل إنقاذ الوضع الاقتصادي و الاجتماعي المتدهور و حفاظا على بقائها و هيمنتها و تارة أخرى قامت بإدخال إصلاحات على مستوى هياكلها لضمان الاستمرار ،جعلتها في تبعية للدول الكبرى التي فرضت عليها التحول إلى الديمقراطية و في بعض الأحيان أجبرتها القوى المعارضة على التحول.

من خلال دراستنا للموضوع اكتشفنا أن التحول الديمقراطي سبق وأن شهدته العديد من البلدان الأوربية التي انطلقت منذ مطلع منتصف سبعينيات القرن العشرين من جنوب أروبا ( البرتغال، اسبانيا، اليونان) ثم امتدت لتشمل بلدان أمريكا اللاتينية و آسيا و إفريقيا و شرق ووسط اروبا، فيما بقي العالم العربي بعيدا عن هذه التحولات.

غير انه مع أواخر سنة 2010 و بداية سنة 2011 شهدت منطقة المغرب العربي موجة من التحولات الديمقراطية ، هذه المنطقة[3] تضم كل مورتانيا و المغرب، الجزائر، تونس و ليبيا، تتربع على مساحة 5.782140 كلم2 .

تقع منطقة المغرب العربي آو ما يعرف " المنطقة المغاربية أو المغرب العربي الكبير" في شمال

[3]- المغرب العربي—مجلة البيان ماخوذ عن الرابط WWW.ALBAYAN.CO.UK/FILES LIB/ARTICLE IMAGES TAKRIR/4-3-8 PDF. ص 01

إفريقيـــــــــــا ممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط و حتى المحيط الأطلسي، و هي تشمل أراضي الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب و الجزائر، مدينة مليلية و سبتة التي سيطرت عليها اسبانيا و تعتبر جزء من المغرب، يبلغ عدد السكان أكثر من 100 مليون شخص.

أسست دول المغرب العربي فيما بينها عدة تحالفات غير أنها فشلت في الأمر بسبب النزاعات بين الدلو فيما بينها و تحبيذ المصلحة الخاصة عن المصلحة العامة و منها إتحاد المغرب العربي 1889 لتعزيز التكامل الاقتصادي في سوق مشتركة.

إن عملية التحول الديمقراطي لم تأت من العدم و إنما هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت نحو التحول ومنها أسباب داخلية و أخرى خارجية ، كما أن عملية التحول الديمقراطي تأخذ أشكالا مختلفة ما يعرف بالأنماط أو المسارات، أما بالنسبة للمدارس التي تحدثت عن عملية التحول الديمقراطي فاختلفت آرائها من مدرسة إلى أخرى، دون أن ننسى العوائق القائمة التي حالت دون عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية و كيف نظرت هذه الدول إلى العملية بمعنى ما هو نصيب الدول العربية من موجة التحولات؟

هذه الدراسة جاءت من اجل تسليط الضوء على مفهوم أو تعريف التحول الديمقراطي وكذا الأسباب أو الدوافع التي دفعت إليه، لنتطرق فيما بعد إلى آليات التحول الديمقراطي في مبحث والنظريات و المقاربات التي تناولت التحول الديمقراطي في مبحث ثاني.

## المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

مصطلح التحول الديمقراطي اخذ في الآونة الأخيرة حصة الأسد في الدراسة خاصة مع التحولات التي حدثت على الساحة العربية أو ما يسميه البعض ثورات الربيع العربي فلهـــــــــــــذا سنتطرق إلى تحديد مفهوم التحول الديمقراطي لغة و اصطلاحا و المفاهيم المرتبطة به كالتحول اللبيرالي و الانتقال الديمقراطي، الرسوخ الديمقراطي، الإصلاح السياسي، بالإضافة إلى مفهوم الديمقراطية، فـــــــــــــي المطلب الأول و في المطلب الثاني نتناول أسبابه أما آلياته في المطلب الثالث.

### المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به

إن ظاهرة انتشار الحكم الديمقراطي التي سماها "صامويل هانتنغتون" بالموجة الثالثة لعملية تحقيق الديمقراطية ، حيث بدأت خلال أوائل السبعينات و منتصفها مع انقلاب الأنظمة الديكتاتورية في البرتغال و اسبانيا و اليونان بعد انتشارها في أروبا المتوسطية لهذا سنتطرق إلى تعريف التحول الديمقراطي لغة و اصطلاحا.

قبل التطرق إلى المفهوم الاصطلاحي للتحول الديمقراطي ، لابد من ذكر **التعريف اللغوي لهذا المصطلح** ، فالتحول لغة[4] يعني:" تغير نوعي في الشئ أو انتقاله من حالة إلى أخرى و يثير لفظ التحول إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى آخر، و عن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره و تحول فلان بالنصيحة و الوصية و الموعظة أي تغير عن الحالة التي كان عليها و تقابله في اللغة الإنجليزية.TRANSITION

إن مفهوم التحول الديمقراطي مفهوم شائع و شامل ينطوي على تحول النظام من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي فهو يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.

التحول: نعني به المرور و الانتقال من حالة معينة إلى حالة أخرى أو من مكان إلى مكان آخر، حيث يختلف مفهوم التقدم عن التحول في أن الأول هو عملية تحول تتضمن السير إلى الأمام، في حين أن التطور لا يعني بالضرورة التقدم و السير نحو الإيجاب فقد يتضمن معنى التراجع و التقهقر، في حين أن التغير فهو ظاهرة طبيعية سواء من الأحسن أو الأسوأ.

**وأما التعريف الاصطلاحي :**

من بين تعريفات التحول الديمقراطي: " فهو مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية وظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها". [5]

في تعريف آخر له : " هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية تم فيها حل أزمة الشرعية و المشاركة و الهوية و التنمية"[6] أي إنتهاج الديمقراطية كأسلوب للممارسة الأنشطة كما يعرفه

[4]- أبو الحسن بشير عمر – دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و إشكالياته في ظل التغيرات الحالية- نقلا من موقع WWW.ahewar.org /s ، تاريخ النشر 20—08-2014.، تم الاطلاع عليه 20-03-2018، ص02.

[5]- هشام مادريد: آليات و عوامل التحول الديمقراطي نقلا من الرابط montada 30 dzjustgoo.com/t 1202 topic- تا ريخ النشر 2008.تم الاطلاع عليه 23-03-2018. ص 03.

[6] -هشام مادريد: آليات و عوامل التحول الديمقراطي ،ص 02، المرجع السابق

تشالز:" التحول من نظام إلى آخر أي تغيير النظام القائم و أسلوب صنع السياسة الذي تتبناه النظام ويسميه التغيير السياسي للنظم".[7]

التحول الديمقراطي هو :" عملية اتخاذ القرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة و هي النظام و المعارضة الداخلية و القوى الخارجية و محاولة كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى و تتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع."

إذن التحول الديمقراطي مفهوم شامل يتضمن كل الحقوق الفردية و الجماعية و يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و الانتقال من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي و هي مرحلة صعبة كثيرا ما أدت إلى صدامات عنيفة.

تعتبر مرحلة التحول الديمقراطي المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة نزع عائم نظام سياسي سابق، تأسيس نظام سياسي لاحق في سياق هذه التحولات تتم عملية تحلل نظام سلطوي و ظهور نظام بديل له، و قد تولد هذه التحولات نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضى.

يعرف صامويل هنتنغتون: هو عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من اجل السلطة و تتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية.....و هو مسلسل تطوري يتم مرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية و لا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح .[8]

في سياق تعريف التحول الديمقراطي فهناك مصطلحات مرتبطة بهذا المفهوم لا بد من التطرق إليها من اجل التفرقة بينهما و نجد من بين هذه المصلحات المرتبطة بالتحول الديمقراطي ما يلي:

**التحول الديمقراطي و الليبرالية :**

هذه الأخيرة هي التخفيف من حدة القيود و توسيع نطاق الحقوق الفردية و الجماعي داخل النظام السلطوي و هي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها للتحـــــــــول الديمقراطي و إن كانت تساهم في تحفيز هذه العملية، أما التحول الديمقراطي فهو يتجاوز هذه الحدود إلى إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبية النخبة و صياغة آليات عملية صنع القرار في إطار

[7] - أبو الحسن بشير عمر: دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و إشكالياته في ظل التغيرات الحالية- ص 3، المرجع السابق

[8] - بلعور مصطفى : التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي و الإداري . ص 38.

مؤسسي ديمقراطي[9] ، و الحد من التدخل في الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الحاكم ، بناءا على ما سبق فان الليبرالية محدودة المجال و تخص الحريات الفردية و الجماعية ، بينما التحول الديمقراطي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من ناحية محاسبة النخبة وصياغة عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.

كما انه لا يحدث التحول اللبيرالي تزامنا مع التحول الديمقراطي لان الحكام يسمحوا بالتحول اللبيرالي لزيادة شرعيتهم في حين لا يغيرون في هيكل السلطة و عليه فان التحول الليبيرالي قد يؤدي إلى التحول الديمقراطي من خلال المطالبة بالحقوق.

**التحول الديمقراطي و الترسيخ الديمقراطي:**

إن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي حيث أن تعزيز الديمقراطية و رسوخها يتطلب وقتا و جهدا كبيرين و بشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود.

مفهوم ترسيخ الديمقراطية: يهدف إلى تعزيز و تطوير النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر يكون قادرا على الاستمرار.[10]

أيضا هو :" العملية التي تعقب التحول الديمقراطي و هو النتيجة المرجوة من تطبيق آليات الانتقال الديمقراطي و التحول الديمقراطي". [11]

وعليه فان الرسوخ الديمقراطي هو تلك الديمقراطية التي يقتنع بها السياسيون من أحزاب وجماعات مصالح و مختلف المؤسسات السياسية ، أما التحول الديمقراطي فهو عملية مستمرة للممارسة الديمقراطية في اتجاهات مختلفة من تراجع و تصادم و منافسة.

**التحول الديمقراطي و الإصلاح السياسي:**

[9] - محمود محمد السيد – مفهوم الإصلاح السياسي- منتدى الحوار المتمدن العدد 3555، تاريخ النشر 23-11-2013. مأخوذ عن موقع-http//wwwahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=285494 ا، تم الاطلاع عليه 23-03-2018.ص 1.

[10] - محمود محمد السيد مفهوم الإصلاح السياسي ص3، الرابط السابق

[11] - محمود محمد السيد المرجع نفسه

نقصد به هذا الأخير كافة الخطوات المباشرة و غير المباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق كل من الحكومات و المجتمع المدني و لسياسية .

كما يعرفه تشالز: "التحول من نظام إلى أخر أي تغيير النظام القائم و أسلوب صنع السياسة الذي تتبناه النظام و يسميه التغيير السياسي للنظم".[12]

التحول الديمقراطي هو: " عملية اتخاذ القرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام و المعارضة الداخلية و القوى الخارجية و حاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع."

إذن التحول الديمقراطي مفهوم شامل يتضمن كل الحقوق الفردية و الجماعية و يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و الانتقال من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي و هي مرحلة صعبة كثيرا ما أدت إلى صدامات عنيفة.

تعتبر مرحلة التحول الديمقراطي المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة نزع عائم نظام سياسي سابق، و تأسيس نظام سياسي لاحق في سياق هذه التحولات تتم عملية تحلل نظام سلطوي و ظهور نظام بديل له، و قد تولد هذه التحولات نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضى.

يعرف قاموس " أكسفورد: الإصلاح السياسي : " بأنه تبديل أو تغير نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص و خاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة إزالة بعض التعسف أو الخطأ:[13]

ويعرفه أيضا قاموس " ويستر" للمصطلحات السياسية 1958 بأنه: " تحسين النظام السياسي من اجل إزالة الفساد و الاستبداد "[14]**.**، بينما التحول الديمقراطي مرتبط بوجود نظام ديمقراطي قام بالتعرض لخلل أو عدم التوازن يتم إصلاحه.

**التحول الديمقراطي و الانتقال الديمقراطي:**

فهو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي و اخطر مراحله، أيضا هو المرحلة السابقة للتحول الديمقراطي و المهددة له و هذه المرحلة تتصف بالصراع بين الأساليب الديمقراطية للنظام السابق و الممارسات الديمقراطية الجديدة.

---

[12] - حسين توفيق إبراهيم الانتقال الديمقراطي- الإطار النظري، ص 6، نقلا عن موقع مركز الجزيرة للدراسات تاريخ النشر 14-04-2013 .htt./stadies .algazeera.net/arab world democracy20132013.

[13] - مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالات ، المرجع السابق ص 33.

[14] - المرجع نفسه.ص 34-35 .

الفرق بينهما أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية تراكمية مستمرة تهدف إلى ترسيخ الديمقراطية بينما الانتقال الديمقراطي فهو عملية مؤقتة ترتبط بشروط زمنية و مكانية

الانتقال الديمقراطي يعرفه "أودونيل" و "شومبيتر" بأنه المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد و تنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد و عمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظـــــــــــــــــام الحكم، فتوجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي و هي الانتقال عن طريق الانتخابات نزيهـــــــــــة الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخرى".[15]

إذن التحول الديمقراطي يمثل المرحلة السابقة للانتقال الديمقراطي تتميز بالتعقيد بينما النظم التي تمر بمرحلة الانتقال الديمقراطي تتصل على خط متصل طرفه الأول النظام غير الديمقراطي في صورته النموذجية سواء كان شموليا أو سلطويا مدنيا أم عسكريا و يقع على طرفه الآخر النظام الديمقراطي في نمطه المثالي.

الانتقال الديمقراطي و الإصلاح السياسي: يعني به القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها و أساليب عملها و أهدافها و فكرها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة فعالية و قدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات و الإشكاليات الجديدة و المتجددة باستمرار.[16]

أيضا الإصلاح السياسي هو تغيير داخل النظام و باليات نابعة من داخل النظام. إذا هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته الداخلية والخارجية، بينما التحول الديمقراطي يشير إلى التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي.

[15] ـثائرة عياصرة: العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات و الثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009-2011 دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 43 ملحق 4-2016 الرابط: https:// journal juetu fo/dirasat . kom/article/unive/file/8111/6916تاريخ الاطلاع 2018/03/23.ص 10.

[16] - أبو الحسن بشير عمر: دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و اشكالياته في ظل التغيرات الحالية ، المرجع السابق.تاريخ الاطلاع 2018/03/23.ص 3.

3- سهل الحبيب: المفاهيم الأيديولوجية في مجرى الحراك لثورات الربيع العربي، المركز العربي للأبحاث لدراسة السياسات ط 1- بيروت كانون الثاني/ يناير 2014.ص 30.

**التحول الديمقراطي و الديمقراطية:**

الديمقراطية تمثل في جوهرها أسلوبا في إدارة الحكم أو السلطة السياسية، تتسم بالمشاركة والتنافس و التداول في مقابل الأسلوب الاستبدادي أو الدكتاتوري الذي يتصف بالفردية و التسلط والإقصاء و الديمومة عبر صيغ مختلفة من التمديد و التوريث.3

أيضا الديمقراطية هي حق الشعب المطلق بان يكون المشرع بأغلبية أصوات النواب ، بحيث يكون لإرادة الشعب و بذلك حرية غير مقيدة و بأي قيود، فهي سيدة نفسها و لا تسأل أمام السلطة غير سلطتها، و هي أيضا كلمة الشعب أو الحكومة الشعبية و هي تعمل على تحقيق المساواة السياسية بين الأفراد و تحقيق مصالح الشعب و تعارض احتكار الامتيازات السياسية لأي طبقة من طبقات الشعب، فتكون الصفة الرئيسية في النظم الديمقراطية هي مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمام المواطنين[17]

مما سبق نستنتج أن الديمقراطية هي الارتقاء بالممارسة الديمقراطية عبر عملية التحول ديمقراطية سلمية، يمكن من خلالها الوصول إلى ترسيخ هذه الديمقراطية.

**المطلب الثاني: أسباب و عوامل التحول الديمقراطي**

إن أسباب و عوامل التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي تختلف من دولة إلى أخرى و قد تكون أسباب داخلية أو خارجية.

حيث حظيت العوامل التي دفعت بالتحول الديمقراطي بأهمية كبيرة من طرف الباحثين ، قد تكون الأسباب التي تعود إلى التحول الديمقراطي و القضاء على النظم التسلطية من طرف النخبة الحاكمة نفسها أو من القوى الاجتماعية المختلفة في البيئة الداخلية أو من النظم السياسية في البيئة الخارجية أي الدولية كما قد تكون في رغبة بعض الدول لتلقي المساعدات المالية أو القروض من المؤسسات المالية الدولية و هكذا نجد أن الأسبـــــــــاب قد تكون داخلية كما قد تكون خارجية وأحيانا تتشابك فيما بينها و هذا ما نتناوله في المطلب الثاني على النحو الأتي:

**أولا– الأسباب الداخلية :**

**أ– التغير في إدراك القيادة و النخب السياسية:**

إن القيادة السياسية عامل مهم في اتخاذ قرار من عدمه للتحول الديمقراطي وكذلك في

[17]- عبد الرحمن يوسف سلامة: التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول/2010 ، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.ص 28.

نجاح أو فشل التحول ، فالقيادة هي المسؤولة عن مواجهة المتشددين و المعارضين و توسيع نطاق المشاركة السياسية و توزيع الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن حماية الفرد من تعسف الدولة و التفاهم مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد مصالحها للوصول إلى التحول قبولا في المجتمع.

إن توافر الظروف الاجتماعية والاقتصادية وعملية التحول لا تكفي لوحدها و أنما لابد من رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول.

فالقيادة السياسية نفسها تدرك أن استمراريتها في الحكم يؤدي إلى إضعاف البنية التي يوكل إليها عملية التحول ، كما أن النظم السلطوية تتعرض للتآكل بسبب تردي الشرعية السياسية للنظام.

فبعض القادة يعتقدون أن الديمقراطية تعد بديلا عن النظم السلطوية التي لم تعد قادرة على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضوابط الداخلية و الخارجية.، بالإضافة إلى اعتقادهم أن التحول الديمقراطي سوف ينجم اكتساب دولهم العديد من المنافع مثل الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي[18]

ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك على طريق الدمقرطة هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالعنف كما أن وجود معارضة سياسية قوية وقادرة على التنسيق فيما بينها وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم يعزز من فرص المساومة والتفاوض مع الحكم بشان الديمقراطي أو إطاحته من خلال انتفاضة او ثورة شعبية.

إن القيادة السياسية تعتبر عنصرا هاما في ومحوريا في عملية التحول الديمقراطي حيث يؤكد "دياموند الاري"،" جون لينز"، " مارتن ليبست " على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي[19].

**ب- انهيار الشرعية النظام السلطوي:**

إن الهدف من قيام النظام السلطوي هو القضاء على الأزمة الاقتصادية أو الاستقطاب الجماعي أو العنف و تكتمل مهمتها بالنجاح في المهام الموكلة إليها أو الإخفاق في الأمر كما يفقد النظام شرعيته بسبب التغير في القيم المجتمعية و ثقافة المجتمع اقل تسامحا مع النظام السلطوي.

[18]- أبو الحسن بشير عمر: دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و اشكالياته في ظل التغيرات الحالية ، المرجع السابق.تاريخ الاطلاع 2018/03/23.ص 5.

[19]- أبو الحسن بشير عمر: دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و اشكالياته في ظل التغيرات الحالية ،.تاريخ الاطلاع 2018/03/23.مرجع سبق ذكره.

وتختلف مشكلات الشرعية من نظام إلى آخر بسبب تفاقم الأزمات الداخلية و عجز النظام عن مواجهتها قد تكون اقتصادية، اجتماعية، سياسية، أو تأزم الأوضاع نتيجة هزيمة عسكرية خارجية، هذا العجز في النظام لمواجهة الأزمات قد يخلق معارضة وانتفاضات ضد النظام في اتجاه التحول الديمقراطي.

حيث انه عندما يفقد أي نظام سياسي آليات الضبط السياسي و الاستقطاب الاجتماعي ويعجز عن أداء وظائفه فان شرعيته تصبح مهددة.

وتعود أسباب انهيار شرعية النظام السياسي خاصة الديكتاتورية إلى صعوبة تحديد الذات أي أنها لا تقوم بآي إصلاحات ، كما أنها ترفض الاعتراف بضعفها للاستمرار في الاحتفاظ بالسلطة، محاولتها البقاء في السلطة باستعمال العنف و كبت حريات الأفراد.

**ج-الأزمات الاقتصادية:**

إن تردي الأوضاع الاقتصادية الذي تعاني منه دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي أدى إلى اهتزاز شرعية هذه النظم و التغير عن ذلك عن طريق الانتفاضات و الاحتجاجات على تغيير أو إصلاح الأوضاع الاقتصادية.

حيث انه توجد علاقة بين الاقتصاد والسياسة شديدة الترابط[20] حيث يرى البعض أن الاقتصاد هو الذي يحدد شكل المؤسسات السياسية من حيث الهيكل الوظيفي، بينما يرى البعض الآخر[21] إن الشكل السياسي للدولة هو الذي يحدد نوعية السياسات الاقتصادية و لعل تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية كان عاملا في اهتزاز شرعية نظمها السياسية.

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد أدى إلى بعض الانتفاضات والاحتجاجات بالدول العربية لما عانه المجتمع من الفقر و البطالة و ارتفاع الأسعار مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي و المطالبة بالتحرر الليبرالي.

ما يمكن قوله أن عمليات التحول الديمقراطي في البلدان العربية ارتبطت بالأوضاع الاقتصادية المزرية الناجمة عن الخلل في بنية اقتصادياتها الوطنية.

**د- تزايد قوة المجتمع المدني:**

[20] - أبو الحسن بشير عمر: دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و اشكالياته في ظل التغيرات الحالية ،ص 2، المرجع السابق.

[21] الحبيب بولعراس، تاريخ تونس، أهم التواريخ و الأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة إصدارات 13-01-2010 مأخوذ عن الرابط: https:// ar leaders.com tn/article/0272تاريخ الاطلاع: 2018/03/30.ص4.

إن تزايد قوة المجتمع المدني من خلال تزايد التعليم و الثقافة التي أمدت الجماهير بالمعلومات و المعرفة و المهارات و الحوافز لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية، فضلا عن الاحتكاك بالعلم الخارجي و رفع معدلات النمو الثقافي لدول العالم الثالث زاد من إدراكهم لحقوقهم الطبيعية.

فهو عامل يساعد على زعزعة النظام السلطوي نتيجة تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من اجل التغيير أو التحول الديمقراطي إلى أنظمة ديمقراطية.

حيث أن الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني كمدخل للتحليلي السياسي خاصة مع الربع الأخير من القرن الماضي في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي كان له دور بارز في الدفع إلى التحول الديمقراطي و من تعريفات المجتمع المدني " شبكة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الأسرة و الدولة، و تعمل على تحقيق المصالح المادية و المعنوية لأفرادها و الدفاع عن هذه المصالح وذلك في إطار الالتزام بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح السياسي و الفكري و القبول بالتعددية و الاختلاف و الإدارة السلمية للخلافات و الصراعات"[22] .

حيث أن المجتمع المدني يضم مجموعة من التنظيمات التي يشكلها الأفراد آو ينضمون إليها بإرادتهم منها الأحزاب السياسية، الجمعيات، الاتحادات والروابط، المنتديات الاجتماعية والثقافية والعلمية والرياضية والمؤسسات الدينية وغيرها تكون خاضعة للدولة وكلها تعمل لتحقيق مصالحها المادية والمعنوية[23].

**ه-القيم و الأخلاق الداعية للديمقراطية** : تتمثل في التقاليد والأعراف الدينية والمدنية السائدة في المجتمع التي تخلق نوع من التضامن الوطني والاحترام المتبادل والإيمان بالإرادة الوطنية والعامة التي تشجع الديمقراطية[24].

**ثانيا-الأسباب الخارجية :**

عند التحدث عن العوامل الداخلية كأسباب للتحول الديمقراطي فلا يمكن إهمال أسباب أخرى لها دور في التحول الديمقراطي هذه العوامل هي خارجية و تتمثل في:

**أ- دور القوة الخارجية في دفع الدول إلى التحول الديمقراطي:**

[22] - هشام مادريد : – آليات و عوامل التحول الديمقراطي ، دراسات و أبحاث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ص3، المرجع السابق

[23] - مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالات المرجع السابق ص 37.

[24] - خليدة كعسيس خلاص، الربيع بين الثورة و الفوضى أراء و مناقشات، مأخوذ عن الرابط: www.alwatan.com/writer/id/536/06-04-2011، تاريخ الاطلاع: 2018/03/30.

إن الدول المانحة للقروض و المؤسسات المالية الدولية لها دور في دفع التحول الديمقراطي، حيث أصبحت الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية تتمتع بنفوذ هائل على الدول التابعة لها. [25]

بحيث أن الدول المانحة تؤكد على ضرورة وجود المزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية إذا ما أرادت الدول المستقبلة للمنح أن تستخدمها في التنمية و كذلك وجود مؤسسات تقوم بعملية مراقبة تطور الأوضاع نحو التحول الديمقراطي.[26]

حيث أن العالم شهد مع نهاية الثمانينات انهيار النظم الشيوعية كما حدث في الاتحاد السوفياتي وبلدان شرق أروبا و تحول اغلبها إلى الديمقراطية مما اعتبره البعض انتصارا للديمقراطية و القيم الغربية و من هنا بدا على النظم غير الديمقراطية حتى تجري إصلاحات و تغيرات على نظمها السياسية و تدعم الطرح الأول لدى قوى المعارضة التي أصبحت تطالب بالحرية و بحقها في التعبير و المشاركة السياسية و المنافسة على كسب رضا الرأي العام و الوصول إلى السلطة[27] .

وبعد بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم وجدت الديمقراطية من أولويتها في السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى إلى إنجازها في العالم الثالث.[28] ما لم يتعارض مع مصالحها وليس التنافس قائم للولايات المتحدة الأمريكية لوحدها بل هناك إلى جانبها فرنسا اتجاه إفريقيا.

من خلال ما سبق ذكره يتضح أن الاتحاد الأوربي لعب دورا في عملية التحول الديمقراطي من خلال رغبة بعض الدول الانضمام إلى عضوية الاتحاد و مشاركة أعضائـــــــــــــــــــه المستوى المعيشي، دفع بهذه البلدان إلى الاقتراض مما جعلها في تبعية.

**- ضغوطات المؤسسات المالية الدولية :**

لقد لعبت المؤسسات المالية الدولية دورا هاما في توجيه السياسات و الخيارات الاقتصادية و هذا من خلال قيام المؤسسات المالية من خلال مساعداتها المالية و الإدارية و الفنية من إدخال إصلاحات سياسية على النظم السياسية التي تلجأ إليها سعيا في الحصول على المساعدات المالية.[29]

---

[25] - مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالات المرجع السابق ص 42.

[26] - أ-يونس مسعودي التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية قسم العلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان العدد الصفر-مارس 2014 مأخوذ عن الرابط.ELBAHITH.UNIV-BATNA.DZ/11 :ص3.

[27]- مصطفى بلعور، المرجع السابق.ص3.

[28]- هشام دراجي (باحث في العلوم السياسية): العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس تاريخ النشر12-2015-03 مأخوذ عن الرابط ص1.DERRADJI HICHAM.WORD PRESS.COM/2015/03/2012 :

[29] -يونس مسعودي: التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية – ص3، المرجع السابق.

حيث أن هذه الإعانات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية مثل الصندوق النقد الدولي، البنك العالمي تؤثر على شرعية النظم السياسية للدول التي قدمت لها المساعدات المالية و تؤثر سلبا على استقرارها في ارتفاع مؤشرات الفقر و البطالة و انخفاض مستويات الدخل الفردي.

إن الإعانات المالية التي قدمت للدول العاجزة كانت بمقابل شروط أولها ما يعرف بالإصلاح الاقتصادي ليتغير بعدها إلى ترسيخ الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و الحكم الرشيد مما يؤثر سلبا على الاتجاه نحو الضغط عليها للتحول عن النظم السلطوية.

الملاحظ عن هذه الإعانات أنها زادت من حدة التفاوتات الاقتصادية و الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة في الدول التي خضعت بنفسها للإعانات المالية ، الأمر الذي دفع إلى الانتفاضات و الاحتجاجات رفضا للأوضاع المزرية، واعتبرت المساعدات المالية سلاحا استراتيجيا سياسيا للحصول على تنازلات سياسية و اقتصادية من قبل الدول النامية.

**ج-انتشار العدوى:**

هذا يعني أن نجاح التحول الديمقراطي في دولة يشجع على التحول الديمقراطي في دولة أخرى و هذا ما حدث في ثورة تونس و ليبيا و مصر و اليمن وسوريا،[30] ولقد ساعد في انتشار العدوى وسائل الإعلام[31] التي سارعت في نقل الأخبار عن الموجات التي استهدفت الدول للتحول الديمقراطي ما دفع بالغير إلى التقليد والإسراع نحو التحول الديمقراطي، خاصة في ظل عدم وجود قوى معارضة تمنع من انتشار الأخبار وتأثير الرأي العام والعالمي.

و ظاهرة العدوى أو المحاكاة عبر عنها صامويل هانتنغتون " بكرات الثلج"[32]، بحيث أن نجاح التحول في دولة ما يدفع بالدولة الأخرى إلى التحول بدورها ، تتم عملية التحول بالمحاكاة لتشابه الأنظمة من حيث المشاكل التي تواجه الدول المعنية بالتحول أو تعتقد أن نجاح الأولى دافع لنجاحها والحل لمشاكلها، و أن نجاحها جعلها قدوة سياسية يقتدى بها.

أيضا في ظل التكنولوجيا العالمية و ثورة الاتصالات بات من الصعب التحكم في تدفق الكم الهائل من الأخبار و المعلومات و تأثيرها على الرأي العام و العالمي كما أنها احتكار النظم الحاكمة في الوطن العربي لمصادر المعلومات.

---

[30]- حرمل جبران خليل صالح علي: ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات تاريخ النشر 2013-04-20 مأخوذ عن الرابط: www.ahewar.org/debat/showartasp?=35528. تاريخ الاطلاع 2018/03/30، ص1.

[31] - محمد محي الدين: المنتدى الدولي، مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية و الدروس المستفادة ص 3، مأخوذ عن الرابط: www.cairo transition forum.info. ، تاريخ الاطلاع 2018/03/28.

[32]- محمد محي الدين، المرجع السابق.

**د-التدخل العسكري الخارجي:**

كما حدث في العراق بحجة نشر الديمقراطية و إسقاط النظام الدكتاتوري من طرف الاحتلال الأمريكي منذ سنة 2003 و دعم أمريكا و حلف الناتو للجيش الحر بسوريا ضد نظام الأسد و دعم الثوار في ليبيا ضد نظام معمر القذافي.[33]

**المطلب الثالث: آليات التحول الديمقراطي**

إن آليات تكريس التحول الديمقراطي هي نوعين: الآليات السلمية والآليات غير السلمية وهذا ما سنتطرق إليه خلال هذا المطلب بتناول هذين النوعين على النحو التالي:

**أولا- الآليات السلمية:**

هي التي تكرس التحول الديمقراطي و تتم من دون اللجوء إلى العنف فقد تكون من طرف السلطة الحاكمة أو الانتخابات:

**أ-التداول على السلطة:**

إن التداول على السلطة هو استبدال الأغلبية الحاكمة دستوريا و هو تناوب القوى السياسية مختلفة على مقاليد الحكم، و للتداول شروط أولاها: ضمان العودة إلى الحكم متى سمحت الفرصة لذلك، ثانيها الاحتكام إلى الشعب للقبول، ثالثها الإجماع حول مختلف المسائل الأساسية السياسة الخارجية، المالية، الدفاع الوطني.

ويكون التداول سلميا دون اللجوء إلى العنف أو الإكراه المادي، اقتناعا منها بضرورة التكيف مع المعطيات و الأوضاع الراهنة، و قد عرف " شارل داباش" التداول على السلطة بكونه مبدأ ديمقراطي ، لا يمكن لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لا نهاية له ويجب أن يعوض بتيار سياسي آخر.[34]

**ب-الانتخابات :**

هي الطريقة التي تعبر من خلالها الأفراد و الجماعات و المصالح المختلفة على اختيار القوى السياسية و أيضا الانتخاب يكرس التداول على السلطة بالإضافة إلى تكريسه للديمقراطية التي تعتبر حقا عن إرادة الشعب.

---

[33]- حسن توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، ص4، الموقع السابق.

[34]- رضوان زياد: نظرية التحديث و التحول الديمقراطي تاريخ النشر 21-08-2017 مأخوذ عن الرابط: https:// www.alhurrz.com/a/democracy.modernisme/38528.html، تاريخ الاطلاع 2018/03/20. ص 3.

الانتخابات الديمقراطية تحتل موقع الصدارة في التداول على السلطة سلميا و قد عرف " جوزيف شومبيتر"[35] الديمقراطية بأنها مجموعة من الإجراءات و المؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة ."

**ج- التعددية الحزبية :**

تعتبر كآلية لتكريس الديمقراطية، هي الوسيط بين الشعب و الدولة و تخدم الصالح العام و تقوم أيضا بالمشاركة السياسية بالتأثير في قرارات الحكام و البرامج التي يضعونها و الحملات الانتخابية كما تساهم في التنشئة السياسية.

حيث أن التداول السلمي للسلطة مرتبط بالتعددية الحزبية[36] يسمح بالتنافس الفعلي بين عدد من الأحزاب السياسية ذات التوجهات المتباينة في تنقل السلطة من حزب إلى حزب آخر.و من وظائف الأحزاب السياسية تفعيل المشاركة السياسية الهادفة إلى التأثير على اختيار الحكام و الأعمال وبالتالي التأثير على القرارات الحكومية، زيادة الوعي الاجتماعي للمواطنين ، الأهم في الأمر حتى تؤدي الأحزاب السياسية دورها لا بد ن تمتعها بالحرية الكاملة .

**د- الفصل بين السلطات :**

وهو فصل السلطات الثلاث عن بعضها البعض أي فصل السلطة التشريعية عن التنفيذية و القضائية على أن يكون هناك تعاون و مراقبة فهنا نكون أمام تكريس الديمقراطية .

- حيث أن دول العالم الثالث تقسم السلطة إلى ثلاث: السلطة التشريعية: للشعب أو ممثليه
  السلطة التنفيذية: من اختصاص الحاكم.
- السلطة القضائية : من اختصاص هيئة مستقلة.

والمقصود بالفصل بين السلطات في العالم الثالث عدم تدخل أي سلطة من السلطات الثلاث المذكورة أعلاه في صلاحيات و شؤون السلطة الأخرى.

**ه-المجتمع المدني:**

هو مجموعة من التنظيمات الأهلية و الشعبية دورها الدفاع عن مصالح الشعب المشتركة ومصالح الأمة الإنسانية و هو مظهر من مظاهر تكريس الديمقراطية.

---

[35]- ا. يونس مسعودي التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية،ص3، المرجع السابق

[36]- هشام مادريد – آليات و عوامل التحول الديمقراطي ، دراسات و أبحاث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ص 1، المرجع السابق

هذا المفهوم انتقل إلى دول العالم الثالث في أواخر سنوات القرن العشرين بفعل انتشار الوعي الثقافي العالمي و وسائل الإعلام، فإذا كان المجتمع المدني له وزن و رأي مسموع في الدولة فهو بذلك يكرس الديمقراطية.

يقصد بالمجتمع المدني[37]: عالم المنظمات غير الحكومية بل أصنافها و أنواعها خارج إطار الأحزاب التي يختلف المصنفون في تصنيفها.، و هو عبارة عن هيئات مدنية حرة تقوم بأعمال تطوعية لصالح الإنسان بالتنسيق مع الدولة.

**و-الإعلام و الصحافة:**

تعبر السلطة الرابعة في الدولة لما تقوم به من دور فعال في الدفاع عن الحقوق و تكريس النظام الديمقراطي إذا ما كانت تتمتع بالحرية و غير مضطهدة.

حيث أن الصحافة و الإعلام تؤدي دورها بشكل فعال إن كانت حرة و أما إذا كانت مضطهدة و مقيدة فهذا يعني أن النظام شكلي فقط.

**م- الحرية الدينية:**

هذا المبدأ مكرس دستوريا و لا يتم اضطهاد الخراجين عن الديانة المنصوص عليها دستوريا .

بعد التحدث عن الآليات السلمية فبالمقابل توجد هناك آليات غير سلمية، حيث أن التحول إذا لم يتم وفقا للآليات السلمية فانه سيأخذ منحنى آخر و هو أسلوب العنف كوسيلة للتحول مثاله عن طريق الانقلاب العسكري أو عن طريق السخط الشعبي و غيرها.

حيث يكون العنف سياسيا عندما تكون دوافعه و أهدافه سياسية، و يكون من خلال القتل أو محاولات القتل التي تستهدف أشخاصا تشغل مناصب ذات التأثير في الدولة.

أما الانقلاب أو محاولات الانقلاب فيقصد بها عملية إطاحة فجائية و سريعة بالنخبة الحاكمة و غالبا ما تتسم بالعنف.[38]

## المبحث الثاني: المسارات و المداخل النظرية للتحول الديمقراطي

إن التحول الديمقراطي لا بد أن يمر بمراحل أو مسارات متعددة للوصول إلى غايتها فان المسارات و المراحل لهما ارتباط فيما بينهما ، فلا تتم المراحل إلا من خلال المسارات

[37]- هشام مادريد – آليات و عوامل التحول الديمقراطي ، دراسات و أبحاث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ص 1، مرجع سبق ذكره.

[38]- حسين توفيق إبراهيم ، الانتقال الديمقراطي : إطار نظري، ص 2، المرجع السابق

حيث أن عملية التحول الديمقراطي كما ذكرنا آنفا أنها تكون نتيجة أسباب أو لعوامل قد تكون داخلية من البيئة نفسها و قد تكون خارجية أي قوى دولية خارجة عن البيئة الداخلية فان طبيعة الفاعلين السياسيين و ميزان القوة النسبي بينهما هو الذي يحدد أسلوب التحول الديمقراطي وحسب دراسة الموضوع تبين انه هناك أربعة أنماط أو مسارات للتحول الديمقراطي و هذه المسارات نذكرها كالأتي:

**المطلب الأول: مسارات و عوائق التحول الديمقراطي**

يقصد بالمسارات أو أنماط التحول الديمقراطي الأشكال أو الإجراءات التي اتخذها التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي ، حيث تتميز هذه المراحل و المسارات بالصعوبة و لكل حالة من التحول مسارها ومراحلها أو خصائصها المستقلة و هنا يتم التمييز بين أربعة مسارات للتحول الديمقراطي التي تتراوح ما بين السلم و العنف، كما إن هذه المسارات قد تعترضها عوائق تحول دون نجاح عملية التحول الديمقراطي.

**أولا – التحول من أعلى :**

هو تحول تقوم به القيادة السياسية و هو يحدث داخل النظام القائم و هذا عندما تخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها كلفة الانفتاح و التحول الديمقراطي اقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية.[39]

حيث يكون التحول الديمقراطي من أعلى أي من قبل النخبة الحاكمة عبر مراحل متعددة و متداخلة تبدأ من الانتقال الديمقراطي و في هذه الحالة يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة على حساب المعارضة. حيث أن التحول من أعلى يسميه البعض " منحة الديمقراطية" .بمعنى السلطة تمنح للشعب الحق في ممارسة الديمقراطية و يحدث ذلك عند علم السلطة أو النخبة الحاكمة بوجود تصدع أو انشقاق في نظام الحكم و بدأت تتزايد حدته و إن العنف بين الجماهير على وشك الوقوع فهنا تمنح للشعب بعض الإصلاحات أو أنها تعده بذلك و هذه الطريقة إما أن تكون رغبة حقيقية في التحول نحو الديمقراطية أو حيلة لإبعاد ما تتوقع حدوثه و بذلك تمنح نفسها مدة كافية من أجل التواصل في السلطة و هيمنتها .

إذن التحول من أعلى هو تحول تقوده و تهندسه القيادة الحاكمة أو السياسية، أي انه يكون داخل النظام القائم في الدولة .

[39]- مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالات ، المرجع السابق ص 40.

في شان هذا التحول أي التحول من أعلى لا بد من التمييز بين التحول الذي يكون من طرف القيادة السياسية المدنية[40] تقوده القوى الاجتماعية و السياسية و الدولية المعنية من خلال اتخاذ جملة من الإجراءت التي تهدف إحداث تغيير جذري على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الخطاب الأيديولوجي .

أما المبادرة التي تقودها القيادة العسكرية الحاكمة في التحول من أعلى [41] هو القيام بتصحيح الأخطاء التي دفعتهم إلى تولي السلطة ليتنازلوا عليها فيما بعد مع الاحتفاظ لأنفسهم بحق العودة إلى السلطة مرة أخرى عندما تكون هناك ضرورة لذلك. و من أمثلة ذلك الانقلاب [42]الذي قام به الجنرال " محمد فال" في موريتانيا سنة 2005 ضد الرئيس معاوية ولد سيد الطايع الذي هو بدوره جاء إلى السلطة عن طريق الانقلاب ، في سنة 2008 جرت انتخابات تخلى الانقلابيون العسكريون طواعية عن السلطة لكن مسلسل الانقلابات بقي مستمرا في موريتانيا حيث قاموا العسكريون سنة 2008-08-06 بانقلاب أطاح برئيس منتخب و قد وعد العسكريون بتصحيح الأخطاء و التوجه نحو مسار الديمقراطي.

هذا يعني أن قادة النظام السلطوي سواء مدنيون أو عسكريون هم من يقومون بإنهاء النظام و تحويله إلى نظام ديمقراطي، حيث توالت و تنوعت التجارب لهذا النوع من التحول و من أمثلته في إفريقيا : مبادرة الرئيس المصري " أنور السادات" للانفتاح السياسي عام 1976 و مبادرة الرئيس الزائيري " موبوتو" بالتحول للتخلص من الضغوطات على حكمه، أما في أمريكا اللاتينية فنجد المثال البرازيلي عام 1973 و تم انتخاب رئيس مدني للبلاد عام 1985 و في أوربا نجد البرتغال سنة 1973 بمبادرة من القيادة العسكرية بناءا على طلب قيادتها .

**ثانيا- التحول من أسفل :**

أي يكون التحول من خلال الشعب الذي يفرض تحولا ديمقراطيا بعد فترة من العنف و أحيانا الصراع و يحدث ذلك عند تصاعد قوى النفوذ المعارضة و انهيار النخبة الحاكمة مما يؤدي إلى الإطاحة بها و بعدها انهيار النظام السلطوي.

حيث يكون التحول مفروضا من طرف الشعب بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين و عدم قدرة الحكومة على دفع رواتب موظفيها مما يدفع بالانضمام لصفوف

[40]- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالات، المرجع السابق ص 40-41.
[41]- المرجع نفسه ص 41.
[42]-- أبو الحسن بشير عمر دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و اشكالياته في ظل التغيرات الحالية ،ص 1، الموقع السابق.

المعارضة فترتفع الاحتجاجات و الانتفاضات و يبدأ العنف بين الطرفين و من أمثلة هذا النوع من التحول هو إجبار الرئيس " جوزيف استرادا" على التنازل عن منصبه تحت وطأة الضغوطات الشعبية في الفلبين.

إن التحول من خلال الشعب هو التعبير عن رفضهم للأوضاع القائمة عن طريق الاحتجاجات و الإضرابات غير المنظمة و يتم عن طريق شكلين مختلفين:

الأولي تكون نتيجة تكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها و تشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية بحيث تجبر النظام على تقديم تنازلات تفتح الطريق أمام التحول الديمقراطي.[43]

الثانية عن طريق التحول الديمقراطي الذي تقوده قوى المعارضة على اثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية في غالب الأحيان يكون لتأسيس نظام جديد[44] و هنا يكون اختلال في القوى الحاكمة لصالح المعارضة.

**ثالثا–التحول من خلال التفاوض بين النخبة الحاكمة و المعارضة** :

يكون ذلك من خلال اتفاق بينهما و مفاوضات و مساومات تجد النخبة الحاكمة نفسها غير قادرة على مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية و من جهة ثانية توجد القوى المعارضة نفسها غير قادرة على إطاحة النظام، لهذا يبقى الحل هو التفاوض.[45]

يحدث هذا النوع من التحول من خلال حوار مثمر بين قادة النظام السلطوي و القوى السياسية و الاجتماعية المختلفة و ذلك رغبة في الوصول إلى حل وسط يرضي الطرفين لإنهاء النظام السلطوي و الإحلال محله بالنظام الديمقراطي.

يحدث هذا النوع من التحول من خلال حوار مثمر بين قادة النظام السلطوي و القوى السياسية و الاجتماعية المختلفة و ذلك رغبة في الوصول إلى حل وسط يرضي الطرفين لإنهاء النظام السلطوي و الإحلال محله بالنظام الديمقراطي.

[43]- أبو الحسن بشير عمر دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و اشكالياته في ظل التغيرات الحالية ،ص 4، الموقع السابق

[44]- حرمل جبريل صالح علي: ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات تاريخ النشر 20-04-2013 الموقع WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW ARTASP? AID=35528 تاريخ الاطلاع 3003-2018، ص3.

[45]- حرمل جبريل صالح علي، المرجع السابق.

أما عن العوامل التي تدفع بالسلطة الحاكمة إلى الدخول في حوار [46] و تفاوض مع القوى المعارضة لها هو تخوفها من فقدانها لمنصبها او تزايد الضغوط الخارجية عليها، في حين أن الطرف الثاني فيدفعه إلى هذا الإجراء فهو فقدانها للقوة الكافية للإطاحة بهذا النظام القائم قوة.

.بمعنى آخر إن التفاوض من خلال الشعب يكون على أرضية اتفاق بين الطرفين أي القوى المعارضة و القوى الحاكمة عبر المفاوضات و المساومات بينهما و بذلك لوجود توازن نسبي بينهما في القوة ، حيث أن القوة الحاكمة تقتنع أنها غير قادرة على الدخول في صراعات مع القوى المعارضة ما يفقدها هيمنتها و سلطتها و تزايد الضغوطات عليها داخليا و خارجيا مما يجعلها غير قادة على الاستمرار في سياساتها المنغلقة، في حين أن القوى المعارضة بدورها غير قادرة على الإطاحة بالنظام السلطوي و تجد سوى التفاوض هو الحل الأنسب.

ويسمي " صامويل هنتغتون" [47] هذا النوع من التحول " بالتحول الاحلالي" يحدث عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية و الاجتماعية المختلفة و ذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي و التأسيس للنظام الديمقراطي.

إن التفاوض الذي تقدم عليه كلا الطرفين يكون نتاجه التوقيع على اتفاق أو ميثاق يحفظ حقوق الطرفين و عدم الإضرار ببعضهما البعض [48]أحيانا يكون الاتفاق غير مكتوب من خلال التفاهم بين الطرفين على الالتزام بما اتفقا عليه و قد يكون التفاوض بين القيادة العسكرية و المدنية كما قد يكون بين الأحزاب السياسية و أيضا بين أجهزة الدولة و رجال الأعمال و الاتحادات العمالية لاحترام الحقوق و إعادة توزيع المنافع .

ومن أمثلة هذا التحول ما حدث في الجزائر سنة 1988 بالانتقال إلى التعددية الحزبية عقب الاحتجاجات العنيفة، أيضا حالة جنوب إفريقيا خلال عامي 1989- 1990 حيث جرى التفاوض بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية بين الرئيس " دوكليراك" والمؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة " نيسلون موانديلا ."

---

[46]- رشيد لزرق: مسار التحول الديمقراطي التحول الديمقراطي في المغرب و ليبيا على ضوء التجارب الدولية ، العدد 3668 تاريخ النشر 15-03-20412 الموقع:
WWW.ALHURRA.ORG/DEBAT/SHOW.ART.ASP?AID=299154تاريخ الاطلاع 30-03-2018.
ص1.

[47]- ثورات الربيع العربي- رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات ماخوذ عن الموقع:
WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW.ART.ASP?AID+355565.

[48]- دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و اشكالياته في ظل التغيرات الحالية – أبو الحسن بشير عمر 20-08-2014 الثورات و الانتفاضات ، مأخوذ عن الرابطwww.m.ahewar.org. :ص2

**رابعا- :التحول من خلال التدخل الأجنبي ( العسكري الخارج):**

يكون ذلك نتيجة صراعات حروب بسبب رفض النظام الحاكم للتغيير وضعف القوى المعارضة على الإطاحة به، و لا يكون سوى التدخل الأجنبي العسكري الخارجي للإطاحة به و هذا ما حدث في العراق بالتدخل الأمريكي سنة 2003 تحت ذريعة الإطاحة بالنظام الدكتاتوري أو التدخل لأسباب إنسانية.

هذا النوع الرابع من مسارات التحول الديمقراطي تحدث عنه " صامويل" و يرى النظام الحاكم الرافض للتغيير و المستمر في سياسته القمعية عندما لا يجد من يرضعه و يقف ضده تتولى القوى الخارجية ذلك عن طريق التدخل و هذا ما قامت به الولايات المتحدة في كل من جرينادا و بنما [49]، في ثمانينات القرن الماضي، أو عن طريق تحالف مجموعة من الدول ما حدث ضد العراق سنة 2003.

يكون التدخل الخارجي الأجنبي لذرائع و أسباب مختلفة منها ما يدعونه بإنهاء النظام الديكتاتوري و التدخل لأسباب إنسانية ووضع حد لحرب أهلية طاحنة الخ، غالبا ما يكون الهدف الأسمى بالنسبة لها هو التدخل للإطاحة بالنظام الديكتاتوري و قيام النظام الديمقراطي غير أن أطماعها هي التي حركتها و إن كان التدخل الأجنبي نجح في حالات مثل اليابان بعد الحرب العالمية الثانية إلا انه فشل في حالات أخرى مثل العراق.

هكذا فان التحول الديمقراطي مر بمسارات متعددة و معقدة و تشهد تداخلا بين أكثر من نمط من الأنماط السابقة و قد أثبتت التجارب أن التحول الذي يكون عن طريق السلم من خلال مبادرة السلطة الحاكمة أو من خلال التفاوض بين الحكم و المعارضة أو بعيدا عن الإطاحة بالنظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية غالبا ما يكون اقرب بدرجة كبيرة من الديمقراطية و فرص أفضل لاستمرار و ترسيخ النظام الديمقراطي الناشيء[50].

بينما فان التحول العنيف يقود إلى قلة نسبة الاستمرار و ربما يكون مساره التردي للأوضاع المختلفة و دخول البلاد في صراع أو حرب أهلية.

إما التدخل الأجنبي فلكل حالة من حالاته في النجاح أو الفشل أسبابه و خصائصه وليس التدخل العسكري الأجنبي وحده بل هناك المؤسسات المالية التي تقدم الإعانات و المساعدات المالية في

[49]- الموقع السابق.

[50]- ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات ماخوذ عن الموقع: .WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW.ART.ASP?AID+355565

حين أنها تشكل ورقة ضغط على هذه الدول من اجل تحريكها نحو الديمقراطية اللبيرالية والاقتصادية و السياسية.

عند الحديث عن مراحل التحول الديمقراطي التي ذكرنا في شانها سابقا أنها مترابطة ومتماسكة مع مساراته ، فان التحول الديمقراطي هو بمثابة عملية انتقال إلى نظام يأخذ بالتعددية السياسية وما تتيحه من معارضة للنظام الحاكم وحرية تشكيل أحزاب أو تنظيمات أو جمعيات دون اللجوء إلى العنف عندها نكون أمام التحول الديمقراطي السلمي، فالدول قد تشترك في وصفها بالتحول الديمقراطي إلا أنها تختلف فيما بينها في درجة التحول وشدته ودرجة الإيمان بجدواه ومدى الاستمرارية أو التراجع في الديمقراطية، وهو ما يرتبط إلى حد كبير بمن كان له زمام المبادرة في إجراء عملية التحول الديمقراطي .

إن التحول الديمقراطي[51] يمر بعدة مراحل، والتي توصف بأنها الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي. وتتضمن مراحل التحول مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، وقد تتواجد في إحداها مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد. فالتحول الديمقراطي عملية معقدة تتكون من مراحل متعددة يمكن التمييز بينها لأغراض التحليل، لكنها تتداخل واقعياً .

أما البعض الآخر إن التحول الديمقراطي لا بد له أن يمر بثلاث مراحل أساسية بدايتها الاستمرار و التأهب لوجود صراعات سياسية و اجتماعية إلى حد ضعف السيطرة للحكم الحاكم المتسلط و بقاء نظام الحكم الديمقراطي، بينما المرحلة الثانية ظهور إجماع حول التغير و تحديد المطالب وصولا إلى إرساء مجموعة من القواعد و الممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية و تنمي الثقافة السياسية و الديمقراطية.

أما فليب شمبيتر و جليرمو اودنيل ميزا بين مرحلتين هما: مرحلة التحول إلى الليبرالية السياسية و مرحلة التحول الديمقراطية [52] ، في حين أن دانكورت روستو ميز بين أربعة مراحل، الأولى مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية، الثانية بروز صراع عنيف أو مسالم بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، الثالثة مرحلة القرار السياسي و أخيرا مرحلة مستقبـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــل الديمقراطية وعليه يمكن تقسيم مراحل التحول الديمقراطي إلى أربعة مراحل على النحو الآتي:

---

[51]- قراءات نظرية : مراحل التحول الديمقراطي الجزء الثالث – إيمان احمد بتاريخ 12-03-2016 مأخوذ عن الرابط https :lleipss-eg.org ص4.

[52]- مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008 المرجع السابق.ص33.

**أولا- مرحلة القضاء أو انهيار النظام السلطوي:**

وهي المرحلة الأولى للتحول الديمقراطي، و تشهد ازدياد حدة الصراع السياسي والاجتماعي بدرجة تهدد بقاء النظام غير الديمقراطي استعدادا وتأهبا للتغيير [53] كما يشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بين الذين يقودون عملية التحول الديمقراطي والذين يريدون عمل بعض الإصلاحات في النظام للحفاظ على شرعية النظام القائم، وبين المتشددين الذين لا يريدون إجراء أية إصلاحات،[54] ففي حين تحاول النخبة البقاء في السلطة تبدأ المعارضة في لعب دور المهدد للنظام، وقد يحدث انشقاق في صفوف القوى المساندة للنظام، ويبرز اتجاه متشدد وآخر إصلاحي- أو ما يسمى أحيانًا بالحرس القديم وجيل جديد أكثر انفتاحاً- وقد تتصاعد الضغوط في الداخل ومن الخارج، ويقدم النظام التنازلات. وتتوقف عملية انهيار النظام القديم على درجة تماسكه، وقوة المعارضة وتماسكها، ومقدار الضغوط الداخلية والخارجية، وحدة الاستقطاب والصراع بين المتشددين والمعتدلين.

كما يتوقع أنه لا يقوم النظام الديمقراطي على قيام انهيار النظام السلطوي و ذلك نتيجة مقاومة التحول الديمقراطي و رفض قيامه سواء من طرف النخبة الحاكمة أو القيادة المدنية و هكذا تكون التنازلات المقدمة إلى الإصلاحات تجميلية أو شكلية لامتصاص الضغوط وتجاوزها، كما قد تكون إصلاحات حقيقية لكنها ربما تتعرض للارتداد أي الفشل للأسباب التي ذكرها سابقا.

وأما الإصرار على التحول الديمقراطي فانه يمكن أن يتولد نظام سلطوي جديد و ليس بالضرورة قيام النظام الديمقراطي. فالديمقراطية لابد لها من مقومات أساسية حتى تتواجد، كما أن الظروف التي تؤدي إلى ظهور الديمقراطية قد لا يترتب عليها تحقيق التماسك والتدعيم للنظام الديمقراطي.[55]

**ثانيا- مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي:**

تشهد هذه المرحلة ظهور إجماع على ضرورة الإصلاح السياسي وعلى مجالاته وآليات، و في هذه المرحلة تكون مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد كما تعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة في عملية التحول الديمقراطي،[56] وذلك أن النظام فيها يقف على الحافة، فإما أن يستكمل عملية التحول الديمقراطي أو يرتد إلى النظام السلطوي. إذ تظل

---

[53] - أ.د.شادية فتحي إبراهيم: الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، الناشر المركز العلمي للدراسات السياسية الطبعة الخامسة، ص 93.

[54]- ا.يونس مسعودي : التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية، ص 1، المرجع السابق.

[55]- المرجع نفسه.

[56]- قراءات نظرية: مراحل التحول الديمقراطي- المرجع السابق.

المخاطر قائمة لفشل قيام النظام الديمقراطي و بقاء النظام السلطوي، ويحدث التحول السياسي عندما يتكيف النظام مع المطالب الجديدة، أو عندما يكون النظام غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم إحلاله بنظام جديد.

وقد تبدأ شعارات تطالب بالديمقراطية الحقيقية الكاملة للسماح بتكوين وحرية الأحزاب. وتشهد هذه المرحلة حالة من التحول الليبرالي والذي يعتبر مقدمة للتحول الديمقراطي، إذ نجد تنازلات معينة من قِبَل القيادة السياسية الحاكمة، كما يترتب عليه مطالب الشعب بمرحلة أعلى من مراحل التحول الديمقراطي.

**ثالثا- مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي:**[57]

تشهد هذه المرحلة الإصلاح الدستوري والتشريعي، نمو المؤسسات الديمقراطية، تدعيم الثقافة الديمقراطية لتمكين للمجتمع المدني، فاعلية الرأي العام، وجود الإعلام المستقل، هذه المرحلة التحول تحدد أساليب وقواعد لحل الخلافات والصراعات السياسية بطرق سلمية، مع افتراض انتهائها عند إصدار دستور جديد وإقامة انتخابات حرة، ولكن هذا التحول لا يضمن الاستقرار للديمقراطية الوليدة، فالانقلابات و أحداث العنف قد تكون النهاية لهذه الأنظمة الديمقراطية، فلن يتحقق التماسك إلا إذا ساد الالتزام الواضح بالديمقراطية وقيمها بين النخبة والجماهير بما يؤدي لخلق مؤسسات ديمقراطية فعّالة.،ففي مرحلة التماسك الديمقراطي يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي، بالإضافة إلى الاهتمام بنشر القيم والثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية .

بقاء النظام واستمراره لا يعني بالضرورة تماسكه، فالتماسك والاستقرار لا يعدان ظاهرة واحدة، وإن كان الاستقرار ينسب عادة إلى التماسك الذي يشير إلى قدرة النظـــــــــــــــام الديمقراطي على الاستمرارية والصمود.، لذلك فإن نشر الثقافة السياسية الديمقراطية قد يكون هو العامل المحوري في تحقيق التماسك والرسوخ الديمقراطي .

**رابعاً: مرحلة النضج الديمقراطي:**

هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي و تحقيق الدولة الرفاهية الاجتماعيـــــــــــــة لمواطنيها ويرى "جون لوكا" أن التحرك نحو الديمقراطية...عملية يتم بموجبها تطبيق المواطنة....

[57]- قراءات نظرية: مراحل التحول الديمقراطي- المرجع السابق.

و توسيعها لتضم أشخاصا لم يكونوا يتمتعون بالمواطنة سابقا، أو تمديدها لكي تشمل قضايا و مؤسسات لم تكن سابقا موضوعا لمشاركة تمليها المواطنة"،[58] أما تحقيق الديمقراطية الاقتصادية يكون من خلال إعادة توزيع المنافع الاقتصادية بالتساوي على الأفراد.

وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطي، ويطلق عليهConsolidation ، حيث تتضمن عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان، وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية.[59]

وبالتالي فإن مرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

معوقات التحول الديمقراطي في العالم العربي:

بعد تحدثنا عن الأسباب و الآليات التي دفعت بالدول إلى التحول الديمقراطي عامة فهناك أسباب خاصة بالدول العربية أدت مؤخرا إلى الاتجاه نحو المطالبة و فرض التغيير إلى النظام الديمقراطي، غير انه لكل دولة عربية أسبابها الخاصة و إصلاحاتها أيضا و بما إن موضوع الدراسة يقتصر على المقارنة بين تونس و ليبيا سنتطرق إلى الأسباب في حينها لاحقا.

بعد الحرب العالمية الثانية ورثت حكومات الاستقلال البلاد العربية عن الاستعمار الأوروبي، ن تجعل من الاستقلال حقيقة واقعة. وكان هذا يتطلب سد الفراغ الذي خلفه الاستعمار وراءه والعمل على عملية تنموية شاملة على كافة الميادين .

بما أن الديمقراطية هي مسألة داخلية فهي تقع على الدولة و القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية مهمة البناء الديمقراطي وبناء دولة ديمقراطية تمثل الجميع.

من أبرز إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي غموض الديمقراطية، أزمة الشرعية في الوطن العربي، وعامل السيطرة الاستعمارية، هذه الأسباب تشكل مجتمعة معوقات لأي انتقال ديمقراطي وهي:

1- **العجز الاقتصادي /أو الفشل بإدارة الاقتصاد:** إن الاقتصاد يلعب دورها في الديمقراطية وترسيخها و إن فشل الدول في التحول الديمقراطي كان لسبب التدهور الاقتصادي و عجز الدولة عن مواجه هذه الأزمات الاقتصادية .

[58]- قراءات نظرية: مراحل التحول الديمقراطي ، ص1، المرجع السابق.
[59]- المرجع نفسه.

بالإضافة إلى تبنيها الأنظمة لسياسات اقتصادية تميزت بعدم العدل الاجتماعي و عدم توزيع الثروة و الموارد بعدل، حيث فشلت في إقامة اقتصاديات قوية مستقلة، وتحقيق تنمية مستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. والأمر الذي يدفع إلى التحول الديمقراطي.

ولا يخفى علينا أن الوضع الاقتصادي في الدول العربية متدهور بعجز في نسبة النمو. وتفاقم المديونية الخارجية, والمشاكل الناتجة عن الفقر والبطالة، وتردي المستوى الصحي، واتساع الأمية، مما جعل هذه الأنظمة تلجا إلى المساعدات أو البرامج الإصلاحية المختلفة .

**2- الاستبداد السياسي:**

وهو الاحتكار بالسلطة و رفض لغة الحوار و التفاوض، كما أن الأنظمة العربية ترفض التداول على السلطة، كما أن المعارضة أيضا كانت تحمل إيديولوجيات انقلابية، ومشتقة من نفس إيديولوجيات الأنظمة، وتسعى لاستلام السلطة وإبعاد الآخرين، مما جعل الصراع بين المعارضة والنظام في كل الدول أكثر عنفاً وضراوة.[60]

**3-عدم استقرار الشرعية :**

إن عدم استقرار الوضع السياسي أثناء عملية التحول الديمقراطي بسب رفض لغة الحوار أو التفاوض إضافة إلى أسباب أخرى اقتصادية و اجتماعية يؤدي إلى الصراع و التنافس السياسي حول الشرعية ما بين الشرعية الثورية و الشرعية الدستورية و القانونية و حتى ما تبقى من شرعية الأنظمة السياسية ، و يمكن إرجاع فشل عملية التحول الديمقراطي دول الربيع العربي إلى:[61]

- استمرار الصراع بين الشرعية الدستورية و القانونية لدول الربيع العربي.
- استمداد الشرعية الدستورية و القانونية لمعظم دول الربيع العربي من الأنظمة التسلطية.
- عدم التمهيد للشرعية الدستورية و القانونية في بلدان الربيع العربي، كما توجد هناك العديد من المعوقات منها انتشار الإرهاب و الاستقطاب أي الصراع بين الدول القوية على الهيمنة على دول الربيع العربي.

**المطلب الثاني: المداخل التي فسرت التحول الديمقراطي.**

قد حظي موضوع التحول الديمقراطي بالأبحاث و الدراسات خاصة في حقل العلوم السياسية و قد كشفت هذه الدراسات عن وجود اتجاهات في تحليل عملية التحول

[60]- حسن توفيق إبراهيم: الانتقال الديمقراطي : إطار نظري، ص2، المرجع السابق.

[61]- المرجع نفسه.

الديمقراطي فالبعض أكد على أهمية الثقافة السياسية و التسامح و الفعالية و المشاركة في التـــــــــــحول الديمقراطي، أمثال " غبريال الموند، فيريا سيدني، الكس انكليس، دافيد سميث" [62] ، أما الآخرين أمثال " سايمور مارتن ليبيست، رونالد انجلهارت ، صامويل هانتنغتون" فأكدوا أهمية مستوى الرخاء الاقتصادي للتحول الديمقراطي.

وتكمن أهمية موضوع الدراسة في أن الديمقراطية أصبحت نظرية عالمية مطروحة في إطار النظم السياسية على اختلافها، وخاصة منذ تسعينيات القرن العشرين مع موجة التحول نحو الديمقراطية التي سادت الكثير من دول العالم.[63]

تنوعت و تعددت المداخل التي تعالج و تفسر بالدراسة و التحليل عملية التحول الديمقراطي و في الآتي أهمها:

**أولا- المدخل التحديثي :**

هذا المدخل أو المدرسة تربط بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية ، و قبل التطرق مميزات و أفكار التحديث نتق إلى تعريف التحديث [64]" عملية تستهدف زيادة فاعلية سيطرة المجتمع على موارده و قدراته و إمكانياته، و ضبط ظروف المجتمع وتوجيهها اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا"، أما التحديث السياسي " هدفه تنمية القدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من انجاز الواجبات الملقاة على عاتقها.، تؤكد هذه المدرسة على أهمية الولاء للأمة بدل الانقسامات.

أيضا يمكن تعريف التحديث على أنه: استجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والمنظمات ذات المسميات الحديثة وسلع الاستهلاك والرفاهية. [65]

كما يشير مفهوم التحديث إلى نموذج للانتقال التدريجي من مجتمع "تقليدي" إلى مجتمع حديث". وتسعى النظرية إلى تحديد المتغيرات الاجتماعية التي تسهم في التقدم الاجتماعي والتنمية في

---

[62]- المقاربات التي فسرت التحول الديمقراطي ماخوذ عن الرابط: WWW.FACEBOOK.COM/PERMALINK.PHP10 قسم العلوم السياسية جامعة الشلف بتاريخ 25-10-2013 .

[63]- الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية –ا.د شادية فتحي إبراهيم عبد الله- الناشر المركز العلمي للدراسات السياسية الطبعة 2013 مأخوذ عن الرابطdetailslettijahatdemocracy llarchive.org https: ص8.

[64]- مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008. المرجع السابق، ص35.

[65]- التحول الديمقراطي ومفاهيم و مداخل نظرية تاريخ النشر 23-02-2011 ، الساعة 16:09 مأخوذ عن موقع : https://www.tomohna.net/ vb/ show thread.php ?t2427.

المجتمعات ، المعالجة العلمية والدقيقة للإرتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال إفتراضات وأطروحات عالم الإجتماع السياسي الأمريكي ليبست (S.M.Lipset) وقدم ليبست أطروحته 30لأول مرة في 1959في مقالة تحت عنوان:''بعض الإشتراطات الإجتماعية للديمقراطية:التنمية الإقتصادية والشرعية السياسية''،ولتأكيد أطروحته نشر في 1960 كتابه:الرجل السياسي Political Manالذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة، تربط التغيير الديموقراطي مع نمو أو تطور الطبقة الوسطى من خلال التنمية الاقتصادية، و يبرز ذلك من خلال دراسته التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية كدليل على نظريته من خلال مظاهرات الطلاب التي شهدتها كوريا الجنوبية في عام 1988 والتي أدت في نهاية المطاف إلى انتقال ديموقراطي مستقر في كوريا الجنوبية بعد سلسلة من الانقلابات والحكم العسكري استمرت بين الخمسينيات والثمانينيات بعد الحرب الكورية. ، فوفقا لتعبيره "كلما كانت الأمة اقتصادياً أقوى، كان التحول الديموقراطي أسرع."

غير أن الدراسات أثبتت إخفاق المدرسة التحديث في تفسير التحول الديمقراطي ، حيث هناك دورا توجهت نحو التحول الديمقراطي بالرغم من أنها لم تستكمل مؤشرات التحول الديمقراطي مثل تركيا، و هناك دولا لم تحقق الديمقراطية رغم وجود مؤشرات على التحول مثاله السعودية ، و عليه فان مؤشرات التحول الديمقراطي في المدرسة التحديث من التعليم و الرفاهية و الولاء و الطبقة الوسطى و النمو كلها تفسر استقرار التحول الديمقراطي أكثر من تفسيرها نشوء الديمقراطيات.

كان ادم سميث في كتابه[66]" ثروة الأمم" أول من عبر عن هذا المفهوم من خلال دعوته إلى اللبيرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي، أما ليس ربط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية و قام بتصنيف البلدان الأوربية إلى ديمقراطيات مستقرة و ديمقراطيات غير مستقلة و دكتاتوريات ، ثم صنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات و دكتاتوريات غير مستقرة و دكتاتوريات مستقرة و قام بالمقارنة بينها أين توصل إلى أن أكثر البلدان ديمقراطية تلك التي تتمتع بمستويات تنمية اجتماعية و اقتصادية، بالنسبة لآدم سميث فالحكومة التي تحكم أقل هي التي تتيح مجالا أكبر للحرية الفردية والمنافسة.

**ثانيا– المدخل الانتقالي:**

تزعم هذا المدخل الباحث السياسي الأمريكي " دنكورت روستو" و ركز على السويد و تركيا، وتركز هذه المدرسة على أهمية الثقافة السياسية و التغيير السلمي و ضرورة الحفاظ على

[66]- رضوان زياد نظرية التحديث و التحول الديمقراطي تاريخ 21-08-2017 مأخوذ عن الرابط : httpss:lwww.alhurra.comlaldemocracy.modernism…l385285.html، ص 3.

الوحدة الوطنية [67] و ذلك لأنه قد يتعذر حدوث الانتقال الديمقراطي في بلد لان الظروف لا تتلاءم مثل وجود الإثنيات العرقية و الطوائف

يرى أن الانتقال الديمقراطي يمر بأربعة مراحل و هي: مرحلة الوحدة الوطنية وتشكل الشرط الأول ، وفي رأي روستو فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع ،إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين. ، ثم المرحلة التحضيرية أو ما يعرف مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم[68].

حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية، وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة النخبة الحاكمة و النخبة المعارضة تكون الديمقراطية أحد نواتجه الرئيسية وليست نتاجا لتطور سلمي.، أما مرحلة القرار أو الاختيار هي مرحلة الاتفاق غير المحسوم على الوصول إلى تسويات ترضي الطرفين حول تبني قواعد الديمقراطية، و هنا تبدأ عملية الإنتقال والتحول المبدئي المرحلة الأخيرة هي مرحلة التعود إذ أن قبول الحلول الوسطى و العمل بها يجعلها عرفا اجتماعيا و يرى روستو أن تبني قواعد الديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة.

أما " يوسي شين" و " جان لينز" [69] ركزوا على المرحلة الانتقالية عندما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية و الانفتاح هذا لا يعني التوجه نحو الدمقرطة لأن الانفراج النسبي قد يتم انهياره و العودة إلى القمع مرة أخرى.

وخلاصة هذا المدخل هو أنه يرى أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة .

**ثالثا– المدخل البنيوي:**

ترى هذه النظرية أن التغيير السياسي و التحول الديمقراطي هو نتيجة لظهـــــــــــــــــــــــــــــور طبقة وسطى في البناء الطبقي المجتمعي التي تسعى إلى تقاسم السلطة مع الطبقة الحاكمة و خل ق نظام جديد تأخذ موقعها فيه بعين الاعتبار. و هنا يرى ( فرانسيس فوكوباما) إن الأنظمة التسلطية تحمل بذور فنائها في طياتها.

---

[67]- أ- يونس مسعود - التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية - مأخوذ عن الرابطElbahith.univ.batna.dz11

[68]- منتديات طموحنا- التحول الديمقراطي ومفاهيم و مداخل نظرية، المرجع السابق.ص4.

[69]- احمد زيان – سوريا و التحول الديمقراطي بتاريخ 29 كانون الثاني مأخوذ عن الرابط https .llwww.aljumhurya.netlarl1278161-hglvû hgshfr: تاريخ الاطلاع 27-02-2018.ص1.

يقوم هذا المدخل على إفتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية ،وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب عك س ما ذهب إليه الدخل الانتقالي.

هذه النظرية ركزت على العلاقة [70]و التفاعل بين كبار أصحاب الأراض الفلاحية و البرجوازية من جهة و الدولة من جهة ثانية في التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع ، حيث أن الطبقة ملاك الأرض لهم دور تعبوي و ليس قيادي ، الفلاحين لعبت دورا هامّا في التحوّل الديمقراطي يتناسب مع حجم القطاع الصناعي في الاقتصاد ، أما الطبقة العاملة المدنية يعتمد دورها سلباً و إيجاباً على حجم قوتها نسبة إلى قوة الطبقات الأخرى وخاصّة ملاك الأراضي وعلى دور الدولة وقوّتها وعلى العلاقات الدوليّة، الطبقة البرجوازية "الرأسمالية" دورها إيجابي لتحسين ظروفهم عندما تكون الطبقة العاملة ضعيفة .، و هكذا فان موقف الطبقات الاجتماعيّة من التحوّل الديمقراطيّ يعتمد على تموضعها وحجمها بالنسبة للطبقات الأخرى ضمن البنية الاقتصادية للدولة.

وهناك عاملان آخرين مهمان في التّحوّل الديمقراطي وفق هذا النمط، وهما أولاً قوّة الدولة، و تكمن قوتها في اكتفائها بمواردها بمفردها و استغنائها عن باقي الطبقات الأخرى في قيامها بواجباتها فهي غالباً ما تقف ضد التحوّل الديمقراطي، أما إذا كانت الدولة ضعيفة وغير قادرة على القيام بواجباتها فهي يفرض عليها التحول الديمقراطي ،العامل الثاني هو العلاقات الدولية والتي قد تؤثر بمفاعيلها باتجاه النظام السياسيّ نحو الديمقراطية أو الاستبداد.

وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة بارنجتون مور (Barington Moore) [71] الذي وإستندت مقاربته ليس بناء على مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة بين الطبقات الإجتماعية وهي: الفلاحين ،طبقة ملاك الأراضي، البرجوازية الحضرية والدولة ، حيث توصل إلى أن شكل الديمقراطية اللبيرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى.

وبالنظر لإغفال تحليلات دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية بما في ذلك الحرب، ولذا فقد قام ديتريك روشماير وزملاؤه بتدارك هذا النقص ،وضمنوا هذه العوامل في تحليلاتهم.

مما سبق يتضح أن المدخل البنيوي يركز على أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى القوة والسلطة ،وتختلف طبيعة هذا التفاعل من نظام لآخر ومن بلد لآخر .

[70]- أ- يونس مسعود - التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية، المرجع السابق.
[71]- التحول الديمقراطي : مفاهيم و مداخيل نظرية- المرجع السابق.

**رابعا– مدخل الثقافة السياسية :**

قبل البدء في مدخل الثقافة السياسية فان عامل الثقافة له دور كبير في تطور العلوم الاجتماعية و دراسة علم السياسة خاصة و يعد مفهوم الثقافة السياسية من أهم المفاهيم الحديثة في ميدان علم السياسة و أدبيات حقل السياسة المقارنة.

حيث ترجع الجذور الفكرية في الثقافة السياسية إلى كتابات اللأنتربولوجيين أمثال روث بندكت" و مارجريت ميد التي عنيت بالكشف عن القيم و المعتقدات و الممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما[72].

أول من إستخدم هذا المصطلح العالم السياسي الأمريكي ألموند (ALMOND) في مقالة كتبها عام 1956، يعرف ألموند الثقافة السياسية بأنها :''مجموعة التوجهات السياسية والإتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي[73].

وهناك تعاريف أخرى[74] منها ، روي مكريديس فيعرف'' الثقافة السياسية باعتبارها الأهداف المشتركة والقواعد المقبولة على نطاق واسع في المجتمع''، أما صمويل بيير فيرى :''أنها تتكون من القيم والمعتقدات والاتجاهات إزاء الحكومة، وكيف تتصرف، وما يجب أن تكون عليه، اما عن سيدني فيربا فيعرفها بأنها:" تلك المعتقدات و الرموز التعبيرية و القيم التي تحدث من خلاله الحركة السياسية" [75]

وفي إطار دراسة لكل من ألموند وفيربا في أوائل الستينات في كتابهما "الثقافـــــــــــــــــة المدنية" الذي من خلاله قاما بدراسة ميدانية رائدة في خمس دول هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا والمكسيك لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة. وكانت نقطة التساؤل مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي.

[72]- أ- يونس مسعود - التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية،ص 8، المرجع السابق.
[73]- التحول الديمقراطي ومفاهيم و مداخل نظرية،ص5، المرجع السابق
[74]- المرجع السابق
[75]- أ- يونس مسعود - التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية،ص6، المرجع السابق

ويرى ألموند وفيربا أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد وهي:-الإدراك(Cognition)،-المشاعر(Affect)، -التقييم Evaluation)وهو يتعلق بمواطنين لديهم معارف بالسياسة يتقدمون بمطالب إلى السلطات[76] .

ومن خلال هذه الأبعاد قدما تصنيفا لأنماط الثقافة السياسية، وحسبهم فإن نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات ، ويستند نمط الثقافة السياسية الديمقراطية على التجربة السياسية الأنجلوساكسونية.

أما عن النمط الثاني و هو الثقافة السياسية الرعوية أو التابعة و هنا يتعلق الأمر بموطنين لا يشاركون في الانتخابات و ليس لديهم ميول نحو السياسة++، فيما يتعلق بنمط الثقافة السياسية المحدودة و هنا المواطنون لا يعرفون إلا القليل عن الأهداف و الأبعاد السياسية[77].

وبالتالي فإن التحول الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة ، بمشاركة المواطنين في الحياة السياسية و العمل السياسي ما يولد لديهم إحترام الرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الإنتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة.

**خامسا- المدخل المؤسسي:**

تعد المؤسسات السياسية أحد آليات ترسيخ القواعد وأسس اللعبة السياسية،وتوزيع السلطة فيما بين الفاعلين السياسيين وهي توفر آليات تمكن الأفراد والجماعات من رصد السلوك العام ،ومتابعة المساءلة السياسية ،ومنع الفساد السياسي والتعسف في السلطة.

ويعد صامويل هنتغتون (Huntington Samoel) أبرز رواد هذا المدخل،حيث قدم دراسة نظرية مهمة في التحول الديمقراطي من خلال مؤلفه:الموجة الثالثة التحول إلى الديمقراطية في أواخر القرن العشرين .

وتشير تحليلات صمويل هنتجتون إلى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي وموجات التحول الديمقراطي في العالم و إعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، التي ظلت مفهوما غامضا ،بالرغم من تزايد أهميتها وما تعكسه في معناها السياسي من مطالب وتفضيلات الرأي العام.

---

[2]- التحول الديمقراطي ومفاهيم و مداخل نظرية، ص3، المرجع السابق

وفي هذا الإطار يحدد هنتجتون شروط معينة لنجاح المؤسسية التي تؤدي بدورها للدمقرطة وهي[78]:

- أن فن البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في إطار القيم التي يعتز بها المجتمع ويتمسك بها،وتتغلغل بعمق في النسيج الإجتماعي ،والتي يمكن أن تولد حركة إيجابية دافعة.
- رغم أن أهمية الدستور وكونه يتضمن بعض المبادىء لعملية البناء في الدولة ،إلا أن هذا الدستور لا يمثل سوى إحدى المصادر للقيم التي يتمسك بها المجتمع.
- العمل على إرساء صيغة تعيد إحياء التقاليد والعناصر القديمة في إطار ملائم للأبنية والأفكار الحديثة والجديدة الوافدة.

وقد أولت الدراسات المعاصرة إهتماما خاصا بدور الإستراتيجيات المؤسسية في التحول الديمقراطي، بحيث سعت في معظمها إلى محاولة التعرف على كل من الهياكل المؤسسية المناسبة لهذا التحول إلى جانب تلك التي تسهم في إستقرار الديمقراطيات.

هذا وعلى نفس الصعيد المؤسسي فقد أولت مختلف الدراسات أهمية خاصة لإستحداث دساتير ديمقراطية، حيث تجدر الإشارة إلى الدراسة التي قام بها Linz و Lijphartحول كل من النظام البرلماني والرئاسي في التحول الديمقراطي. حيث رأى المفكرين أهمية النظام البرلماني والتمثيل النسبي في مواجهة التباينات الإثنية إلى جانب توفيرهما لمناخ مؤسسي أكثر مرونة ومواءمة لإرساء ورسوخ الديمقراطية مقارنة بالنظام الرئاسي.

وعموما يمكن القول بأهمية المؤسسات كشرط لقيام الدمقرطة، وفي دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة فيما تعلق بدور المؤسسة البرلمانية التي تعتبر الممثل الأساسي للسيادة الشعبية.

**سادسا– مدخل المصالحة الوطنية:**

إن المصالحة الوطنية تعني التغيير و التجديد و بناء خطوات تواصل المراحل المأساوية في ماضي الشعوب و تاريخها و ذلك من خلال معالجة تجاوزات حقوق الإنسان و القطيعة معها مع ضمان عدم تكرارها في المستقبل.[79]

[78]- أ- يونس مسعود - التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية،ص6، المرجع السابق .

[79]- رشيد لزرق- مداخل التحول الديمقراطي في التجارب الدولية- تاريخ النشر 04-03-2012 مأخوذ عن الرابط : https:// www.maghress.com/ lakome/12729.ص4.

بحيث هناك تجارب دولية للمصالحة الوطنية كتجربة جنوب إفريقيا و الشيلي حيث فتح حوار وطني حول حقوق الإنسان بين مختلف الأطياف المجتمعية لمعالجة قضية الانتهاكات و مصير المعتقلين و لهذه الغاية أنشأت لجان للبحث و التحقيق بهدف الوصول إلى المصالحة الوطنية.

**خلاصـــــــــــــــــة:**

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي كونه موضوعا اخذ مساحة شاسعة في الدراسة في حقل العلوم السياسية خاصة في الآونة الأخيرة لما حدث في الساحة الدولية العربية من تحولات ديمقراطية، فركزنا في المبحث الأول عن تعريف التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به، حيث تبين أن التعريفات اختلفت من باحث إلى أخر والأمر

. المتفق عليه انه هو الانتقال من وضع إلى وضع آخر، أي الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، كما تطرقنا إلى المفاهيم المرتبطة به و المختلفة عنه من بينهـــــــــــا الرسوخ الديمقراطي و الانتقال الديمقراطي بالإضافة إلى التحول اللبيرالي والإصلاح السياسي فهي مفاهيم تختلف في مضمونها عن التحول الديمقراطي و إن كانت مرتبطة به.

بعد ذلك تم التطرق إلى الأسباب أو الدوافع التي أدت إلى التحول الديمقراطي و التي تأرجحت ما بين الأسباب الداخلية و المتمثلة في الأسباب الناجمة عن البيئة الداخلية للدولة، والأسباب الخارجية التي تكون نابعة من خارج السيادة الدولة.

لنتعرف بعدها عن آليات أو مسارات التحول الديمقراطي التي تارة تكون سلمية عن طريق الانتخابات النزيهة أو التداول السلمي على السلطة و أخرى غير سلمية أي عنيفة عن طريق الانتفاضات و الاحتجاجات و بعدها إلى عوائق التحول الديمقراطي التي تحول دون نجاح عملية التحول الديمقراطي .

ومادام موضوعنا عن مفهوم التحول الديمقراطي فقد تطرقنا إلى مسارات أو أنماط التحول الديمقراطي التي تكون من خلال النخبة الحاكمة نفسها أو عن طريق التفاوض من خلال الشعب مع النخبة الحاكمة أو عن طريق التدخل العسكري ، أما المقاربات أو النظريات فهي متعددة و ركزنا على الاتجاهات تمثل الأول في المدرسة التحديثية ، الانتقالية، ثم المدرسة البنيوية و غيرها من المداخل.

# الفصل الثاني

إن اندلاع الثورات الشعبية في منطقة المغرب العربي أو ما يسمى بثورات الربيع العربي كانت مفاجئة و لم يتوقع حدوثها، هذه الثورات الشعبية أسقطت أنظمة تسلطية من جراء معاناها على مختلف المستويات في الدولة، و هكذا فإنها خلقت واقعا جديدا على المستوى السياسي والاجتماعي، هذه الثورات ما لبثت أن تنتشر و تنتقل من دولة إلى أخرى.

إن أول الثورات كانت في دولة تونس قام بها الشعب تعاطفا مع محمد البوعزيزي الذي أحرق نفسه كرد فعل منه عن الأوضاع الاجتماعية المزرية، في أواخر 2010 و عام 2011 التي أطلقت وتيرة الشرارة إلى الأقطار العربية الأخرى مثل ليبيا و مصر، و عرفت تلك الفترة ما يسمى بالربيع العربي و آخرون سموها بالحروب الأهلية أو الثورات.

هذه الثورات تضمنت احتجاجات و هتافات رافضة للوضع القائم أي النظام السياسي التسلطي و المطالبة بالتغيير و إسقاط النظام و اللجوء إلى البديل أين تحترم فيه حقوق الإنسان، خلالها نشب صدام بين هذه الفئة و جهاز الأمن و استمر العنف إلى غاية سقوط ضحايا.

هذا التغيير كان نتاجا لأسباب كثيرة منها القمع و الفساد و التدهور المعيشي، و هنا مثلت فئة الشعب نفسها بنفسها ساحبة البساط تحت أقدام الدكتاتور.

وقبل معرفة الأسباب التي دفعت إلى قيام الثورة و المطالبة بإسقاط النظام لا بد أن نعرج عن معرفة طبيعة النظام السياسي في تونس و التعرف على شخصية الحكام.

أما عن ليبيا فانتقلت إليها العدوى عن طريق نجاح الثورة التونسبة في إسقاط النظام التسلطي، فهي الأخرى شهدت عدة تغيرات على مستوى النظام منذ القدم بإلغاء النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري و كانت شخصية الرئيس معمر القذافي هي الغالبة في رسم الخطوط العريضة للنظام السياسي في ليبيا، أما عن الأوضاع السائدة في ليبيا فهي لا تختلف كثيرا في الأولويات عن نظيراها من الدول العربية من التدهور المعيشي و التوزيع غير العادل للثروات ، و القمع و الاستبداد.

لما سبق ذكره فسنتناول في هذا الفصل طبيعة النظام السياسي في ليبيا و تونس في مبحثين على التوالي من خلالهما نتعرف عن الشخصيات الرئاسية التي حكمت البلدية و طبيعة النظام بالإضافة إلى الأوضاع على مختلف المستويات.

## المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في تونس

قبل التطرق إلى طبيعة النظام السياسي في تونس فلابد أن نذكر أن تونس كغيرها من الدول العربية خضعت إلى الاستعمار الفرنسي و كافحت من اجل نيل الاستقلال و كان من ابرز

الشخصيات التي قاومت الاحتلال الفرنسي الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة هذا الأخير بعد نيل تونس لاستقلالها كان أول رئيس لها ليأتي بعده الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي بعد انقلاب شنه ضده.

حيث مرت تونس بمراحل عديدة منذ استقلالها من فرنسا عام 1956 حكم بورقيبة الذي وصفه معارضوه [80] بالشمولي إلى حكم زين العابدين بن علي [81] الذي وصف هو الآخر بالديكتاتوري والقمعي وصولا إلى مرحلة ما بعد الثورة التونسية.

من خلال المراحل التي مرت بها تونس نركز في موضوعنا هنا عن تطور النظام السياسي في تونس منذ الاستقلال حتى سنة1987 تاريخ انتهاء حكم الرئيس الحبيب بورقيبة بعدها نتطرق إلى حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي إلى غاية قيام الثورة .

قبل التوسع في حكم الرئيس الحبيب بورقيبة فلا بأس أن نعطي لمحة وجيزة عن تونس [82] و كذا حياة الرئيس لنتوجه بعدها إلى النظام السياسي و الاقتصادي و الأوضاع الاجتماعية و علاقات الدولة مع غيرها من الدول.

**المطلب الأول: تطور النظام السياسي في تونس :**

لقد مرت على تونس العديد من الحضارات في العصور القديمة بدءا بالعهد البونيقي إلى العهد الروماني 146 ق م إلى العهد العربي أو كما يسميه الأروبيون " العهد الوسيط[83] إلى غاية الفتوحات الإسلامية أين تميزت بالازدهار و اعتناق الدين الإسلامي و تميزت بالاستقلال السياسي وصولا إلى العصر الحديث الذي امتاز بالأسلحة النارية و يميز بالرأسمالية التجارية فالصناعية في بداياتها ، دون أن نغفل عن الأمر فان تونس وقعت تحت قبضة الأتراك الذين سيطروا على زمام الأمور بها 1574 و كانت ولاية تابعة للعثمانيين و توالت حكم الدايات عليها.

**تونس قبل الإحتلال الفرنسي :[84]**

خضعت تونس للحكم العثماني في عام 1574م، وأصبحت تابعة للخلافة العثمانية، ثم أنشئت الدولة الحسينية في عام 1705م علي يد حسين بن على الذي قام بالاستقلال عن الدولة

---

[80]- تونس من بورقيبة لما بعد الثورة-الجزيرة مأخوذ من الرابط..levents...https :llwww.algazyra.netl :

[81]- المرجع السابق.

[82]- خيري عبد الرواق جاسم -النظام السياسي التونسي بعد التغيير-مأخوذ عن الرابط https :lwww.sasy.netliasg ?func=fultealد94797

[83]- محمد الهادي الشريف – تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال- تعريب محمد الشاوش- محمد عجينة ط 3 دار سرار للنشر.

[84]- تاريخ تونس منذ سنة 1956 ويكيديا الموسوعة الحرة مأخوذ عن الرابط https :llar.wikipedia.orglwikil1956.

العثمانية. حيث أسس أسرة مالكة عرفت بالأسرة الحسينية التي ظلت تتوارث السلطة حتى استقلال تونس في عام 1957.

**أما أحمد باشا باي:**

شهدت ف مرحلته من 1837 إلى 1855 عدة إصلاحات كان أهمها إلغاء العبودية سنة 1846، إعلان عهد الأمان:صدر هذا الإعلان يوم 10 سبتمبر 1857، في عهد محمّد باي، وهو يعتبر أول إعلان لحقوق الإنسان في تونس، ومما جاء فيه:

*إصدار دستور 1861:10 : في 29 جانفي من نفس السنة في عهد الصادق باي، يعتبر أول دستور في البلاد العربية والإسلامية يقرّ الملكية الدستورية.

**خير الدين باشا: فترة حكمه 1873-1879:**

كانت مرجعية إصلاحات خير الدين [85] ما ورد في كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" الصادر سنة 1867، ومن الإصلاحات الكبرى لخير الدين:*

* تنظيم الوزارات وإصلاح الجهاز الإداري.،* الحدّ من تجاوزات السلطة الجهوية.،* إصلاح القضاء والمحاكم الشرعية.،* إنشاء المحاكم في مجالات النظام العام والجنايات والأحكام العرفية والحقوق الذاتية.،* إصلاح نظام السجون.،* إقرار إصلاحات تخص سير المجلس البلدي لتونس العاصمة.،* تأسيس المدرسة الصادقية في 13 جانفي 1875 للنهل من علوم العصر ودعم ازدهار البلاد.

**الحماية الفرنسية بتونس:**

وقد انجرّ عن ذلك هيمنة كاملة للبلاد بعد الاحتلال العسكري بموجب معاهدة باردو: التي تم إمضاؤها في 12 ماي 1881 بخرق السيادة الوطنية و إخضاع الباي للحماية الفرنسية حيث أمضى محمد الصادق باي المعاهدة المفروضة عليه والتي تعلن "حماية" فرنسا على البلاد التونسية.

**معاهدة المرسى [86]:**

تم إمضاء هذه المعاهدة في 8 جوان 1883، وتعتبر النص المكمل لمعاهدة باردو لترسيخ الإدارة الاستعمارية كي تدير الشؤوون الداخلية للبلاد التونسية كما تشاء. فاستعملت عبارة "الحماية"

[85]- محمد الهادي شريف تاريخ تونس ماخوذ عن الرابط: WWW.GOODREADS.COM/BOOK/SHOW/2536461

[86]- الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية،ط 2013/01 ص 98.

في الاتفاقية النضال من أجل السيادة والاستقلال (1934-1956)إمتدت الحركة الوطنية أثناء المدة المتراوحة بين 1907 و1956 إلى ثلاث فترات:

-حركة الشباب التونسي 1907- 1918

-الحزب الحر الدستوري التونسي 1919- 1952

-النضال من أجل الإستقلال 1952 – 1956

وقد شكلت كل حقبة حلقة في سلسلة الحركة الوطنية من نتائج المعركه الأولى ضد الإستعمار: مؤتمر نهج التريبونال للحزب : 30 أكتوبر- 2 نوفمبر 1937:الذي طالب الحزب بحكومة ديمقراطية تستمد نفوذها من الشعب وتتمتع بثقته،.

**اندلاع المعركة الثانية ضدّ الاستعمار: أحداث 8 و9 أفريل 1938:**

نُظمت هذه مظاهرة أمام قصر العدالة احتجاجا على دعوة المناضل علي البلهوان المثول أمام قاضي التحقيق. وبمجرد وصول الجماهير إلى مكان المحاكمة وقع إطلاق النار على المتظاهرين وسقط العديد من الشهداء والجرحى (22 قتيلا وحوالي 150 جريحـــــــــــــــــا) إثر إطلاق النار من طرف قوات الأمن كما سقط العديد من قوات الأمن إثر هذه الاشتباكات الدامية. وما إن سيطرت السلطات الإستعمارية على الوضع حتى استصدر المقيم العام من الباي أمرا لإعلان حالة الحصار على ثلاث مراقبات كما تم اعتقال بورقيبة 8والمنجي سليم كما أحيل القادة الدستوريون على المحكمة العسكرية بدعوى التآمر على أمن الدولة وتم حل الحزب الدستوري لجديد في 12 أفريل 1938. وبالرغم من هذه الإجراءات القمعية قرر مناضلو الحزب مواصلة النضال متوخين أساليب العمل السري

.

**انتعاش الحركة الوطنية[87]:**

المتظاهرون يطالبون بالسيادة للشعب وببرلمان تونسي وبحكومة وطنية عند اعتلاء المنصف باي العرش (19 جوان 1942) – وقد عُرف بتعاطفه مع الحزب الدستوري منذ صغره – قام بجملة من الإصلاحات تمثلت في تقديم مذكرة إلى الحكومة الفرنسية (2 أوت 1942) تضمنت 16 نقطة من أهمها تكوين مجلس استشاري تونسي وإطلاق سراح المساجين السياسيين وإلغاء أمر 1898 الذي يخول للمعمرين الإستحواذ على أراضي الأوقاف، وبعد رحيل هؤلاء القادة الوطنيين إلى الخارج بعد الافراج عنهم طلب الجنرال "جوان" من المنصف باي الإستقالة والتخلي عن الحكم، وتم عزله وإبعاده

[87]- - محمد الهادي شريف تاريخ تونس ماخوذ عن الرابط:
WWW.GOODREADS.COM/BOOK/SHOW/25364613

إلى الجزائر لما رفض ذلك. وبعد تنازله عن الحكم وقع إبعاده إلى مدينة "بو" بفرنسا إلى أن توفي سنة 1948، وأمام السياسة القمعية التي انتهجها المقيم العام الجنرال ماست (1943-1947) قام الوطنيون بإخراج قضية التونسية عن دائرتها خاصة بعد تأسيس جامعة الدول العربية (22 مارس 1945) و تم إيفاد الزعيم الحبيب بورقيبة إلى مصر (26 مارس 1945) للتعريف بالمسألة التونسية.

**معركة التحرير:**

في 16 ديسمبر 1951 تم نجاح الإضراب الذي قام به الشعب التونسي بعد إخطار الحكومة الفرتسية. وكانت الاجتماعات الشعبية التي نظمها الحزب الحر الدستوري الجديد والمنظمات الوطنية ترمي إلى تعبئة الشعب التونسي وتهيئته للمواجهة.، في جانفي 1952 أوقفت السلطات الفرنسية رئيس الحزب الزعيم الحبيب بورقيبة بالإضافة إلى عشرين مناضلا وقع إبعادهم إلى الجنوب. فبلغ الغضب الشعبي أوجه إذ نظمت مظاهرات صاخبة في المدن والقرى التونسية وكانت الانطلاقة الحاسمة للكفاح الوطن، بعدها اشتد الوضع و توسعت الاحتجاجات إلى غاية سقوط شهداء بالميدان.، رغم التسديد ة و سياسة التضييق التي اتبعتها فرنسا ضد المقاومة إلا أنها استمرت في ذلك إلى أن أيقن المعمرين بأن المقاومة تهدد الوجود الإستعماري وتعرقل أنشطتهم ومصالحهم كفئة محظوظة في البلاد من الاستقلال الداخلي إلى الاستقلال التام[88] .

**الاعتراف بالاستقلال الداخلي:**

منداس فرانس يعلن أمام محمد لمين باي في قرطاج عن استقلال تونس الداخلي (31 جويلية 1954) في زيارة فجائية أعدت في كنف السرية مترئسا وفدا هاما.

**الاعتراف بالاستقلال (20 مارس 1956):**

سافر الحبيب بورقيبة للمطالبة بالاستقلال وتقابل يوم 3 فيفري 1956 مع رئيس الحكومة غي مولي Guy Mollet الكاتب العام للحزب الاشتراكي الذي تولى رئاسة الحكومة الفرنسية يوم 31 جانفي 1956. وتم الاتفاق على إرسال وفد للتفاوض في المطالب التونسية. فافتتحت المفاوضات يوم 29 فيفري وتعثرت طيلة 18 يوما من المماطلة الفرنسية. ثم تم يوم 20 مارس 1956 التوقيع على الاتفاق الذي تعترف فرنسا بمقتضاه باستقلال تونس داخليا و خارجيا أي مسؤولياتها الخارجية.، ليتم التوقيع على اتفاق الاستقلال في 20 مارس 1956 بباريس.

**معركة الجلاء:[89]**

[88]- الحبيب بورقيبة-

[89]- المرجع السابق.

رغم الاستقلال الذي نالته تونس إلا أنها واصلت الكفاح لإخراج ما تبقى من العسكر الفرنسي في عدة مناطق من البلاد من أهمها مدينة بنزرت التي تتميز بموقعها الاستراتيجي بجنوب مضيق مسينا الفاصل بين حوض المتوسط علاوة على تمسكها بالمحافظة على أراضي المعمرين الزراعية بأخصب الأرياف التونسية.

ومنذ 1956 انتقل النضال الوطني إلى المطالبة بالجلاء العسكري، غير أن فرنسا رفضت وأصرت على إبقائه سندا و حماية لجيشها المحارب بالجزائر وحماية سلامة المعمرين الفرنسيين بتونس، بعد سنوات من الكفاح و المعاناة في 18 سبتمبر 1961: حصل اتفاق بين تونس وفرنسا على أن يتم سحب جميع القوات الفرنسية عن مدينة بنزرت حتى 15 أكتوبر 1963.بعد حديثنا عن تاريخ تونس و لو بلمحة وجيزة جدا كون هذا البلد تاريخه حافل بالبطولات و النضال لا يفوتنا أن نتطرق إلى الموقع الجغرافي لهذا البلد و سكانه و أوضاعه الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، لنتوجه بعدها إلى الحديث عن أول رئيس حكم البلاد و هو الحبيب بورقيبة.

**الموقع الجغرافي لتونس[90]:**

تقع تونس في شمال إفريقيا ، يحدها من الشمال و الشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الشرقي ليبيا (459 كم) ومن الغرب الجزائر (965 كم). عاصمتها مدينة تونس. تبلغ مساحة الجمهورية التونسية 163,610 كم2 .

لعبت تونس أدوارا هامة في التاريخ القديم منذ عهد الفينيقيين والأمازيغ والقرطاجيين والوندااليين والرومان وقد عرفت باسم مقاطعة أفريكا إبان الحكم الروماني لها والتي سميت باسمها كامل القارة. فتحها المسلمون في القرن السابع الميلادي وأسسوا فيها مدينة القيروان سنة 50 هـــ لتكون أول مدينة إسلامية في شمال أفريقيا. في ظل الدولة العثمانية، كانت تسمى "الإيالة التونسية". لتصبح رسميا المملكة التونسية في نهاية عهد محمد الأمين باي، مع إعلان الجمهورية التونسية في 25 يوليو 1957، أصبح الحبيب بورقيبة أول رئيس لها، حيث تنقسم الجمهورية التونسية إدارياً إلى 6 أقاليم تنمية، تتوزع عليها 24 ولاية .

أما حديثنا عن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية نتطرق إليها ضمن حقبة كل رئيس للبلاد.

[90]- الحبيب بولعراس – تاريخ تونس: أهم التواريخ و الأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة –إصدارات 13-01-2010 مأخوذ عن الرابطhttps:llar.leaders.comtn.larticlel0272

## المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة. 1957-1987

قاد الحبيب بورقيبة تونس لثلاثة عقود انتهج خلالها نهجا علمانيا في الحكم ، و منح لنفسه صلاحيات واسعة حتى وصف بالدكتاتوري ، قبل الغوص في سياسة الحبيب بورقيبة سنتعرض لمولده أولا ثم نظام الحكم في عهده و الأوضاع المختلفة للبلاد في شتى الميادين إلى غاية تنحيه عن منصبه.

### أولا- نشأته:

ولد في الطرابلسية بمدينة المنستير الساحلية من عائلة من الطبقة المتوسطة ، كان أبوه ضابط متقاعد في حرس الباي، كما انه أصغر ثمانية إخوة و أخوات [91]تلقى تعليمه الثانوي بالمعهد الصادقي فمعهد كارنو بتونس، ثم توجه إلى باريس سنة 1924 بعد حصوله على البكالوريا وانخرط في كلية الحقوق والعلوم السياسية وعاد إلى تونس ليشتغل بالمحاماة.

تزوج للمرة الأولى من الفرنسية التي أنجبت له ابنه الوحيد الحبيب بورقيبة الابن، وتطلقا بعد 22 عاماً من الزواج لكنه استمر على صلته بها كما قام بتوسيمها في أواخر حياتها قبل وفاتها سنة 1976.[92]

تزوج للمرة الثانية من وسيلة بن عمار رسمياً في 12 أفريل العام 1962 وهي تونسية قادت عددً من عمليات النِضال الوطني ضد الاستعمار، حتى أُلقي القبض عليها عام 1948 وسُجنت.[93]

### ثانيا- العمل السياسي:

بدا حياته السياسية 1929، أسس جريدة العمل التونسي 1932 لدى انضمامه للحزب الحر الدستوري ، فانضم إلى اللجنة التنفيذية و عندها عقد مؤتمر طالب بإنشاء برلمان تونسي يمثل السلطة التشريعية و حكومة مسؤولة أمام البرلمان و الفصل بين السلطات الثلاثة، منح الحريات العامة و التعليم الإجباري، كل هذه الحقوق السياسية التي طالب بها الحبيب بورقيبة جعلت منه يلفت الانتباه والأنظار بجديته للنضال كما اخذ يطالب بالاستقلال.[94]

---

[91]- خيري عبد الرزاق جاسم- النظام السياسي بعد التغيير مأخوذ عن الرابط https ;lwww.iasj.netliasj ?func=fultex teald=94797-

[92] - الحبيب بورقيبة –.

[93]- تاريخ تونس ..منذ سنة 1956 وكيبيديا الموسوعة الحرة مأخوذة عن الرابطhttps ا wikipedia.orglwikil1956

[94]- الحبيب بورقيبة

في سنة 1934 أسس الحزب الحر الدستوري الجديد بعد خروجه عن الحزب القديم و رافق محمود الماطري و البحري قيقة [95]ليتم القبض عليه بسبب إصراره على مواصلة النضال ، رغم مطالبة الحبيب السلطات الفرنسية بحقوق التونسيين إلا أنها رفضـــــــــــــــت ذلك كرد فعل طالب الشعب بالإضراب العام و هنا حدثت مظاهرات دامية ، على إثرها القي عليه القبض للمرة الثانية و تم نقله إلى العديد من السجون إلى غاية 1934 وصل إلى العاصمة التونسية.[96]

بعد ذلك قام بجولة سياسية عبر مختلف المناطق العالم من اجل التعريف بالقضية التونسية ورجع سنة 1952 ليتم اعتقاله مرة أخرى بسبب الثورات التونسية المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي، ليعود سنة 1955 لتونس أين استقبل كالأبطال وواصل الكفاح إلى غاية توقيع معاهدة الاستقلال الداخلي لتونس سنة 1955 و لقيت هذه الاتفاقية معارضة من قبل صالح بن يوسف و حدث بينهما صراع دامي غير انه تم اغتياله فيما بعد.

في 20-03-1956 تم التوقيع على الاستقلال التام لتونس و ألف بورقيبة أول حكومة في تونس.

**ثالثا- نظام الحكم في عهد بورقيبة :** [97]

استطاع الحزب الحر الدستوري الذي أنشاه الحبيب بورقيبة إبان الاحتلال الفرنسي بالفوز بكل المقاعد المجلس القومي التأسيسي في سنة 1956 و بهذا تشكلت أول حكومة في عهده التي يتولى رئاستها و اسند أربعة –(04)حقائب وزارية لنقابيين ينتمون للاتحاد العـــــــــــــــام التونسي للشغل نظرا لمساندته ضد معارضيه صالح بن يوسف و من معه.

حيث انه منذ الاستقلال التونسي و تحكم بورقيبة بزمام الأمور في البلاد حتى تنحيته عن الحكم كانت هناك إصلاحات [98]قام بها تقود إلى الإصلاح و التنشئة الديمقراطية لكنه في الواقع المعاش كان دكتاتوريا، و من الإصلاحات التي قام بها:

**1- إلغاء النظام الملكي الجمهوري:**

في سنة 1957 أعلن الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري عن الجمهورية بإعطاء المجلس القومي التأسيسي الصيغة الدستورية و صادق على إلغاء الملكية ، ليختار بنفس المجلس الحبيب بورقيبة

[95]- عبد الرحمن يوسف سلامة – التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون اول -2010 تحت إشراف د. عثمان عثمان – كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين 2016 م.ص100

[96]- المرجع السابق.

[97]- الحبيب بورقيبة ، المرجع السابق.

[98]- الحبيب بولعراس: تاريخ تونس، المرجع السابق.

رئيسا للجمهورية التونسية إلى غاية دخول الدستور الجديد حيز التنفيذ ، ليقوم بإقرار التعددية الحزبية السياسية 1981، حيث انه بعد إجراء الانتخابات فاز الحزب الحر الدستوري الجديد غير أن الحزب الشيوعي لم يتحصل على أي مقعد و قام بتجميد نشاطه في سنة 1962 و حارب حركة الاتجاه الإسلامي و حركة النهضة و فرض الرقابة على الإعلام [99]، في حين قاطع الكثيرون الانتخابات

**2- الإعلان عن الدستور التونسي الجديد :**

تم الإعلان عنه في سنة 1959، اقر هذا الدستور نظاما رئاسيا يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات واسعة ، كما اقر حقوق الإنسان و حمايتها ، الفصل بين السلطات، الحرية أسس الديمقراطية ناشئة[100] .

**3- تعزيز المشاركة السياسية للمرأة التونسي:**

ألغى النظام في عهد الحبيب بورقيبة التمييز بين المرأة و الرجل و اقر المساواة بينهما كما منحها حق الانتخاب و أصبحت تتمتع بالحقوق السياسية ، أسس الاتحاد الوطني للمرأة لتواصلها مع السياسة.[101]

**3- الإعلان عن تأسيس الأحزاب السياسية:**

سمح النظام بالتعددية السياسية الحزبية بشرط عدم استعمالها للعنف في المعارضـــــــــــــــة أو تعاملها مع القوى الخارجية أو قبولها للتمويل الأجنبي، بالإضافة إلى عملها ضمن القانون و الشرعية و قيامها على أسس و مبادئ الديمقراطية، أيضا يتم حل الأحزاب السياسية من قبل وزرير الداخلية لدى المحاكم الابتدائية لاختراقه القانون .

**4- الإصلاحات السياسية:**

تم تغيير اسم الحزب الحر الدستوري الجديد إلى الحزب الاشتراكي سنة 1964 و قام بتغيير أغلبية الأعضاء اللجنة المركزية به.[102]

**5- الحقبة الدكتاتورية:**

[99]- من بورقيبة إلى ما بعد الثورة، الجزيرة نت ،مأخوذ عن الرابط...www.aljazeera.netl...l events

[100]-عبد الرحمن يوسف سلامة- التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول 2010 المرجع السابق ص80.

[101]- المرجع السابق ص80

[102]- الحبيب بورقيبة المرجع السابق.

تميزت فترة الحكم أو خلال عهدة الحبيب بورقيبة ما بين 1956-1987 بالدكتاتوري حيث هيمن بشخصيته على الدولة و كذا رفقائه من آفة البرجوازية الوطنية و اللبيرالية الأجنبية الذين سيطروا على استثمار أموالهم في المشاريع الاقتصادية داخل تونس مما شكل هيمنة على النشاط الاقتصادي التونسي لحماية مصالحها و أموالها، و تم استغلال الطبقات الكادحة من طبقة الشعب.[103]

إن اعتقاد الحبيب بورقيبة أن له الفضل في تأسيس الدولة الحديثة جعله يبسط نفوذه على البلاد متجاهلا كل الأطراف السياسية بالقضاء على التعددية و تبنى تجربة الحزب الواحد إلى غاية توحيد الحزب و الرئيس تدريجيا.

تميز الوضع السياسي في تونس بتفرد بورقيبة بالسياسة [104] ، هذا التميز أدى إلى وجود شرخ بين أنصار أو مؤيدي بورقيبة و مؤيدي صالح بن يوسف الذي دعا إلى مواصلة النضال ضد الاستعمار الفرنسي ووصل الأمر بينهما إلى غاية تصفية الجسدية، و بهذا يكون الحزب الحر الدستوري الجديد تخلى عن ماضيه و دخل في التسلط و أصبح حزب الرجل الواحد بعد تصفية معارضيه وهكذا تحول إلى حزب دكتاتوري نكل بكل من يعارض سياسة بورقيبة، الأمر الذي ساعد الرئيس بورقيبة في مساره الكفاحي هو التحالف الذي نشا 1963 بين الاتحاد العام التونسي للشغل و الحكومة من جهة أخرى، أرفق هذا الوضع السيطرة علـــــــــــى الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية لنظام الحكم البورقيبي على البلاد.[105] من خلال الاشتراكية الاقتصادية التي انتهجها في الإصلاحات التنموية أدت إلى تقاعس الشعب مما أدى إلى إحكام سيطرته على مقدرات البلاد، كما انه جعل الصحافة تحت إمرته.

**ب)- التحديثات التي قام بها الرئيس الحبيب بورقيبة على مختلف المجالات :**

قام بعد إحكامه السيطرة على البلاد بإحداث تحديثات في بعض المجالات منسلخا عن كل ما هو عربي و إسلامي و التوجه إلى النموذج الغربي و التأثر به و مس التحديث المجالات التالية :

**1- المجال الثقافي:**

[103]- المرجع السابق.

[104]- عبد الرحمن يوسف سلامة- التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون اول 2010 المرجع السابق ص78.

[105]- ملف تونس: حقائق تاريخية و سياسية و اقتصادية و إعلامية bbc arabic مأخوذ عن الرابط : www.bbc.comlarabiclmiddleest tunisie، تاريخ النشر 18-10-2011

كان الرئيس الحبيب بورقيبة في بداية نضاله يدعو إلى التمسك بالمقومات الوطنية و المحافظة على الهوية الوطنية، غير انه حتى بعد خروج فرنسا بقي النظام المعمول به في المدارس وكما في فترة الاحتلال الفرنسي، و رأى أن تعلم اللغة العربية يؤدي إلى تدني المستوى التعليمي للمتمدرس[106] .

بالإضافة إلى ذلك فانه بعد توليه الحكم 1956 قام بالمساواة بين الرجل و المرأة، منح الطلاق لكلاهما، ألغى تعدد الزوجات و أصبح جريمة يعاقب عليها قانونا ، إلغاء المحاكم الشرعية، إقامة نظام قضائي برجوازي قائم على النظام الفرنسي، تكريس الطبقية، هذا كله أدى إلى استئصال مقومات الحضارة الإسلامية بإلغاء التعليم الزيتوني.

اصدر مجله الأحوال الشخصية 1956 و بدا العمل بها 1657 من خلالها إلى ما سبق ذكره تم رفه سن الزواج الذكور إلى 20 سنة و الإناث 17 سنة، منع الزوج من العودة إلى مطلقته التي طلقها ثلاثا إلا بعد زواجها من زوج غيره و قانون يسمح بالتبني و قانون يسمح بالإجهاض[107] .

لم يتوقف بورقيبة عند هذا الحد بل قام بمنع الصيام عن العمال لأنه يقلل من مردودية العمل، و يقضي ما فاته أثناء التقاعد، كما انه حاول منع الحجاج من التوجه إلى البقاع المقدسة لما فيه من إهدار للعملة الصعبة و الاكتفاء بالتبرك بالأضرحة و الأولياء الصالحين ، بالإضافة إلى منعه صلاة الفجر على الشباب، اصدر قانونا سنة 1981 يمنع النساء من ارتداء الحجاب كونه من مظاهر الطافية و التخلف [108]

## 2-المجال التربوي:

في هذا المجال قام بإصلاح التعليم عن طريق قانون لإصلاح التعليم سنة 1985 ، أنشأ من خلاله مدارس حديثة مجانيا، و أنفقت الدولة أموالا طائلة للرقي بالتعليم تماشيا مع متطلبات الحداثة[109]

## 3-المجال الاقتصادي :

تميز الاقتصاد التونسي بالانهيار نتيجة مغادرة رؤوس الأموال الأجنبية إلى فرنسا، و عند محاولة الاتحاد العام التونسي للشغل، وضع برنامج اشتراكي لإخراج البلاد من المأزق وقع في مواجهة مع نظام بورقيبة و حلفائه الأقوياء، أين تم إقصاء الأمين العام للاتحاد و إخضاعه لسلطة و رقابة الدولة.[110]

---

[106]- تطور النظام السياسي في تونس و التجارب مأخوذ عن الرابط :https :llwww.facebook.comlcours histoir et geoghraphi.23-04-2014.

[107]- الحبيب بورقيبة المرجع السابق

[108]- عبد الرحمن يوسف سلامة – التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول 2010 المرجع السابق ص 82

[109]- المرجع السابق ص.82

[110]- المرجع نفسه ص85 .

كبديل قام بورقيبة بوضع نظام اقتصادي برجوازي الذي دعمته هذه الطبقة على المستوى الصناعي و الفلاحي و الاجتماعي، و هذا التطور لاحتياجات السوق الامبريالية العالمية على حساب البلاد مما أدى إلى الفقر في أوساط واسعة من المواطنين.

هذه الأوضاع المزرية نتج عنها انتفاضة الخبز عام 1984 للمطالبة بعدم مضاعفة أسعار المواد الغذائية و لم يتوقف الانتفاضة إلى غاية تراجع الرئيس عن موقفه. [111]

مر الوضع الاقتصادي بعدة مراحل الأولى 1961 بالتأميم الاقتصادي و الثانية الاشتراكية ما بين 1962-1971 و أخيرا دخلت تونس مرحلة اقتصاد السوق أو ما يسمى بفترة الرأسمالية المقيدة ، واجه الاقتصاد التونسي أزمات حادة و ارتفعت الديون و العجز في الحساب الجاري و خفض أجور العمال.

في الأخير فانه رغم السلبيات التي ذكرناها سابقا فهذا لا ينكر المكاسب العديدة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي من تراجع نسبة الفقر، الرقي بالتعليم، تنوع الصناعة و الفلاحة...الخ .

**الانقلاب ضد بورقيبة:**

قام زين العابدين بن علي 1987 بانقلاب ضد أستاذه الحبيب بورقيبة ووعد بالمصالحة الوطنية و تحديد مدة الرئاسة و الترسيخ الديمقراطي ، و إبداء الحريات، المعارضة، كما قام بالإفراج عن المعتقلين الإسلاميين[112].

هكذا انتهى حكم الحبيب بورقيبة وبدا عهد جديد للشعب التونسي والبلاد التونسية مع الرئيس الجديد زين العابدين بن علي.

**وفاته:**

توفي الرئيس الحبيب بورقيبة في 06 افريل 2000، بعد الإقامة الجبرية التي فرضت عليه من قبل زين العابدين بن علي ، و تم دفنه بمسقط رأسه المنستير.

## المطلب الثالث: النظام السياسي في مرحلة الرئيس زين العابدين بن علي( 1987-2011)

في السابع من نوفمبر 1987 ، قام الوزير الأول زين العابدين بن علي بإزاحة الرئيس الحبيب بورقيبة ، كما حجبت أخباره عن وسائل الإعلام ، و استند بن علي في إزاحة الرئيس بناءا على

[111]- عبد الرحمن يوسف سلامة- التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول 2010 ،المرجع السابق

[112]- محمد الهادي شريف: تاريخ تونس ، المرجع السابق.

الفصل 57 من الدستور [113] الذي ينص " يتولى الوزير الأول رئاسة الجمهورية في حالة عجز أو وفاة رئيس الجمهورية" وعزز زين العابدين ذلك بتقرير طبي يتضمن عجز الرئيس عن توليه الرئاسة.

**العمل السياسي:**

في عهد الرئيس بورقيبة بوساطة من صهره تم إرساله إلى المدرسة العسكرية " سان سير" أين تحصل على دبلوم و تكوين عصري حديث، ثم إلى مدرسة المدفعية في شالون سور بفرنسا، إلى المدرسة العسكرية العليا للاستخبارات و الأمن في بلتيمور بالولايات المتحدة، ليتسلم الأمن العسكري التونسي لمدة 10 سنوات أين نسج علاقات مع الاستخبارات الأمريكية أثناء عمله بالاستخبارات العسكرية التونسية [114] إضافة إلى ذلك تقلد عدة مناصب.

كملحق عسكري في المغرب و اسبانيا عام 1974، بعدها مديرا عاما للأمن الوطني سنة 1977 ليرسل سفيرا لتونس في بولندا لمدة أربع سنوات، ثم، عيِّن وزير دولة، ثم وزيرا مفوضا للشؤون الداخلية، ثم وزيرا للداخلية في 28 أبريل 1986.، ليصل إلى منصب وزيرا أول (رئيس حكومة) في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة في أكتوبر/تشرين الأول 1987، ، هذا المنصب الذي استغله بن علي في القضاء على عهد الحبيب بورقيبة و توليه الرئاسة في حياته.

بدا حياته المهنية بالتكوين و التدريب العسكري بفضل والد زوجته " الجنرال علي كافي" إلى أن ترقى لرتبة وزير أوّل (رئيس حكومة) مع احتفاظه بوزارة الداخلية، وبات الأمين العام للحزب المذكور.

بعد توليه المنصب و إزاحته الرئيس الأول بسبب مرضه و التقرير الطبي الذي يقر بوضعيته الصحية و عجزه عن تولي أمور الرئاسة، هذا الانقلاب سمي " بالانقلاب غير الدموي[115].

أول ظهور لزين العابدين بن كان عند قيام الرئيس الليبي معمر القذافي إعلان عنه بتعيينه وزيرا للداخلية في دولة الوحدة الجمهورية العربية الإسلامية بين تونس و ليبيا، غير إنها باءت بالفشل و دامت 48 ساعة.

---

[113]- تاريخ تونس منذ سنة 1956 وكيبيديا الموسوعة المرجع السابق.

[114]- زين العابدين بن علي المعرفة مأخوذ عن الرابطhttps :llwww.marefa.org

[115]- محمد الهادي شريف: تاريخ تونس ماخوذ عن الرابط:
WWW.GOODREADS.COM/BOOK/SHOW/25364613

عند تولي الرئيس زين العابدين بن علي منصب الرئاسة قام عبر موجات الإذاعة بقراءة بيانه الذي كان يعبر عن مطالبهم و تطلعاتهم [116] في وقت كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي على وشك الانهيار خلال بداية فترة حكمه قام بالإفراج عن الإسلاميين و النقابيين المعتقلين كما انه حافظ على التركيبة الحكومية باستثناء الوزراء المنافسين، زين العابدين لم يختلف عن الرئيس السابق في ضحد المعارضية لحزب العام التونسي للشغل الذي قام بإضراب عام يعبر عن سخطه عن الأوضاع السائدة ليقوم زين العابدين و كان يشغل منصب مدير عام للأمن الوطني لقصف المتظاهرين بالنار ، و أمام هذه الأوضاع تم الاتفاق بين الرئيس السابق و ريس الاتحاد على وقف نشاطاته ضد النظام العام مقابل أي يقوم بطرد زين العابدين من منصبه، أين تعيينه كملحق في المغرب.[117]

قام الرئيس بن علي بتغيير اسم الحزب الحر الدستوري الجديد إلى التجمع الدستوري الديمقراطي سنة 1989 ، كما سمح بتكوين حزبين الأول التجمع الاشتراكي التقدمي في حين رفض من(ح الرخصة لحركة النهضة الاسم الجديد للاتجاه الإسلامي أين دخل في دوامة عنف و هكذا يكون بذلك حذا حذو الرئيس السابق في عدم التساهل مع المعارضة[118].

أعيد انتخاب بن علي رئيسا للبلاد في أربع انتخابات رئاسية من عام 1994، سنة 1999 وأجرى عام 2002 تعديل في الفصلين 39 و40 من الدستور لإزالة الحد الأقصى المسموح به لتقلد المنصب الرئاسي ومنحه الحق في الترشح لانتخابات 2004 وما يليها.[119] ، أصر بن علي على حظر حركة النهضة و حزب العمال الشيوعي التونسي تخوفا من شعبيتهما العالية لدى الأوساط الدينية و العمالية، بالإضافة إلى منعه صحيفة الموقع التي يديرها الحزب التقدمي و المعارض.

رغم التطلعات التي أملها الشعب التونسي من خلال بيان بن علي إلا انه لم ينقطع عن العهدة السابقة و لم يتساهل الرئيس مع معارضية خاصة حركة النهضة.

أول ما قام به بن علي عند توليه الرئاسة هو إلغاء الرئاسة مدى الحياة و إرساء تعددية حزبية غير أن ذلك لم يتجسد على الأمر الواقع و كان هو الفائز في كل الانتخابات التي أجريت، وحافظ على تركيبة الحكومة باستثناء الحقائب الوزارية كانت من نصيب مؤيديه ، كما بتعديل الدستور لزيادة صلاحيات رئيس الجمهورية .

---

[116]- الحبيب بورقيبة– المرجع السابق.

[117]- زين العابدين بن علي المعرفة – المرجع السابق.

[118] - المرجع نفسه

[119]- تاريخ تونس منذ سنة 1956 المرجع السابق4

قام بن علي بإمساك زمام الأمور و منع حركة النهضة من ممارسة نشاط السياسة دفع بها إلى الدخول في صدام مع السلطة، كما اتهمت بمحاولة قلب النظام و بأحداث العنف، فحوكم بعض قادتها وغادر البعض الآخر البلاد، كما أن الأحزاب السياسية المؤيدة هي الأخرى بقي نشاطها مقيدا.

**الأوضاع الاقتصادية في تونس:**[120]

استفادت الحكومة من الإصلاحات التي قام بها الرئيس السابق لتحقق نسب مرتفعة

كما كشف البنك الدولي أن ربع أرباح القطاع الخاص في تونس كان حكرا على عائلة بن علـــــي ومقربيه، بفضل تشريعات وأنظمة وضعت خصيصا لحماية مصالحها من التنافسية.

بالإضافة إلى ذلك كانت عائلة الطرابلسي بزعامة زوجته الثانية ليلى الطرابلسي (التي تعرف عليها لما كان مسؤولا عن الأمن الوطني) بالتحكم عبر الفساد الإداري والتحايل على القانون في أهم مفاصل الاقتصاد التونسي من شركات الاتصالات والإنترنت والسياحة.، حيث بعد مرض الرئيس قامت زوجته بفتح الطريق أمام صهرها الذي قام بفتح مصرف إسلامي في تونس، [121]، أول إذاعة للقران الكريم، صاحب جريدة الصباح، وكيل سيارات فولسفاقن و كيا و شركات كبرى، كما أقام علاقات وطيدة مع رجال الأعمال الخليجيين العرب.

**الوضع الأمني:**

أطلق بن علي يده على الأجهزة الأمنية للتدخل في جميع مفاصل حياة التونسيين السياسية والاجتماعية والثقافية والتصرف دون ضوابط.[122]

**الوضع السياسي :**

سيطر بن علي على كل الأمور داخل البلاد و لم يتساهل مع معارضيه ، حيث صنف نظامه بالاستبدادي و غير الديمقراطي من قبل جماعات حقوق الإنسان و كذلك الصحف الغربية فالرئيس الحبيب بورقيبة و زين العابدين بن علي هما في الواقع وجهان لعملة واحدة فالتغيير الذي حصل هو تغيير شكلي وليس مركزيّا و لأجل ذلك بقيت الأزمة السياسية تراوح مكانها في تونس وحتى في عهد العابدين الجديد .

**الوضع الاجتماعي:**

---

[120]- -بعد 59 سنة من إعلانه: هل يحكم تونس النظام الجمهوري نون بوست مأخوذ عن الرابط www.noon post.orglcontentl13032

[121]- تاريخ تونس منذ سنة 1956 المرجع السابق

[122]- يحي زكريا – الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي مأخوذ من الرابط Books pages arab times. www.arab times.comlalgeria bookldoc 8.html

كان الوضع الاجتماعي متدهورا في عهدة بن علي ، تباين في توزيع الثروة بين فئات المجتمع و تمركزها في يد فئة قليلة مرتبطة بنظام الحكم سواء بشكل مباشر آو غير مباشر ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب و ارتفاع نسبة قدرة العاملين على العمل. [123]، كذلك تدنـــــــــــــــي مستويات الخدمة للسكان من حيث المياه الصرف، الكهرباء، النظافة خاصة في الجنوب والوسط، وكانت هذه الأوضاع سائدة في الحكم السابق و زادت خطورة في عهد زين العابدين بن علي،كما انه قام بإلغاء الحجاب وسمح للكنائس بممارسة عباداتها.

**المطلب الرابع: طبيعة السياسة الخارجية في تونس**

عند حديثنا عن السياسة الخارجية التونسية نجد انه قبل الاستقلال كانت تونس تحت الحماية الفرنسية و قامت بالسيطرة على زمام الأمور الخارجية أو الشؤون الخارجية و حتى اللافتات الخارجية بعد الاستقلال تولي الرئيس الحبيب بورقيبة السياسة الخارجية لتونس.

حيث كانت السياسية الخارجية في عهده باستعانته على الوزراء: [124] الباهي الادغم، الهادي نويرة، محمد مزالي، رشيد صفر و زين العابدين بن علي، خلال فترته تحالف مع الغرب و خاصة السياسة الأمريكية و ربط علاقات مع الأنظمة الملكية و الخليجية، أما عن علاقته مع عبد الناصر فتميزت بالتوترات المستمرة ، بالإضافة إلى صراعه مع القذافي، و قام بتوثيق علاقته مع فرنسا.

قام الرئيس الحبيب بورقيبة بوضع أسس السياسة الخارجية [125] و اعتمد على الثوابت التالية: عدم التفريط في حرية القرار الوطني ، التمسك بالشرعية الدولية و بميثاق الأمم المتحدة، الالتزام بتعهدات تونس الدولية، احترام سيادة الدول ؤ عدم التدخل في شؤونها الداخلية ، المساهمة في فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مناصرة قضايا الحق و العدل خاصة القصية الفلسطينية و غيرها من الثوابت.

في هذا الشأن ربطت تونس علاقات في مجال السياسة الخارجية و تفعيل الدبلوماسية رغم إمكانياتها المحدودة و رقعتها الجغرافية ، و كانت عضوا في العديد من المنظمات الدولية جامعة الدول العربية، اتحاد المغرب العربي، منظمة الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة.

---

[1]- علي الحشاني لسياسة الخارجية التونسية ماذا فعلنا بها، مأخوذ عن الرابط https :llwww.le diplomade tunl تاريخ النشر 05-04-2016.

[2] - مكانة إفريقيا في سياسة تونس الخارجية – ليدرز العربية مأخوذ عن الرابط1485 l...tunl. geaders.com. ar

[125]- أنوار بوخرص: ساعة الحساب، مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، الرابط WWW.CARNEIGER.NET.ORG/2015/04/02/ZRPUB5918تاريخ الاطلاع 18-02-2018.

في نفس السياق كانت السياسة الخارجية التونسية في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي من أولويات اهتمامه ، و شارك في القمة الإفريقية في أديس أبابا 1988 و أيضا قامت بالتبادلات التجارية مع البلدان الإفريقية غير أن التمثيل الدبلوماسي كان ضعيفا.

**مكانة إفريقيا في سياسة تونس الخارجية:**

قامت بعمليات حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة و تحت راية الاتحاد الإفريقي في البلدان و المناطق التي شهدت نزاعا مسلحا و توترات مثل: الكونغو الديمقراطية، الصحراء الغربية، الصومال، جمهورية جنوب إفريقيا لمراقبة الانتخاب و فرز النتائج، إثيوبيا، اريتريا، و جمهورية إفريقيا الوسطى و التشاد.[126]

كان الرئيس الحبيب بورقيبة من ضمن مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا 1963.، كما قام بعدة جولات إلى عدد من البلدان الإفريقية ، أيضا استقبلت في سنة 1973 أول مهرجان إفريقي للشباب، استقبلن في معاهدها و كلياتها الآلاف من الأفارقة الذين حصلوا على التكوين .

في نفس السياق تم فتح العديد من السفارات في عدد من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء ، أيضا كانت عضوا مؤسسا لبنك إفريقيا للتنمية.

أما في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي [127] فقام بالمشاركة في قمة أديس أبابا 1988، و أعادة العلاقات مع إثيوبيا، كما ساهمت الشركة التونسية للكهرباء والغاز من خلال فرعها الدولي في خطط التنوير في عدد من بلدان القارة .

على الصعيد المتعدد الأطراف احتضنت تونس لأول مرة القمة الإفريقية 1994 السياسة الخارجية كانت مقصرة في علاقاتها مع الكيان الإفريقي ، و اقتصرت على التعامل مع الغرب سواء فرنسا آو الولايات المتحدة الأمريكية.الوضع العام [128] للسياسة الخارجية لتونس كانت لها عدة بعثات دبلوماسية مع أغلبية دول الأمم المتحدة إضافة إلى (دولة فلسطين) و علاقات مميزة مع الولايات المتحدة و(روسيا) ودول الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي و(كوبا) والأرجنتين والبرازيل والمكسيك الصين

[126]- حكيم سامي ثورة ليبيا مكتبة الفرجاني طرابلس ليبيا الطبعة الأولى بيروت 1981.ص 56.
[127]- حكيم سامي : ثورة ليبيا، المرجع السابق ص 58.
[128]-تاريخ ليبيا من القذافي الى الثورة ماخوذ عن الرابط : WWW.ALJAZEERA.NET/NEWS REPORTSANDINTER VIEWS 2012/07/06.

واليابان وإيران والكوريتين وأيضا العلاقة الأخوية بين (صربيا) ، علاقة شراكة اقتصادية بين تونس والاتحاد الأوروبي ساهم بشكل كبير في تطور العلاقات الدبلوماسية بين تونس والدول ال27 في الاتحاد الأوروبي وخاصة مع فرنسا وإيطاليا و مالطا ، أيضا العلاقات التونسية الإيرانية جيدة خصوصا بعد زيارة وزير النقل والمواصلات التونسي عبد الرحيم الزواري لطهران وزيارة نائب الرئيس محمود أحمدي نجاد إلى تونس في أيار 2009 العلاقات التونسية الأمريكية متميزة سواء في فترة الرئيس بورقيبة أو بن علـــــــــــــــــي.

وأيضا مع كافة رؤساء واشنطن منذ 1957. لم يسبق لتونس أن أقامت علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل واكتفت فقط بإرسال بعثة اقتصادية بعد اتفاقية أوسلو 1993 ثم سحبتها سنة 2000 بعد استمرار إسرائيل في احتلال الضفة الغربية وإلى يومنا هذا لا توجد أي علاقات بين تونس وتل أبيب. يحسب لتونس أنها دعمت واحتضنت المقاومة الوطنية الفلسطينية في 1982 وأنشأ بحمام الشاطئ مقر منظمة التحرير (فتح) قبل أن يدمره الطيران الحربي الإسرائيلي في 1 أكتوبر 1985 كذلك أرسلت تونس مساعدة إنسانية إلى الصين بعد زلزال سيشوان المدمر كما أرسلت تونس العديد من المساعدات الإنسانية إلى لبنان وغزة. إضافة أن الدولة التونسية تنتهج سياسة انفتاحية على كل البلدان ولا تصدر أي مذكرات عداوة ضد أحد فهي دولة تريد تعميق التعاون الدولي واحترام القوانين الأممية ويتجلى ذلك في قيمة الجوائز الدولية المسندة لها.

**المبحث الثاني: النظام السياسي في ليبيا:**

إن ليبيا كغيرها من الدول خضعت إلى السيطرة و الاحتلال من طرف العثمانيين سنة 1551 ثم إلى السيطرة و الاحتلال الإيطالي عام 1911 و في سنة 1947 تم تكوين لجنة رباعية من إيطاليا و بريطانيا و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية بهدف استفتاء الشعب الليبي حول مصيره الذي كان ميالا نحو الاستقلال.

تعتبر ليبيا من بين الدول التي استردت سيادتها حديثا بعد الاستقلال وكان نظام الحكم ملكي بزعامة إدريس السنوسي ، حيث شهدت انقلابا على الحكم الملكي ، لتصبح ذات نظام جمهوري بآليات ومؤسسات جديدة لتبرز شخصية العقيد معمر القذافي كقائد ومحرر للبلاد.

قبل التطرق إلى تاريخ ليبيا لا بد لنا أن نعرج عن موقع ليبيا ، إذ أنها تقع [129] في شمال القارة الأفريقية وتشترك في حدودها مع عدد من الدول العربية والأفريقية الأخرى فتحدها من الشرق جمهورية

[129]- تاريخ ليبيا من القذافي الى الثورة ماخوذ عن الرابط : WWW.ALJAZEERA.NET/NEWS REPORTSANDINTER VIEWS 2012/07/06.

مصر العربية، ومن الجنوب الشرقي السودان، وتشترك في حدودها الجنوبية مع كل من تشاد والنيجر، بينما تحدها الجزائر من الغرب وتونس من الشمال الغربي، وتطل ليبيا من الشمال بسواحل شاسعة على البحر الأبيض المتوسط، و تبلغ مساحتها ( 1.759.540 كم2)، عاصمتها طرابلس، واللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، بالإضافة للغة الإيطالية والإنجليزية، والإسلام هو الديانة الرسمية للبلاد ويشكل العرب 97% من السكان، والبربر 3%.

**المطلب الأول: تطور النظام السياسي في ليبيا:**

قد توالت على ليبيا العديد من الحقب والأحداث التاريخية المهمة من الحكم العثماني وغيره، و تعتبر الفترة التي خضعت فيها للاحتلال الإيطالي من أهم الفترات وأكثرها عمقاً في التاريخ الليبي المعاصر.

خضعت ليبيا للسيطرة العثمانية،[130] ابتداء من عام (1551)، حيث اعتبرت ولاية تابعة مباشرة للآستانة تحكمها بصورة مطلقة، ومن ثم ظهر ما عرف بعصر الدايات المرتبط –اسمياً- بالسلطنة العثمانية، في عام (1711) استولى أحد الضباط الأتراك، ويدعى ( أحمد القرمنلي) على طرابلس، ليعتبر فيما بعد باشا طرابلس ، أين تم بناء أسطولاً قوياً، فرض الأتوات على سفن الدول الأوروبية والأمريكية، ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إرسال أسطولها في عام ( 1803) واحتلال ( درنة) ومحاصرة طرابلس وضربها بالنيران رداً على فرض الضرائب على السفن الأمريكية ومصادرتها [131] في هذا الوقت الذي ضعفت فيه أسرة القرمنلي استطاعته تركيا استعادة السيطرة على ليبيا بدءاً من العام 1835 وحتى أوائل القرن العشرين

في هذه الأثناء ظهرت الحركة السنوسية ، بقيادة ( محمد على السنوسي) الذي اتصف بالقدرة على التنظيم السياسي والإداري، ومن ثم المزاوجة بين الطابع الديني والطابع السياسي للحركة التي شكلت مناعة لليبيين ضد طرق حياة المستعمِر ، حتى خضوع ليبيـــــــــــــا للاستعمار الإيطالي .

[130]- سهل الحبيب- المفاهيم الأيديولوجية في مجرى الحراك الثورات العربية، مقدمات الناشر المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط 1 بيروت كانون الثاني/ يناير 2010، ص 135.

[131]- المرجع السابق ص 137.

أعلنت ايطاليا الحرب على تركيا واحتلت سفنها طرابلس وبني غازي، وبعض مناطق الساحل الليبي، و على الرغم من المقاومة التي أبدتها تركيا غير انسحبت في سنة (1912)، غير أن الحركة السنوسية بقيت تكافح ضد الإيطاليين الى غاية تنازل قائدها عن قيادة الحركة إلى ابن عمه ( إدريس السنوسي)، ثم إلى أخيه (محمد رضا).

مع وصول الفاشيين إلى الحكم في روما، حاولت إيطاليا إستعادة الاستيلاء على المدن والمناطق الليبية ، غير أنها ووجهت بمقاومة كبيرة من قبل المجاهدين بزعامة ( عمـــــــــــــــــر المختار) ألحقت بها خسائر فادحة على مدار ثماني سنوات متتالية، حتى إعدام ( المختار) في الثالث عشر من أيلول عام (1931)، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، خضعت برقة وطرابلس للإدارة العسكرية البريطانية المباشرة، وفزان للإدارة العسكرية الفرنسية، في الوقت الذي عاد فيه ( إدريس السنوسي) إلى ليبيا بعد عشرين عاماً من اللجوء إلى مصر، وكانت أولى مطالبه بعد العودة عام ( 1943) استقلال برقة المباشر، إلا أنّ الوضع بقي كما هو عليه حتى توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا عام ( 1947)، حيث تم تكوين لجنة رباعية أظهر فيها الشعب الليبي ميوله ً نحو الوحدة بين الولايات الليبية واستقلالها والانضمام إلى جامعة الدول العربية حديثة النشأة آنذاك.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة [132] القرار رقم 289 في 1949/11/21 م الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 1952 م، وكُونت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة ولتبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق استقلال كامل التراب الليبي ونقل السلطة إلى حكومة ليبية مستقلة.

**استقلال ليبيا و ظهور شخصية معمر قذافي:**

بعد عرض القضية الليبية على الجمعية العامة للأمم المتحدة و نيلها لاستقلالها ، أعلن عن تأسيس دولة ديمقراطية فيدرالية على غرار النظام الملكي الدستوري في الرابع والعشرين من كانون أول، عام (1951)، [133]وإصدار دستور المملكة الليبية في السابع من تشرين أول من العام نفسه، وبقي ساري المفعولً حتى عام (1969)، أين حدث الانقلاب على يد للضباط الوحدويين الأحرار بقيادة معمر قذافي و عرف باسم ثورة الفاتح من سبتمبر وإعلان الجمهورية العربية الليبية، وبعد أسبوع واحد

[132]- تاريخ ليبيا من القذافي الى الثورة ماخوذ عن الرابط : WWW.ALJAZEERA.NET/NEWS REPORTSANDINTER VIEWS 2012/07/06.

[133]-ثورة ليبيا من الحراك الثوري إلى الانقسام تاريخ النشر02-05-2017 الرابط:990=? /BELHMAR.NET، تاريخ الاطلاع 18-03-2018.

فقط، تشكلت أول حكومة بعد الثورة برئاسة ( محمود المغربي) وعضوية كلٍ من: ( الرائد عبد السلام جلود؛ ملازم أول معمر القذافي) الذي وضح أنه رئيس مجلس قيادة الثورة وصاحب السلطة الفعلية في النظام الليبي الجديد، وقد حدد القذافي مبادئ ثورته الأساسية في ثلاث نقاط هي: الحرية؛ الاشتراكية؛ الوحدة. ليتم فيما بعد و بعد أحداث الانقلاب صدر الإعلان الدستوري المؤقت، الذي أكد على أنّ مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية، إذ يباشر أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة نيابة عن الشعب، وله في هذه الصفة أن يتخذ كافة التدابير الضرورية لحماية الثورة والنظام القائم.

**المطلب الثاني: النظام السياسي الليبي**

بعد القضاء على النظام الملكي بقيادة الإدريس سنوسي احدث القذافي تغييرات على نظام الحكم يختلف تماما عما كان سائدا من قبل ، حيث قام بإلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية وحلت محلها هيكلية مختلفة تماماً تحت اسم ( سلطة الشعب) التي كانت أيديولوجيا جديدة تقف بين الاشتراكية والرأسمالية، تم الدعوة لها باعتبارها ( النظرية العالمية الثالثة) ولصاحبها الرئيس ( القذافي) باعتباره ( مفكراً أممياً إنسانياً) وفي إطار رؤية الكتاب الأخضر[134] و عرف النظام بمرحلتين أساسيتين:

**الأولى من1969-1976:**

عرف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة إنتاج مؤسسات جديدة تأثرت بالقومية العربية والفكر الناصري في مصر تمثلت هذه المؤسسات في [135]:

1- مجلس قيادة الثورة: يمثل السلطة التشريعية.

2- مجلس الوزراء: يمثل الهيئة التنفيذية و الإدارية.

3- الاتحاد الاشتراكي: 1971 يمثل التنظيم السياسي الشعبي الذي يحقق تحالف القوة.

4- اللجان الشعبية: 1973 لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة.

6- السلطة القضائية: تشريع و تعديل القوانين بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية.

**الثانية:1977-2011**

[134]- شنوف حياة- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية – إعداد الطالبة جامعة العربي التبسي بتبسة قسم العلوم السياسية 2015-2016 تحت عنوان "أثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي."ص 145.

[135]- المرجع السابق.ص 146

## 1-السلطة التنفيذية:[136]

أ- تتمثل في رئيس الدولة وهو قائد الثورة الليبية العقيد (معمر القذافي)، فيما يمثل مجلس الوزراء اللجنة الشعبية العامة، التي ينشئها المؤتمر الشعبي العام، وتكون مسؤولة أمامه.

ب- يقوم المؤتمر الشعبي العام وهو الوحدة الأساسية في نظام الحكم الجماهيري، بانتخاب رئيس الحكومة.

ج- يوجد مؤتمر في كل حي سكني أو قرية، يضم كل المواطنين البالغين سن (18) من الإناث والذكور، يلتقون في تجمع يسمى -(كومونة) وهي أصغر وحدة سياسية في ليبيا؛

د- لكل مؤتمر شعبي أساس، لجنة شعبية( مجلس وزراء محلي)، ينفذ قرارات المؤتمر على مستوى الحي؛

ح- يقسم الشعب الليبي إلى (30) ألف (كومونة)، تضم كل منها ( 100) شخص من النساء والرجال المقيمين/ات في الحي.

خ- تنعقد المؤتمرات الشعبية الأساسية ثلاث مرات خلال العام، يناقش الاجتماع الأول جدول الأعمال المفصّل للاجتماعيين التاليين؛

هـــ- في الاجتماع الثاني؛ يناقش المؤتمر الشعبي الأساس؛ المواضيع المتعلقة بجدول الأعمال المحلي الداخلي؛

ع- فيما يختص بالمؤتمر الثالث بكلا المجالين: المحلي والدولي؛

غ- خلال المؤتمر الشعبي الأساس، يتم مناقشة المواضيع المجدولة خلال الجلسة الأولى ويقوم الأعضاء بتحرير القرارات والتصويت عليها علناً سواء عن طريق رفع الأيدي أو مباشرة بالصوت؛

ف- يسيّر جلسات المؤتمر أمانة يتم اختيارها من قبل الحاضرين، مهمتها صياغة القرارات، والمشاركة في جلسات مؤتمر الشعب العام.

ق- مجموع أمانات المؤتمرات واللجان الشعبية والروابط والنقابات والاتحادات المهنية، تكون مؤتمر الشعب العام.

ث- يختار مؤتمر الشعب العام أمانة تترأس جلساته وتوقع على القوانين، وتستلم أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية وتتكون من خمسة أعضاء، هم: (الأمين العام؛ أمين شؤون المرأة؛ أمين شؤون المؤتمرات

[136]- تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 ماخوذ عن الرابط:.WWW.GOODREADS.COM/BOOKS/SHOW/18693425-1969

الشعبية؛ أمين شؤون النقابات والاتحادات المهنية والروابط الحرفية؛ أمين للشؤون الخارجية) ويختار مؤتمر الشعب العام أيضاً اللجنة الشعبية العامة التي تمثل السلطة التنفيذية.[137]

**2- السلطة التشريعية:**

تتمثل السلطة التشريعية في مجلس واحد هو المؤتمر الشعبي العام وينتخب أعضائه بشكل غير مباشر من خلال سلسلة اللجان الشعبية. وطبقاً للكتاب الأخضر فإنّ (القذافـــــي) يرفض فكرة التمثيل النيابي على أساس أنه يمثل حاجزاً شرعياً بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكراً على النواب ولأن العضو البرلماني يلتزم بمصالح حزبه أكثر من الجماهير.

**4-السلطة القضائية:**

يرتكز النظام القانوني الليبي على المزاوجة بين القانون المدني ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويتم الاقتصار على الأخيرة في قضايا الأحوال الشخصية ، وتعد المحكمة العليا هي أعلى سلطة قضائية في الجماهيرية الليبية .

**الوضع الاقتصادي والاجتماعي:**

1969 قام معمر القذافي بالضغط على شركات النفط العالمية بزيادة الأسعار للنفط، تحت طائلة التهديد للحد من الإنتاج 1970 انصاعوا لأوامره " منظمة الأوبك"، كما قام باتفاقية طرابلس بتأميم ضريبة الدخل و العوائد بأفضل الأسعار بالإضافة إلى ذلك قام مجلس قيادة الشعب بتأميم شركات النفط الأجنبية العاملة في ليبيا لتوضع تحت سيطرة.

**القذافي مؤلفاته:**[138]

**الكتاب الأخضر**: 1975 كتاب فلسفي سياسي ألفه معمر القذافي على أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارة الانسانية كالاشتراكية الحرية و الديمقراطية حيث يتكون الكتاب الاخضر من ثلاثة فصول ، الفصل الاول :يتناول فيه مشاكل السياسة والسلطة أما الفصل الثاني فيه حلول المشاكل الاقتصادية التاريخية بين العامل ورب العمل ، الفصل الثالث وفيه أطروحات عن الأسرة و الأم والطفل و المرأة والثقافة والفنون وجعله دستورا للجماهيرية 1976.

---

[137]- شنوف حياة- أثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي"مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية ، المرجع السابق ، ص 145

[138]- تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 ماخوذ عن الرابط:.WWW.GOODREADS.COM/BOOKS/SHOW/18693425-1969

**النظرية العالمية الثالثة** جاء بها القذافي نظرية سياسية في الحكم تقوم على سلطة الشعب عن طريق ما اسماه بالديمقراطية المباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية كأداة للتشريع واللجان الشعبية كأداة للتنفيذ.

**المطلب الثاني: السياسة الخارجية في عهد معمر القذافي.**

أخذت السياسة الخارجية أسلوب المواجه والعداء مع القوى الكبرى بأكثر مما تتحمله المقدرة الليبية ، كما اعتمدت على عوائد المورد الإقتصادي القوي ألا وهو "النفط" .

قامت بالتدخل في الشوؤن الداخلية للدول المجاورة وتقديم الدعم لعمليات انقلابية فيها، وإثارة النزاعات.كما استخدمت عقود النفط في المضاربة لتحقيق مكاسب سياسية تدعم بقاء النظام على سدة الحكم.

تقلبت السياسات الخارجية في ليبيا منذ عام 1951. حيث أصبحت عضوا في جامعة الدول العربية منذ سنة 1953، وكان للحكومة علاقات ودية تجاه الدول الغربية مثل المملكة المتحدة، الولايات المتحدة ، فرنسا ،إيطاليا، اليونان كما أنشأت علاقات دبلوماسية كاملة مع الاتحاد السوفياتي في عام 1955.

كذلك من مواقف ليبيا في دعمها القضايا العربية. وقوفها القوي في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم سبتمبر 1967 مع المملكة العربية السعودية والكويت وذلك بتقديمها دعم سخي من عائدات النفط لمساعدة مصر وسوريا والأردن الذين هزمتهم إسرائيل، وقد دعا الإدريس باتخاذ إجراءات جماعية لزيادة سعر النفط في السوق العالمية. وعلى الرغم من ذلك فقد واصلت ليبيا ارتباطها الوثيق مع الغرب، في حين قادت حكومة إدريس الاتجاه الداخلي المحافظ بالأساس. ، كما تعمل على دعم مسيرة التعاون والتكامل بين دول اتحاد المغرب العربي وذلك من خلال حضورها الدائم ومشاركتها الفاعلة في المؤتمرات والاجتماعات الدورية لدول الأعضاء لبحث القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة.[139]

**1- ليبيا و اتحاد الجمهوريات العربية:**[140] في سنة 1971 تم الاتفاق بين الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر، الرئيس معمر القذافي ، رئيس مجلس وزراء الجمهورية العربية الليبية، الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، على اتفاقية و دستور " اتحاد الجمهوريات العربية" في بنغازي غير ان الاتحاد لم ينجح بسبب عدم اتفاق القادة على بنود الاتفاقية.

[139]- السياسة الخارجية الليبية حلال حقبة حكم القذافي مدخل نظري لمأسسة السياسة الخارجية المرجع السابق.

[140]- جمهورية ليبيا: تاريخ الدولة، النظام السياسي، الثقافة ماخوذ عن الرابط: WWW.MATRIX2019.COM/EG/2017/07/01.

**2- القضية الفلسطينية:** كان موقف الرئيس معمر القذافي معاديا للكيان الصهيوني و متعاطفا مع القضية الفلسطينية ، و رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني الى غاية خل قضية الشعب الفلسطيني .، كما انه انتقد الولايات المتحدة بسبب دعمها لإسرائيل / بالإضافة إلى دعمه للفلسطينيين.- الجمهورية العربية التونسية: 146 فشل الاتفاق بين معمر القذافي و الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة على دمج الدول عام 1974 على أن يكون بورقيبة رئيسا و القذافي وزيرا للدفاع.

في نطاق الشؤون الإقليمية، لم يكن هناك أي نزاع حول الحدود وشاركت في نوفمبر 1964 مع المغرب والجزائر وتونس في تشكيل لجنة استشارية مشتركة تهدف إلى التعاون الاقتصادي بين دول شمال أفريقيا. ومع أنها من أشد المؤيدين للقضايا العربية، بما في ذلك حركات الاستقلال في المغرب والجزائر.، كما تأثر الشباب بشعار القومية العربية التي طرحه الرئيس المصري جمال عبد الناصر للتحريض المعادي للغرب سنة 1964، أين طلبت الحكومة الليبية الموالية للغرب إجلاء القواعد البريطانية والأمريكية، كما أثارت حرب 1967 بين العرب وإسرائيل رد فعل قوي في ليبيا مما دفع باقي يهود ليبيا للهجرة منها.[141]

3- **الاتحاد السوفياتي:** كانت العلاقة بينهما وطيدة قام خلالها معمر القذافي بعدة زيارات ، و كانت أول من باعت الأسلحة السوفياتية للقذافي 1974 إلى غاية انهيار المعسكر الشرقي للاتحاد السوفياتي الذي ترك فراغا كبيرا في المجتمع الدولي أدى إلى إحداث تحولات جذرية في كافة التفاعلات السياسية والعسكرية و القيمية على المستوى الإقليمي و الدولي. و هذه المتغيرات [142] نجد: الثورة الصناعية ، التغير في ميزان القوى الدولي ، التحول من الثنائية القطبية إلى نظام القطب الواحد ، ظهور تكتلات اقتصادية عملاقة وتهميش العالم الثالث. ثـــــورة المعلـــومات والتكنولوجيا وعولمة الاتصالات، بزوغ قـــائمة أعمال جديدة في العلاقات الدولية تغـــير مـــن مفهوم الأمن الدولـــي كالديمقراطية وحـــقـــوق الإنسان ، الإرهـــاب الإحتباس الحـــراري ، التصحر .

4- توترت العلاقات مع **الغرب** من خلال سلسلة من الحوادث التي حدثت خلال معظم فترة حكم القذافي بما في ذلك قتل الشرطية البريطانية إيفون فليتشر خلال مظاهرة مناوئة للقذافي أمام السفارة البريطانية في لندن، وتفجير ملهى ليلي في برلين الغربية يرتاده جنود أمريكيون، وتفجير طائرة بان آم

[141]- السياسة الخارجية الليبية خلال حقبة حكم معمر القذافي – مدخل نظري لماسسة السياسة الخارجية الليبية 1969-2011.

[142]- المرجع السابق

10 فوق اسكتلندا، مما أدى إلى فرض عقوبات من الأمم المتحدة خلال تسعينيات القرن العشرين، رغم ذلك فانه في بداية سنوات الـــ2000 طبعت الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى علاقاتها مع ليبيا.[143]

**5- ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية :** نظرا لما سبق ذكره أن ليبيا انتهجت أسلوب العداء ضد الغرب فكان من نتاجه قصف الولايات المتحدة لليبيا 1981 أسقطت خلالها طائرتين ليبيتين كما قامت بغلق السفارة الليبية في واشنطن العاصمة إضافة إلى ذلك نفذت حظرا على النفط و دعت جميع عمالها الى قطع التعامل معها، في سنة 1986 ، لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس " رونالد ريغان 1980 و قام بقصف ليبيا مما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين.

بريطانيا بدورها فرضت عقوبات اقتصادية على ليبيا و ذلك أنها رضت تسليمها شخصين من مواطنيها للاشتباه فيهما في تفجير طائرة بان أم رح 103 التي سقط فيها ضحايا و كلفت هذه العقوبات ليبيا خسائر كبيرة.

بما أن السياسة الخارجية هي الوسيلة التي تمكن الدولة من الدفاع عن مصالحها وتحقيق أهدافها عن طريق الخبرة التراكمية التي تنجح في اتخاذ قرارات مستمرة تحت ضغط ظروف دولية متغيرة وغير مستقرة.

فان عملية صنع القرار كانت مجسدة بشخص الزعيم معمر القذافي [144]، فانه بالرجوع إلى نظام الحكم و المؤسسات المتواجدة به فإننا نجد أن صفة الزعيم هي الغالبة في تسيير النظام والمؤسسات و من بين صفات آو ميزات الزعيم هي: يعد هو العنصر الرئيسي و انفراده بعملية صناعة القرار في كثيـــــر مـــــن الأحـــــداث الـــداخلية والخارجية وبدرجات مختلفة كما إن شخصيته تلعب دورا رئيسيا في تحديد أدوار المؤسسات والأجهزة السياسية في الدولة . بالإضافة إلى ضعف هذه الأجهزة، المركزية الشديدة التي تتمثل في شخص الزعيم، دون المشاركة السياسية الفعلية أي دون وجود أي عناصر أخرى فاعلة في الدولة إلى جانب شخصية الزعيم، وبهذه المناسبة فان قائد الثورة معمر القذافي كان شديد الاضطهاد للمعارضين و قام بالإعدام العلني بالجامعة الفاتح الليبية أمام مرآى الطلبة ، وكانت تتلفز هذه العمليات بالتلفزة لنشر الذعر و أعطى الصلاحيات المطلقة للجان الثورية في التصرف في البلاد فرضوا على الليبيين أن يعتقدوا و يعتنقوا ما يعتقد و يعتنق القذافي.

---

[143]- السياسة الخارجية الليبية/ السفارة الليبية بجمهورية ألمانيا مأخوذ عن الرابط./ar.libyane mbassyde

[144]- - جمهورية ليبيا: تاريخ الدولة، النظام السياسي، الثقافة ماخوذ عن الرابط:
WWW.MATRIX2019.COM/EG/2017/07/01.

في هذا المبحث تعرضنا إلى تاريخ ليبيا بلمحة وجيزة و هي كغيرها من الدول العربية مرت على العديد من المراحل و الحقبات من الحكم العثماني إلى الحكم الإيطالي أين ظهرت المقاومة و نادت بالحرية و الاستقلال إلا أن القذافي حسب سيرة حياته تبين أن حلمه كان توحيد الدول العربية الاهتمام بقضاياها وواصل مسيرته في المقاومة إلى غاية الاستقلال.

بعد توليه الحكم على اثر الانقلاب الذي شنه ضد الملك الادريس السنوسي تولى زمام السلطة و سيطر عليها و قام بتغيير اسم الجمهورية العربية الليبية إلى اسم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ليضيف إليها فيما بعد العظمى و ذلك حسب رأيه انه قام بالتصدي للدول العظمى.

أخذ على عاتقه في بداية توليه الحكم المشاركة السياسية الفعالة بناء على ما اسماه سلطة الشعب و قام بحظر أي نشاط [145] للأحزاب السياسية و النقابات المهنية والنقابات العمالية المستقلة والنقابات النسائية 1978.

برزت شخصية المعمر القذافي كما ظهرت شخصية الرئيس المرحوم الحبيب بورقيبة الرئيس الأول لتونس في مقاومة الاحتلال و قدرهما على اكتساب تأييد الشعب لهما و مساندته في مسيرهما إلى غاية الاستقلال و تحملهما منصب الرئاسة.

[145]- السياسة الخارجية الليبية خلال حقبة حكم معمر القذافي – مدخل نظري لمأسسة السياسة الخارجية الليبية 1969-2011.

**خلاصة :**

من خلال الفصل المنجز عن النظام السياسي التونسي و الليبي وجدنا أن تونس حكمها رئيسين الأول الحبيب بورقيبة على اثر انقلاب شنه على آخر الدايات و تولى الحكم و كان في بدايته ينادي إلى الاستقلال و الوحدة القومية غير انه بعد الاستقلال تفتح على ثقافة الغرب و انسلخ عن العروبة و الإسلام و اخذ بمنع الحجاب و الصيام و منع تعدد الزوجات ، ليحكم تونس لمدة 73 سنة دون منازع في الحكم و عانى الشعب التونسي الويلات في عهده فكان دكتاتوريا مستبدا.

يعود الزمن إلى الوراء لتظهر شخصية أخرى خلال حكم الحبيب بورقيبة قام بالاهتمام بها وتنشئتها عسكريا لتكون إلى جانبه و تواجه كل من يقوم بمعارضته و فعلا كان له ذلك، غير أن هذه الشخصية ما لبتت أن تعرفت على زمام السلطة قامت بشن انقلاب على أستاذها، هذا الانقلاب سمي بانقلاب الأطباء ، أي انه غير دموي و هو سلمي ، من خلاله اقر مجموعة من الأطباء عجز الرئيس بورقيبة عن تولي الحكم ، مستندا زين العابدين بن علي على مادة في الدستور أن رئيس الوزراء يشغل منصب الرئاسة في حال وفاة الرئيس او عجزه.

بما أن زين العابدين بن علي كان رئيسا للوزراء فقد تولى الرئاسة هو الآخر لم يختلف عن سابقه في جبروته و تسلطه فقد قام باضطهاد المعارضة و السيطرة على زمام السلطة دون معارض.

حكم تونس لمدة 13 سنة هو الآخر يعود الزمن إلى الوراء أين حدثت ضده احتجاجات عنيفة رافضة الوضع السائد في تونس و مصرة على تنحيه و رغم المقاومة إلا أنه تنحى عن الحكم.

أما ليبيا فقد اختلفت شخصية معمر القذافي عن الشخصيتين السابقتين، حيث قاوم الاحتلال و نادى بالحرية و حبذ الديمقراطية، اعتز بالانتماء إلى العروبة و الدين الإسلامي و كان حلمه منذ الصغر هو توحيد الدول العربية و كانت عدائية و مواجهة للغرب[146].

هذه الشخصية لها كاريزمة مختلفة، حيث أنشأت نظام مختلف عن الأنظمة العالمية السائدة، وعززت المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار لكنها في الممارسة الواقعية كان مجلس الثورة من يقوم بذلك.

معمر القذافي هو الآخر اشترك مع الشخصيتين السابقتين في اضطهاده للمعارضة و منع ممارسة نشاط الأحزاب السياسية و النقابات العمالية و النقابات النسائية، و كان هو وحده من يقرر، هو الآخر اتسم عهده في السنوات الأخيرة بالفساد و التسلط و هناك من وصفه بالشخصية الغوغاء، هو

[146]- تاريخ ليبيا من القذافي الى الثورة ماخوذ عن الرابط: WWW.ALJAZEERA.NET/NEWS REPORTSANDITER .VIEWS2012/07/06.

الآخر شنت ضده الاحتجاجات القوية و العنيفة نتيجة عن السلطة، غير انه فضل المقاومة و كانت النتيجة أنه قتل على يده شعبه.

لما سبق ذكره فانه من خلال دراستنا تبين لنا أن الشخصيات التي حكمت تونس و ليبيا تميزت بنفس الصفات، بالتسلط و الدكتاتورية و الانفراد بالسلطة دون منازع، أما الأوضاع فكانت متدنية و الاقتصاد متدهورا و كثر الفساد و ساء الوضع الاجتماعي، مما أدى إلى الاحتجاجات ضدهم. فيا ترى ما هي الأسباب التي أدت إلى التحول الديمقراطي في كلا البلدين، ما هي النتائج الناجمة عن التحول، هذت ما سنتعرض إليه خلال الفصل الثالث .

# الفصل الثالث

**تمهيد:**

إن الموجة التي شهدتها المنطقة العربية أو ما يعرف بثورات الربيع العربي، انطلقت بدايتها من تونس لتصبح شرارة أو عدوى تنتقل إلى باقي الدول العربية في فترة وجيزة لتشمل مصر و ليبيا و سوريا و اليمن.

في مراحل تدوين الأحداث و المعلومات استخدم مصطلح الربيع العربي في سنة 1848 ، ربيع براغ 1968[147] ، كما استخدم في أعقاب حرب العراق ، هذا المصطلح استخدم لأول مرة في المجلة السياسية الأمريكية، مجلة السياسية الخارجية.

يمكن تعريف الربيع العربي على انه " موجة ثورية من المظاهرات و الاحتجاجات على حد سواء العنيفة أو غير العنيفة و أعمال الشغب و الحروب الأهلية في العالم العربي"[148] مع مطلع سنة 2012 تم الإطاحة بأربعة حكام دول عربية : تونس، ليبيا، مصر و اليمن.

هذه الاحتجاجات اشتركت في مقاومة العنف، الهتافات " الشعب يريد إسقاط الشعب" ، كما تميزت بأنها حراك مجتمعي غير منظم تغلب عليه العفوية و التلقائية و الحماسة، مطالبها اجتماعية و إسقاط النظام .

أيضا الربيع العربي Arab Spring هو اصطلاح شاع استخدامه في وسائل الإعلام منذ مطلع عام 2011م ويعني تلك الثورات والاحتجاجات السلمية التي قامت ضد الفساد والظلم والاستبداد واندلعت لتنادي بإسقاط النظام القائم.

كما يُنسب مصطلح «الربيع» بمفهوم التحرّر من قيود حياة غير محبوبة أو عمل غير مرغوب فيه إلى الفيلسوف الأمريكي والأستاذ الجامعي « جورج سنتيانا[149]« الذي غادر قاعة المحاضرة بعد إجباره للطلبة انه موعد مع الربيع، و منذ ذلك الحين فهي تستخدم للتعبير عن التغيير و رفض الوضع الراهن.

هناك من أطلق عليها تسمية الثورة ، فمصطلح الثورة لغة: ثارَ الشيءُ ثَوْراً وثُؤوراً وثَوَراناً وتَثَوَّر: َ هاج .وثَوَّرْتهُ وثَورُ الغَضَب: حِدَّته . والثّائر: الغضبان ويقال للغضبـــــــــــــــــان أَهْيَجَ ما يكونُ :قد ثار ثائِرُه وفارَ فائِرُه إِذا غضب وهاج غضبه وثارَ إِليه ثَوْراً وثُؤوراً وثَوَراناً وثب . ويقال انْتَظِرْ حتى تسكن هذه الثّوْرَةُ وهي الهَيْجُ .وثار الدُّخَانُ والغُبار : ظهر وسطع رأَيت فلاناً ثائِرَ الرأْس : أَي انتشر

[147]- ثائر عياصرة:العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات و الثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009-2011 – دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية المجلد 43 الملحق 4 -2016 مأخوذ عن الرابط https://journals jud/ dirasat hum/ article/ unive/ file/ 8111/69/16.ص1883 .

[148].- المرجع السابق ص 1884

[149]-المرجع السابق.

وتفرق .وثورت الأمر:بحثته . وثورة من رجال وثروه : بمعنى عدد كثير[150] و هذا ما ورد في لسان العرب، أما ورد في المعجم العربي الأساسي: ثار يثور ثوره وثوراناً ثائر : الشيئ هاج وانتشر " ثار الغبار والدخان ". ثار ثائره/ ثارت ثائرته : بلغ به الغضب مبلغاً بعيداً " ثارت ثائرته عندما علم بالتهم الباطلة التي وجهت إليه ". ثور يثور تثويراً : الشيئ هيجه وأثاره " لم يكن من اليسير تثوير الفلاحين بعد قرون من الحكم الإقطاعي ."

وبالتالي **الثورة لغةٍ** هي[151] : الهيجان والوثوب والظهور والانتشار والقلب والتعمير والكثرة .

**أما المفهوم الاصطلاحي للثورة:**

تعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها:"التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية.

أما "يوري كرازين" بإنها "شكل من أشكال الانتقال من تشكيل إلى آخر ،كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي البالي إلى تشكيل أكثر تقدما، تكون الخاصية المميزة السائدة له ومضمونه السياسي هو انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية ".

**والثورة كمصطلح سياسي** هي الخروج عن الوضع الراهن سواء إلى وضع أفضل أو أسوأ من الوضع القائم و بالتالي فإن للثورة عناصر ثلاثة: انهيار الدولة ، الصراع على السلطة و الثالث : قيام مؤسسات جديدة.

الثورة بالمعنى الواسع[152] هي التغيير الكامل والشامل والجذري الذي يعم كل النواحي، ويقضي على القديم ويأتي بالجديد، وهي ليست مقتصرة على جوانب أحادية محددة كالثـــــــــــــــورة الصناعية وثورة الاتصالات أو ثورة المعلومات.

أما عن المفهوم السياسي للثورة[153]، التعريف الماركسي الذي يقضي بأن الثورة مطلب ضروري ذو حتمية تاريخية، غرضها إزالة الطبقات الإجتماعية، في حين الإتجاه الليبرالي في تعريفه للثورة بأنها عمل

---

[150]- جبران صالح علي حرمل: ثورات الربيع العربي ... رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع والسيناريوهات المستقبل) – الحوار المتمدن العدد 4068- 20-04-2013 المحور: الثورات و الانتفاضات الجماهيرية مأخوذ عن الرابط35528+www.ahewar .org/debat/shiw art asp .

[151]المرجع السابق

[152]- احمد إدريس : الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي ، العدد 6، تاريخ النشر سبتمبر 2011، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية المرجع السابق.

[153]- مفهوم الحرب الأهلية مأخوذ عن الرابط-28 https:// articles.abokhatab.net/ar-articles./mntada 09-07.htm.

غير مشروع يتحقق باستخدام العنف. وكلا التعريفين يريان أن الثورة هي إبدال وتغيير كلي يهم جميع المجالات (الاجتماعية، السياسية، الإقتصادية والثقافية...)، إذ يلعب فيها الوعي الجماعي دورا محوريا .

وهناك رأي آخر أطلق عليها تسمية الحروب الأهلية، يقصد بالحرب الأهلية (Civil War)[154] تلك الصراعات المسلحة التي تقع داخل الدولة الواحدة، بين الأفراد والدولة أو بين مجموعة من الأفراد وأخرى أو بين قوات الدولة عندما يحصل تمرد أو عصيان مسلح و أصبحت تسمى بالنزاعات المسلحة الداخلية .

الحرب الأهلية هي الحرب الداخلية في بلد ما التي يكون أطرافها جماعات مختلفة من السكان. كل فرد فيها يرى في عدوه وفي من يريد أن يبقى على الحياد خائنا لا يمكن التعايش معه ولا العمل معه في نفس التقسيم الترابي. ولكن بتعدد وتنوع الأسباب المقدمة لنشوء الحروب الأهلية.

إن المتفق عليه أن الربيع العربي هو موجة من الاحتجاجات و المظاهرات للتعبير عن رفض الوضع الراهن و المطالبة بالتغيير و كانت في بدايتها سلمية غير أن مسارها تحول من السلمي إلى العنف باستعمال القوة من طرف السلطة، و بما أن موضوع بحثنا عن تونس و ليبيا سوف نقتصر على هاتين الحاليتين بالتعرف على أوجه الشبه بينهما و كذا الاختلاف من خلال دراسة.

**طبيعة الثورة التونسية :**

اندلعت يوم الجمعة 17 ديسمبر 2010 تضامناً مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في 17 ديسمبر 2010 تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها، متأثرا بالجروح البليغة من جراء إحراق نفسه بتاريخ 4 يناير 2011.

الأمر الذي اتخذ مسار المظاهرات في يوم 18 ديسمبر 2010 وخروج آلاف التونسيين تعبيرا عن رفضهم للأوضاع المزرية التي يعيشونها أين قوبلت هذه الاحتجاجات بالعنف من طرف قوات الأمن و سقط على أثرها قتلى و جرحى من كلا الطرفين .

رغم المبادرات التي قام بها الرئيس زين العابدين بن علي[155] بالوعد لحل المشاكل التي نادى بها الشعب و قيامه بفتح المواقع المحجوبة في تونس كاليوتيوب بعد 5 سنوات من الحجب، تخفيض أسعار

---

[154]-:جمهورية ليبيا: تاريخ الدولة، النظام السياسي، الثقافة ماخوذ عن الرابط:
WWW.MATRIX2019.COM/EG/2017/07/01.

[155]- رشيد لزرق : مسار التحول الديمقراطي في المغرب و ليبيا على ضوء التجارب الدولية –- الحوار المتمدن العد 3668 تاريخ 15-03-2012 الساعة 16:34 مأخوذ عن الرابط .www.ahewar.org / debat/show Art.asp-aid= 2991

بعض المنتجات الغذائية تخفيضًا طفيفًا. لكن الانتفاضة توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبر الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية يوم الجمعة 14 يناير .2011 .

كان للثورة التونسية الشعبية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي أثرٌ كبيرٌ في إطلاق شرارة الغضب الشعبي في مصر، ثم ليبيا إلى غيرها من الدول العربية.، و سيكون تركيزنا على الثورة الليبية بما أن موضوع الدراسة هو دراسة مقارنة بين ثورة تونس و ليبيا.

**طبيعة الثورة الليبية:**

اندلعت في 17 فبراير/شباط عام 2011 م (يوم الغضب)[156] أي بعد شهرين من اندلاع الثورة التونسية و هو فارق زمني ليس بالكبير و أن دل الأمر فانه يدل على التشابه.

قاد هذه الثورة الشبان الليبيون الذين طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. بطريقة سلمية غير أن الرئيس معمر القذافي اختار طريق العنف و القتال باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين ، واصلت المعارضة القتال إلى غاية بلوغ هدفها قتل العقيد القذّافي بحوالي الشهر و ابنه سيف الإسلام[157]، تم اعتقال سيف الإسلام القذافي ثاني أكبر أبناء العقيد والذي صدرت مذكرة اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية لينتهي بذلك حكم عائلة معمر القذافي الذي دام أكثر من 40 عاماً في المصير و المعاناة في كلا البلدين، حيث قامت على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية. والجدير بالذكر انه سبقت الثورة احتجاجات يوم 14 يناير 3 بمدينة البيضاء على الأوضاع المعيشية واشتبك المتظاهرون مع الشرطة .

وعلى الصعيد الداخلي، يمكن القول أن "القذافي" استطاع طويلا الحفاظ على سلطته ونظامه، من خلال اللجان الثورية حيث أصبح هناك خطان متوازيان للسلطة في ليبيا[158]. الأول هو سلطة الشعب الممثلة في المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام، ويقع ضمن اختصاصها تسيير أمور الدولة الإدارية والسياسية المعتادة. والثاني هو سلطة الثورة التي يبدأ تسلسلها القيادي من العقيد "القذافي" والأعضاء الباقين من مجلس قيادة الثورة إلى اللجان الثورية، التي تقوم بمهمة

---

[156]- محمد عاشور مهدي ( أستاذ العلوم السياسية المساعد معهد البحوث و الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة):قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا دراسات و مقالات –مأخوذ عن الرابط https://www.sis.gov.org/news/39/9. Htm.

[157]- ثورة ليبيا من الحراك الثورة للانقسام السياسي مأخوذ عن الرابطhttps://bel.ahewar.net/p =990

[158]- عبد الرحمن يوسف سلامة – التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون اول /2010 تحت إشراف د- عثمان عثمان ( أطروحة للحصول على درجة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين2015ص 97.المرجع السابق.

مراقبة اللجان الشعبية ولها سلطات أوسع وأقوى. و كانت القوة و الغلبة للكفة الثانية على حساب الأولى.

وقد تواترت انتقادات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية للممارسات القمعية للنظام الليبي، فقد أعربت الأولى عن قلقها إزاء العدد الكبير المزعوم لحالات الاختفاء القسري وحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً ...

هذه هي ثورة تونس و ليبيا باختصار شديد و سنتعرض إلى المزيد من التفصيل عند ذكر الأسباب و النتائج بعد التحول، حيث انه من خلال عرضنا لهذه التفاصيل تبين انه هناك نقاط تشابه و اختلاف بين الثورتين.

## المبحث الأول : أسباب التحول السياسي في ليبيا و تونس .

من خلال دراستنا لحالة تونس و ليبيا وجدنا أنهما يشتركان في نقاط معينة و يختلفان في أخرى، و الأمر الملفت للانتباه و إن اختل الحاكمين في تسيير أمور البلاد إلا أنهما امتـــــــازا بالتسلط و الانفراد بالسلطة دون منازع رغم تداعياتهما لبناء الدولة على أسس و مبادئ الديمقراطية إلا أنها كانت مزيفة و هذا من بين ما كشفت عن الثورتين من العنف و القمع الذي تعرضا آلية كل من الشعب الليبي و الشعب التونسي، بالإضافة إلى ذلك احتكارهما لثروة الشعب لصالحهما و عائلاتهما و المقربين إليهما و غيرها من أوجه الشبه دون أن ننسى انه رغم التشابه فهناك اختلاف قائم بينهما[159].

في هذا المبحث سنتعرض إلى أسباب التحول الديمقراطي في كلا الدوليتين ضمن ثلاثة مطالب الأول نتعرض فيه إلى الأسباب السياسية و الثاني الأسباب الاجتماعية أما الثالـــــــــــث الأسباب الاقتصادية، هذه العوامل تندرج ضمن البيئة الداخلية للنظام و عليه سنتطرق إلى العوامل الدولية بالإضافة إلى العوامل الإقليمية التين كان لهما دور لا يقل عن الأسباب الداخلية.

### المطلب الأول: الأسباب السياسية :

**في تونس** استخدم الرئيس زين العابدين في فترة حكمه سياسة مزدوجة مع الشعب فمن جهة ينادي بالديمقراطية والمشاركة السياسية والتداول على السلطة ومن جهة أخرى يعمل على كبت الشعب والمعارضة من خلال منع المظاهرات وحرية الرأي والتعبير.

[159]- محمد عاشور مهدي ( أستاذ العلوم السياسية المساعد معهد البحوث و الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة):قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا دراسات و مقالات –مأخوذ عن الرابط https://www.sis.gov.org/news/39/9. Htm.، مرجع سبق ذكره.

فإن الرئيس زين العابدين بن علي انتهج سياسة الحبيب بورقيبة الرئيس السابق لتونس في قمع الظاهرة الدينية و التفتح على الغرب و اضطهاد حركة النهضة ذو التوجه الإسلامي و تعرض قادتها إلى القمع الشديد و جراء ذلك طلب الغنوشي اللجوء السياسي في بريطانيا[160].

التوجه السائد لدى زين العابدين هو بناء دولة و مجتمع على الفكر الغربي متناسيا الديمقراطية بمنع أي نشاط للنخب و بروز معالم قيادة جديدة.

إن نظام زين العابدين بن علي تميز بالتسلط بانفراد الرئيس بزمام السلطة دون منافس و إن كانت ملامح التعددية صورية و قد أصدرت التقارير المختلفة لمنظمات حقوق الإنسان عن السياسة القمعية ضد المعارضين من طرف الأجهزة البوليسية و الاستخبارية و القضاء المنحاز للسلطة و بالتالي فان النظام السياسي في تونس كان يرتكز على الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية لغرض السيطرة على البلاد و العباد و تسخير أجهزة الإعلام لتسويق ما يراه و يعتقده الرئيس أما الجيش فكان مهمشا.

أما عن الأحزاب السياسية فكانت هناك الأحزاب النقدية لا يسمح لها بخوض الانتخابات و أخرى ممنوعة من المشاركة في الانتخابات البرلمانية و حافظت الدولة على نظام الحزب الواحد.

رجل الشرطة أو البوليس فوق القانون لا تحاسب على تصرفاته و كل إجراء قضائي يكون سياسي طرفا فيه فان الشرطة لا تفتح تحقيق جدي .أما من الناحية الثقافية سار زين العابدين فقام بحجب الفضائيات و المواقع الإلكترونية الدينية ومنع زيارة العلماء.

إن ليبيا لا تختلف عن تونس من حيث أن النظام تسلطي و شمولي و سيطرة الرئيس على العباد و البلاد دون منافس و إن كانت هناك شعار لمبادئ الديمقراطية فهي مزيفة.

حيث أن النظام الليبي تميز بالقبلية كما سلفنا الذكر و الامتياز الذي يكنه النظام لقبيلة على حساب الأخرى اوجد حقد و ضغينة اتجاه النظام السياسي.

بعد الانقلاب الذي شنه معمر قذافي و أدى إلى تغيير النظام من الملكي إلى الجماهيري أراد الرئيس معمر القذافي إيهام الشعب بان ليبيا جماهيرية[161] فيها المساواة و العدالة الاجتماعية و الحرية مكفولة لأبنائها جميعا، فقد تضمن مشروعه مبادئ الديمقراطية مما أعطى له شعبية كبيرة مكنته من تكريس أفكاره في النظام الذي تحول إلى تسلطي و قمعي امتد إلى سنة 2011.

---

[160]- هشام دراجي باحث في العلوم السياسي:العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس –12-03-2015 مأخوذ عن الرابط derradji hicham. word press.com/2015/03/2012

[161]- مولود دحماني تحت إشراف ا.محمد سي البشير اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة تونس – ليبيا 2011-2015ص 150.

المميزات التي ارتكز عليها النظام الليبي هي شخصية الرئيس أو قائد الثورة معم القذافي فهو الأمر و الناهي و لا وجود لمنافس له، حيث وصفه " جون ارلوند"[162] في كتابه حول ليبيا THE" MAVERICK STAT."بانه بدوي، عانى من عقدة الوحدة و غياب السيطرة، تأثر بخطابات الرئيس جمال عبد الناصر، ميوله الصوفية جراء انتشار الحركة السنوسية في البلاد الليبية .

كما يتميز النظام الليبي انه يستمد سلطته من الكتاب الأخضر و يعد المرجعية في الحكم و السياسة، يتضمن مفاهيم عن الحرية و العدالة و المساواة، يتكون من ثلاثة فصول[163]، الفصل الأول يتضمن المشاكل السياسية و السلطة في المجتمع ، أما الثاني حلول المشاكل الاقتصادية التاريخية بين العامل و رب العمل، الثالث أطروحات عن الأسرة و الأم و الطفل و المرأة و الثقافة و الفنون، اعتبر دستورا للجماهيرية من صنعه وحده النظرية العالمية الثالثة بعد الماركسية و الرأسمالية في سنة 1976 فهي نظرية سياسية في الحكم تقوم على سلطة الشعب أو ما اسماه الديمقراطية المباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية كأداة للتشريع و اللجان الثورية كأداة للتنفيذ، هذه الأخيرة كانت الدرع الذي يستند إليه الرئيس معمر القذافي في القمع و الاستبداد.

أما عن أجهزة النظام فهو يرفض فكرة التمثيل البرلماني و يرى أن الشعب يمثل نفسه بنفسه عن طريق اللجان الثورية الشعبية للقضاء على البيروقراطية، اللجان الثورية لقمع المعارضين، المؤتمر الشعبي العام برلمان شعبي و هذه عرفت بالأجهزة الرسمية في النظام السياسي الليبي.

غير أن الرئيس معمر القذافي خلق لنفسه أجهزة أخرى غير رسمية لمساعدته في تنفيذ سياسته و هي عائلته بالدرجة الأولى و خاصة ابنه سيف الإسلام، أيضا المقربون إليه و الذين يكنون الولاء له و بعض الوجوه القبلية خاصة القذاذفة و مسؤولون آخرون.

مما سبق ذكره يظهر جليا القمع و الاستبداد و التسلط و الانفراد بالسلطة و أيضا القضاء على الأحزاب السياسية و المجتمع المدني و المعارضة، كما قام بتأميم الأملاك الخاصة لصالح الدولة بحجة الاشتراكية[164].

نستنتج أن النظام السياسي الليبي نظام دكتاتوري تسلطي تسيطر فيه شخصية الرئيس دون سواه، و هو نظام فريد من نوعه من حيث الأجهزة و الممارسة ( اعتماده على كتابه الأخضر

---

[162] - المرجع السابق ص 151

[163]- شنوف حياة: أثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية) إعداد الطالبة/–جامعة العربي تبسي-تبسة قسم العلوم السياسية 2015-2016

[164]- هشام دراجي: العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس المرجع السابق.

أو النظرية العالمية الثالثة كمرجع)، استعماله للقمع و الإقصاء كآلية رئيسية لغرض تنفيذ مشروعه في الحكم.

إن حكم الرئيس معمر القذافي دام[165] عاما خلاله عانت البلاد من فراغات دستورية و قانونية و تشريعية و حزبية وسياسية حقيقية ، مما دفع بالقبائل إلى تكوين أعراف اجتماعية 25 مثل " دربة أولاد علي" أو " شريعة الصحراء" و هي بمثابة قانون العقوبات و اعتبرن الأمان بالنسبة إليهم لحكم تصرفاتهم مستندا على الشريعة الإسلامية تتكون من 67 مادة.

إضافة إلى ذلك فان الشعب الليبي كان يعاني من انتهاك حقوق الإنسان خاصة مجزرة " سجن أبو سليم"[166] أين تمت مداهمته و قتل حوالي 1200 سجين ينتمون إلى جماعات إسلامية ، جعلت أهل الضحايا يحتجون و يطالبون بالقصاص و العادلة في بنغازي، و نظرا لهذه الاحتجاجات المعارضة همشت منطقة بنغازي تماما ، ضف إلى ذلك المعاملة القاسية بالرمي بالرصاص ضد المحتجين و المتظاهرين..

كل هذه الأوضاع شكلت خلفيات حول النظام السياسي الليبي عن السخط ضد النظام و عدم الرضا و الولاء له مما جعل ثورة تونس هي الشرارة لانطلاق الثورة في ليبيا .

**المطلب الثاني: الدوافع الاجتماعية**

**تونس:** لعب العامل الاجتماعي دورا مهما في التأثير على التحول الديمقراطي في تونس، من خلال مجموعة من المشكلات المطروحة بشدة في الساحة السياسية في تونس وتتمثل في البطالة ارتفعت نسبة البطالة خاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد في تونس في الفترة التي سبقت الحراك الشعبي، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 700 ألف منهم 170 ألف من خريجي الجامعات، وفي ظل هذه الظروف أصبحت البطالة بمثابة القنبلة الموقوتة داخل المجتمع التونسي[167]. و حادثة حرق الشاب محمد البوعزيزي لجسده في 17 ديسمبر 2010 في مدينة سيدي بوزيد والتي اندلعت على إثرها احتجاجات المواطنين على السياسات القائمة دليل على الأوضاع المزرية، خاصة في الجهات الداخلية التي كانت تعاني أساسا من انعدام التوازن في التنمية ومن البطالة والتفقير.

إن الفئة الأكثر تضررا من البطالة فئة حاملي الشهادات العليا ، حيث ارتفعت نسبة البطالة من 2000-2004 أكثر من 43 بالمائة[168] ، حيث أصبح التخرج بالنسبة لحاملي الشهادات كابوسا

---

[165]- شنوف حياة: أثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي المرجع السابق.
[166]- قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا دراسات و مقالات المرجع السابق.
[167]- شنوف حياة: أثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي المرجع السابق. ص 103.
[168]- المرجع نفسه. ص103.

يخيفهم كونهم عالة على عائلاتهم لسنوات عديدة، و لمحاولات الهجرة السرية إلى أوروبا عبر البحار ( الحرقة) و تعالت هتافات " الشغل – العمل- استحقاق يا عصابة السراق ."

-**الفقر و التفاوت الجهوي**: رغم الأرقام التي سجلتها التقارير الدولية غير أن الواقع التونسي يختلف عن ذلك ، فبعد رحيل الرئيس زين العابدين كشفت السلطات المؤقتة أن نسبة الفقر في تونس تمثل 24.7 بالمائة، أيضا عدم العدل في توزيع الثروات من خلال انفراد و استفادة المناطق الساحلية من المجال التنموي على حساب المناطق الداخلية و الجنوبية .الاقتصادية مما أدى إلى تدحرج الطبقة الوسطى في ظل غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى.

-**غياب العدالة الاجتماعية** : فشل السياسة التنموية في تونس أدت بشكل مباشر على ظهور فوارق اجتماعية أو ما يسمى بالطبقية المجتمعية مما أدى الشعور بالكراهية في نفوس طبقة كبيرة من المجتمع التونسي نتيجة استيلاء مجموعة من العائلات على مقدرات البلاد[169].

**ليبيا:** بدورها عانت من المشاكل الاجتماعية التي تميزت بالفقر و التهميش وغياب العدالة الاجتماعية.

حيث أن البنية الاجتماعية لليبيا تتكون من النمط القبلي و قد توالت بينهم الصراعات من أجل الحفاظ على الأرض و الزعامة على عكس الدول العربية الأخرى.

النظام الذي ساد ليبيا كان ملكيا إلى غاية الانقلاب الذي شنه الضباط الأحرار بقيادة معمر القذافي الذي أطلق على نفسه قائد الثورة و تولى بعدها رئاسة الجماهيرية الليبية إلى غاية سقوط نظامه في أكتوبر 2011 و دخلت البلاد في مرحلة انتقالية جديدة.

بداية الانتفاضة كانت مطالبها متشابهة مع مطالب الانتفاضات العربية الأخرى، بإسقاط النظام، الكرامة و الحرية، إنشاء دولة الدستور و القانون و محاسبة المجرمين، حيث كانت سلمية غير أن رد النظام عنيفا و استعملت الأسلحة النارية في مهاجمة المحتجين بالقتل و القمع.

كما أن سيف الإسلام قام بالتعامل مع الوضع باستعمال مفردات قاسية بالإضافة إلى التهديدات التي توعد بها الرئيس القذافي، جعل هناك فجوة بين الحاكم و المحكوم.

كما سبق الذكر أن الاحتجاجات سرعان ما تحولت إلى استخدام العنف ضد المتظاهرين لتفرقتهم و التحكم و السيطرة في الوضع غير أن الأمر زاد سوءا باستعمال الطرف المضاد هو الأخر القوة و الأسلحة خاصة بعد التدخل القبلي، مما خلف جوا من الصراع المسلح بين الطرفين و الاستباق إلى التوسع الجغرافي على المناطق و الإصرار على مواصلة الثورة.

[169]- شنوف حياة: أثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي المرجع السابق. ص 103.

مع تزايد شدة الصراع و عجز النظام السياسي عن احتوائه ، تم التدخل العسكري[170] بحجة حماية المدنيين و بذلك صدر القرار الأممي رقم 2170 و 2173 لفرض العقوبات دبلوماسية و مالية على نظام القذافي و كذا حظر الطيران فوق ليبيا و حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة، أن الوضع كان لصالح القذاف لاستعمال الكتائب التابعة له الأسلحة النارية.

في السيطرة على الوضع، لكنه سرعان ما تدخل خلف شمال الناتو بضربات جوية للبنى التحتية لنظام معمر القذافي، تمكن المحتجون من إسقاط النظام. إن التركيبة الاجتماعية للنظام الليبي و المتمثلة في القبائل و ما تعرضت له من التهميش و الاضطهاد و القمع خاصة للمناطق غير الموالية لها جعل شرارة الغضب لديهم تصبح رافض الوضع المعاش، حيث تنوعت القبائل على النحو التالي:

1-**قبيلة الورفلة:** هي اكبر القبائل في ليبيا يتمركزون في منطقة فزان في الجنوب و الجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس و تمتلك إمدادات إلى بنغازي شرق ليبيا.

2-**المقارحة:** يتمركزون في الوسط الغربي ينحدر منهم رموز نظام القذافي.

3-**القذاذفة:** هي التي ينحدر منها معمر القذافي و تشكل احد أركان السلطة.

هذه القبائل تميزت بعدم الاستقرار معروفة بالبدو و الرحل و البراغماتية فرغم فترات النمو التي شهدتها ليبيا غير أن شعبها كان يعاني من المشاكل الاجتماعية بسبب التوزيع غير العادل للثروات، و التراجع في نسبة التعليم و تدني مستواه، أيضا تدني الرعاية الصحية سواءا من حيث الإمكانيات المادية أو البشرية مما اضطر الشعب الليبي بالتوجه إلى المناطق المجاورة ، أما الأمن الاجتماعي من تدعيم السلع و الصحة فكان محكما بالقبضة الأمنية للنظام و احتكاره على عائلة القذافي و مقربيه و الموالين إليه، نجد إن مصطلح المواطنة[171] لم يكن متواجدا في ليبيا و كان الولاء للقبيلة على حساب الدولة ، قلة فرص التوظيف و احتكار المناصب العليا و انتشار الفساد بكثرة الوساطة و العلاقات الشخصية في الحصول على الوثائق أو المناصب الخ، عدم المساواة بين المناطق الشرقية و الغربية.

كما تعرضت إلى الحرمان من التعليم بتدني مستواه سواء بالنسبة للمتحصلين على الشهادات العليا و ارتفاع نسبة الأمية ، الاحتكار على الثروة و توزيعها.

الدين فكانت الأغلبية القصوى تعتنق الإسلام بإتباع المذهب المالكي و الأقلية الإباظي، هناك عامل آخر ساهد في الثورة الليبية و هو التغير الديموغرافي المتمثل في ازدياد شريحة الشباب العمرية،

---

[170]- مولود دحماني: -اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة تونس – ليبيا 2011-2015. ص 147 المرجع السابق.

[171]- -أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي، الرابط: WWW.NIDDLE-EAST-ONLINE.COM/?ID=146507تاريخ الاطلاع23-03-2018.

وانفتاحهم على العالم الخارجي، فالشباب الليبي الذي يشكل حوالي 52% من مجموع السكان (تحت سن 25 عاما) ... ، الذي رفض الواقع المعاش المتناقض بين ما يتم التكريس له على أساس مبادئ الديمقراطية و الواقع الذي يتميز بالتسلط الأمر الذي خلق شعورا بعدم الرضا تجاه تلك السياسات.

وقد عبرت مجموعات ليبية على شاشات الـــ "فيس بوك" ... عن أن "بلادهم رغم أنها تأتي في مقدمة البلاد العربية الغنية بالنفط، فإنها تأتي في مؤخرة البلاد العربية تقدما وتطورا"، بل إنها "تبدو مثل دول العالم الثالث الفقيرة، بل والفقيرة جداً.."

غياب المجتمع المدني و قيام النظام الليبي على مبدأ الشعب يمثل نفسه بنفسه فإن الواقع العملي يشير إلى أن السلطة تركزت بيد اللجان الثورية، والتي تتكون من مجموعة من الشباب الموالين و المؤمنين بأفكار العقيد القذافي وأطروحات الكتاب الأخضر و في سنـــــــــــــــــــــــــــة 1979استقال العقيد "القذافي" وبقية زملائه من الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام. بذلك حسبه تم فصل السلطة عن الثورة، وأن السلطة أصبحت بيد الجماهير، و أن الثورة يجب قيادتها دون تولي أي مناصب أخرى سياسية أو إدارية ولقد لعبت اللجان الثورية دوراً مهماً في العمليات السياسية. وقد حالت صورية المؤسسات وتسلط اللجان الثورية، دون مشاركة شعبية حقيقة في شؤون الحكم حيث قدرت إحدى الدراسات حجم العزوف الشعبي عن المشاركة بما يتراوح من 50-80% ممن لهم حق المشاركة.

الاحتجاجات السابقة التي ولدت ضغينة ضد النظام الليبي عن تسلطه و جبورته ، حيث انه في عام 1969 نفسه حدثت مجزرة أخرى في العاصمة طرابلس بسبب انتصار نادي الأهلي الطرابلسي على النادي الإتحادي في إحدى مباريات كرة القدم، وقد كان هذا الأخير مساندا من طرف "الساعدي القذافي" الذي كان عضوا في الفريق الإتحادي، فأمر بإطلاق النار على المشجعين[172]، أما في بنغازي اندلعت أحداث عام 2006 بسبب أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد (ص)، فخرج ردا عليها المئات في المدينة في يوم الجمعة 17 فبراير واتجهوا نحو القنصلية الإيطالية، فأطلقت الشرطة النار عليهم وسقط مجموعة من المدنيين ، بالإضافة إلى احتجاجات في 2006/12/01 بمدينة البيضاء على الأوضاع الاقتصادية و آخرها كان بمدينة يفرن في 2008، حول قضية حقوق الثقافة الأمازيغية والتي شهدت تدخلا لـــ "سيف الإسلام القذافي" نجل "معمر ".

**المطلب الثالث: الدوافع الاقتصادية.**

[172]- الأزمة الليبية و تداعياتها على الصعيد الدولي. المرجع السابق.

إن الاقتصاد **في تونس** مر بثلاثة مراحل[173] :تميزت بالفقر و عدم العدالة في توزيع الثروات المرحلة الأولى منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1970 أين تم فيها إرساء قواعد النظام الاشتراكي بتدخل الدولة في التنمية مع الانفتاح على الخارج.

المرحلة الثانية 1970 إلى غاية نهاية حكم الحبيب بورقيبة شهدت العديد من الاحتجاجات أبرزها ثورة الخبز 1983 ، الإضراب العام الذي شنه الاتحاد العام التونسي للشغل

المرحلة الثالثة: 1987 إلى غاية 2011 سقوط نظام زين العابدين بن علي: هذه الفترة شهدت تطورا ملحوظا في الوضع الاقتصادي هذه التطورات على الوضع الاقتصادي بارتفاع نسبة النمو انخفاض الديون، تراجع معدل العجز في الميزانية ، تطور السياحة.

رغم هذا التطور الذي شهده الاقتصاد التونسي، إلا أنه كان ينطوي بداخله على الفساد باقتصار الأملاك العامة و الخاصة على حساب الأجهزة الحكومية و المؤسسات الاقتصادية على عائلة زين العابدين بن علي و عائلة زوجته ليلى طرابلسي و تسخير القضاء و الأجهزة الأمنية للصالح الخاص بهم.

قامت عائلة الرئيس المخلوع بجمع المال عن طريق الرشوة و إخضاع المؤسسات السياسية

و الاقتصادية للمصالح الشخصية و كان التوظيف عن طريق المحاباة و المجاملات لا على أساس الكفاءات و الشهادات مع عدم إتباع أسلوب الشفافية، فسيطرت ليلى طرابلسي على الاقتصاد مما زاد في الفقر و الفساد.

لقد مثل العامل الاقتصادي الأرضية الخصبة؛ لتنامي الحركة الإحتجاجية والتي تحولت إلى حراك شعبي حيث, أن الضغوط الكبيرة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين على تونس, وتتبع ذلك إجراءات خاصة ما تعلق بزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسية التوظيف, لحقت أضرار بالفقراء والمهمشين بالإضافة إلى توسع الهوه بين الطبقات, وازدياد حدة التناقضات والإختلالات داخل المجتمع التونسي[174].

أما **ليبيا** فان اقتصادها مر بخمسة مراحل: المرحلة الأولى: من الاستقلال إلى غاية اكتشاف النفط، المرحلة الثانية دخول ليبيا عصر جديد، المرحلة الثالثة الانقلاب العسكري الذي قادة معمر القذافي بإلغاء النظام الملكي و تغيير الوجهة من الرأسمالية إلى الاشتراكية ،المرحلة الرابعة انهيار أسعار

مولود دحماني :أثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي محددات الأمن القومي على قوة الدولة
[173]- في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة تونس – ليبيا 2011-2015. ص 160 المرجع السابق
[174]- مولود دحماني أثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة تونس – ليبيا 2011-2015: ص 38 المرجع السابق.

النفط و العقوبات التي فرضت على ليبيا، المرحلة الخامسة : من 2003 شهدت ارتفاع أسعار النفط و العقوبات و نمو الاقتصاد و الدخول في السوق الأوربية.

رغم غنى ليبيا بالنفط غير أن القذافي استحوذ هذه الثروة لشخصه و عائلته المقربين إليه و بالتالي حرم الشعب الليبي من هذه الثروة بالإضافة إلى ضعف الهياكل الاقتصادية بسبب الاعتماد على النفط.

امتاز الاقتصاد الليبي بالنمو السريع و التنويع غير أن التوزيع غير العادل للثروات واحتكار المناصب العليا من طرف اللجان الثرية أو الضباط الأحرار و أورثوها لأبنائهم وتزايد الفساد باحتكار المشاريع الاقتصادية و الاستثمارات الأجنبية جعل الطبقة العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة و الدنيا ترفض الواقع المعاش و المعاناة

بالإضافة إلى العوامل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية هناك عوامل أخرى ساعدت على قيادة الثورة التونسية و الليبية و من هذه العوامل الإقليمية و الدولية .

**ثانيا– العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في تونس و ليبيا:**

بالإضافة إلى العوامل السابقة في التي كانت السبب في الدفع نحو التحول الديمقراطي فهناك أسباب أخرى كانت وآراء انطلاق شرارة الثورتين و من هذه الأسباب هناك الإقليمية و الدولية.

**فتونس** فكانت علاقاتها الدولية وطيدة كونها انتهجت سياسة الانفتاح الغربي و اضطهاد كل ما صلة بالدين، حيث قامت بقمع حركة النهضة ذو التوجه الإسلامي و ما اسماه زين العابدين بالخطر الإسلامي[175] في بناء علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، و استعملها كورقة لصالحه لغض النظر عن الانتهاكات وفي حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

في مرحلة الثمانينات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (انتهاء الحرب الباردة) أثر ذلك في الكثير من دول العالم الثالث وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد في العالم الذي يفرض أفكاره وسياسته على مختلف الدول في ظل هذه الظروف تأثرت تونس كغيرها من الدول بهذه الموجة، ضف إلى ذلك ضغوطات المؤسسات العالمية والتقليدية لتبعية تونس إليها جراء المديونية، حيث واجه النظام التونسي مشكلات اقتصادية واجتماعية هائلة في فترة الثمانينات[176] ، زادت حدتها الأزمة العالمية 1986، مما جعل النظام التونسي عاجز على مواجهة تلبية مطالب شعبه، فالتجأ إلى الاستدانة من

[175]- تاريخ تونس منذ سنة 1956 المرجع السابق.

[176]- مولود دحماني أثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة تونس – ليبيا 2011-2015: ص 38 المرجع السابق.

المؤسسات النقدية العالمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) اللذين فرضا سياسات الإصلاح السياسي القائمة على تبني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مقابل الحصول على المساعدات.

بعد مرحلة الثمانينات فان تطور الإعلام و التكنولوجيا أصبح يشكل ثورة المعلومات والاتصالات تشكل أحد تجليات ظاهرة العولمة بأبعادها السياسية والثقافية والاجتماعية ، كما ساهم في رفع مستوى تطلعات المواطنين و تخلق تطلعات جديدة لديهم، فسرعان ما تدفقـــــــــــــــت المعلومات مما أعطى الصورة الحقيقية الثورة الشعبية مما أدى إلى قناعة التونسيين بقضيتهم وإلى مواصلة الانتفاضة و تحدي الأمن والوصول إلى مطالبه.

كما إن تطور المنظومة الإعلامية و التكنولوجية دفعت بالشباب إلى الحراك الاجتماعي و تبني الانتفاضة و المطالبة بالحقوق و نقل الصور و الأوضاع عبر الفايسبوك و التويتر مما أوضح الصورة عن الانتهاكات حقوق الإنسان.

التدخل السياسي الأمريكي في الشؤون الداخلية التونسية؛ نظرا لأن أمريكا كانت الراعي الرئيسي للإصلاحات الاقتصادية في فترة الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة[177] ولقد تعزز الدور الأمريكي في فترة بن علي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001, حيث أعلنت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال شن حروب إستباقية ؛ لمواجهة الإرهاب وفي هذا الشأن شرعت تونس هي الأخرى في إصلاحات إستباقية تماشيا مع الرغبة الأمريكية.

دور منظمة المجتمع المدني العالمي الحقوقية: حيث لعبت هذه المنظمات العالمية دورا كبيرا في التأثير على النظام التسلطي وإسقاطه من خلال الأنشطة والممارسات بالإضافة إلى إصدار تقارير ونشرات ضد النظام[178] , وهو ما يعتبر قوة ضغط كبيرة خاصة أن معظم الدول الكبرى في العالم تعمل وفق هذه التقارير, وهو ما جعل فرنسا تقوم بتجميد أصول وأموال تعود إلى الحكومة التونسية وأفراد من عائلة الرئيس ما جعل من النظام يتسم بحالة من العزلة سرعت في إسقاطه وهو ما اعتبر الخطوة الأولى في طريق التحول الديمقراطي.

السياسات غير مواكبة للتطورات: لم يعد الحجب مجديا كثيرا في ظل الإنفلات الإعلامي مثل القنوات الفضائية والانترنت, ولقد ساهمت عدة قنوات ومواقع الكترونية في نشر الصورة الأخرى لحقيقة الثورة الشعبية.

---

[177]- مولود دحماني: أثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة تونس – ليبيا 2011-2015: ص 135 المرجع السابق.

[178]- راغب السرجاني: قصة تونسمنذ البداية الى ثورة 2011، الطبعة 01، نشر دار أقلام للنشر و التوزيع و الترجمة القاهرة 2011.

اتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي بعد انهيار المعسكر الشيوعي وتأثير العولمة السياسية والثقافية والاقتصادية, حيث سارعت تونس على الإقدام على مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية تحت ضغوطات المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية عامة.

**أما ليبيا:** كانت هناك انتقادات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفـــــــــو الدولية للممارسات القمعية للنظام الليبي [179]، وجاء في تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010 م ..." حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة،" و قد تدخلت السلطات الأمريكية في إعادة معتقلين احتجزوا في معتقل خليج جوانتنامو، و لم يتضح مصير مئات من حالات الاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

هناك عامل آخر ساهم في قيام الثورة الليبية و هي لتشابه النظم الثلاث من زاوية: عدم الاعتقاد بقدرة المعارضة على الإطاحة بها .

على المستوى الإقليمي[180] فكانت علاقة معمر القذافي مع جيرانه العرب في محاولاته لتوحيد العرب غير انه لم ينجح، كما انه قام بتمويل الحركات التحررية و المسلحة في الكثير من الدول باستعمال عوائد النفط ، بالإضافة إلى التدخل العسكري في تشاد، المواجهات العسكرية مع مصر في عهد السادات.

كما أن علاقته مع الغرب[181] كانت متدهورة بسبب أزمة لوكربي 1988المتمثلة في إسقاط طائرة أمريكية فوق مدينة لوكربي الايرلندية مما أدى التحقيق إلى اتهام مشتبه فيهما من ليبيا غير أن معمر القذافي رفض تسليمهما مما أدى إلى فرض و إقرار[182] عقوبات اقتصادية على ليبيا 1992.

أمام هذا الوضع الذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي ليبيا جعل القذافي يغير استراتيجيته في التركيز على ربط علاقات ثنائية اقتصادية، ارجاع علاقته مع التشاد و غيرها من الدول.

أما على المستوى الدولي فقد أعاد علاقته مع الدول الأوربية مثل بريطانيا و تسليم المشتبه فيهما الذي تم إدانة احدهما فيما تم تبرئة الثاني بالإضافة إلى رفع العقوبات.

---

[179]- مولود دحماني: أثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة تونس – ليبيا 2011-2015: ص 140 المرجع السابق.

[180]- تاريخ ليبيا تحت حكم معمر القذافي مأخوذ عن الرابط: HTTPS:// WWW.MAREEFA.ORG/.

[181]- رشيد لزرق: مسار التحول الديمقراطي في المغرب و ليبيا على ضوء التجارب الدولية ، الحوار المتمدن، العدد 3668 تاريخ النشر 15-03-2012 16:34 مأخوذ عن الرابط:
WWW.ALHURRA.ORG/DEBAT/SHOW.ART.ASP?AID=299154

[182]- دنيا الأمل إسماعيل إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي ، الحوار المتمدن العدد 3061، تاريخ النشر 12-07-2014 21:26 مأخوذ عن الرابط: WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT//SHOW.ART AS/ ? AID*

مما سبق ذكره تبين أن النظام الليبي غلبت عليه شخصية معمر القذافي و الأوضاع الاجتماعية مزرية و متدنية ضف إلى ذلك أن العقوبات التي فرضت على ليبيا و ما عانة منه الشعب الليبي من جراء ذلك في تبديد أموال الدولة و عوائد النفط على تسديد العقوبات و إنفاقها في تنفيذ مشروعاته و أفكاره جعلته يتسخط على النظام و يتذمر منه[183].

تجدر الإشارة، أن كل من ليبيا و تونس تشابهتا في نقاط و اختلفتا في أخرى و في هذا السياق سنتعرف على نقاط الشبه و نقاط الاختلاف[184]:

**أوجه التشابه:**

1-كل من ليبيا و تونس عاشتا النظام السلطوي القائم على القمع و الاستبداد لفرض توجهاته الإيديولوجية ومشروعه السياسي في غياب أي دور للمجتمع المدني والنخب في المشاركة في اتخاذ القرار، من خلال منع وقمع الأفكار والقوى السياسية المضادة.

2-الإيديولوجية التي انطلق منها النظامين الليبي والتونسي في تأسيس القاعدة التسلطية والتحكم في المجتمع، بالاستناد إلى الشرعية الثورية التاريخية المرتبطة بالنضال ضد الاستعمار في تونس أو الثورة ضد النظام الملكي في ليبيا .

3-السياق التاريخي الذي نشأت فيه العلاقة بين السلطة و المجتمع ، جعلت هذا الأخير يتذمر من السلطة ، ما أدى إلى تكوين تحالف مجتمعي بين الشرائح الاجتماعية المختلفة بهدف الانتقال إلى وضع أفضل.

4-قيام الانتفاضتين في كل من تونس و ليبيا من خلال الشعب من الأسفل و إن اختلفتا في نسبة السلمية و العنف.

5-صعوبة المرحلة الانتقالية في كلا البلدين خاصة على المستوى الأمني مع انتشار الإرهاب و العنف السياسي.

في الأخير يمكن تقسيم الأسباب عامة بين البلدين إلى المجموعات التالية[185]:

**المجموعة الأولى: الأسباب السياسية[186].**

- الاستبداد بالحكم وإدارة شؤون البلاد بمعزل عن إرادة الشعب.
- الاضطهاد والاستعباد وعدم احترام حقوق الإنسان.

---

[183]- معمر القذافي وكبيديا الموسوعة الحرة مأخوذ عن الرابط: https:// ar. Wikipedia./ wiki.

[184]- سامي الحكيم: ثورة ليبيا مكتبة الفرجاني في طرابلس ليبيا الطبعة الأولى مايو / أيار 1981

[185]- وحيد عبد المجيد : ليبيا أين الاختلاف عن تونس و مصر- رسالة الإسلام ، تاريخ النشر 17-03-2011 الساعة 01:13 مأخوذ عن الرابط: MAIN.ISLAMMESSAGE.COM/ NEW PAGE.ASPX ?10=7914.

[186]- أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي مأخوذ عن الرابط: WWW.NIDDLE-EAST-ONLINE.COM/?ID=146507

- انتهاج سياسة التمييز بمختلف أشكاله.
- إضعاف النسيج الاجتماعي، وتغييب الوحدة الوطنية.
- هيمنة رجال السلطة على المناصب السياسية والإدارية العليا في الدولة.
- غياب الديمقراطية وعدم السماح بتكوين نقابات وأحزاب سياسية.
- عدم الفصل بين السلطات الثلاث «التشريعية والتنفيذية والقضائية
- غياب أو تغييب دور السلطتين التشريعية والقضائية.
- غياب الدور الرقابي للمؤسسات المعنية وإخضاعها للسلطة التنفيذية.

**المجموعة الثانية: الأسباب الأمنية**[187]

- تعاظم القبضة الأمنية والقمع لجهاز الأمن مقابل غياب أو تغييب حقوق الإنسان.
- غياب دولة القانون وعدم احترام وتطبيق القوانين والأنظمة المحلية.
- ازدياد وتيرة الاعتقالات التعسفية والخطف والتغييب القسري.
- التنكيل بالمعارضين وتعذيبهم بمختلف وسائل التعذيب حتى الموت أو حرمانهم من أبسط حقوقهم.
- عدم تمكين المعتقلين من الدفاع عن أنفسهم أو توكيل محامين للدفاع عنهم.
- عدم محاكمة المقبوض عليهم بتهم سياسية وسجنهم لمدد طويلة بدون أحكام.
- زيادة الرقابة الأمنية على المواطنين وتكميم الأفواه، ومنع حرية التعبير.
- تغليب الحلول الأمنية على الحلول السياسية في معالجة المشاكل والأزمات السياسية

**المجموعة الثالثة: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية**

- استئثار النخبة الحاكمة بالثروة.
- التلاعب بثروات الوطن ومقدرات الأمة.
- انتشار الفساد المالي والإداري والرشوة على نطاق واسع.
- تردى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية عامة.

- انتشار الغلاء وزيادة الأسعار في مقابل تدني دخول المواطنين.
- اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والفقيرة.
- ازدياد الاحتكار والاستغلال من قبل كبار التجار ذوي النفوذ.
- ازدياد الرسوم والضرائب لتغطية مصاريف كبار موظفي الدولة.
- نهب ممتلكات المواطنين والتعدي عليها وسرقتها بدون محاسبة.
- الاستيلاء على أراضي الدولة وبيعها أو تأجيرها بأغلى الأسعار.
- ازدياد معدلات البطالة في وسط الشباب.
- ارتفاع أسعار المحروقات والماء والكهرباء.
- عدم توفر السكن لمعظم المواطنين وارتفاع الإيجارات.
- وجود أزمات في المواصلات والعلاج والتعليم.
- سوء الأوضاع المعيشية بشكل عام.
- زيادة معدلات الفقر وشيوع مظاهره.
- ارتفاع معدلات الجريمة وضعف الأمن الاجتماعي.

**أوجه الاختلاف**[188]:

- اختلاف البناء الاجتماعي في كل من تونس و ليبيا، حيث أن التركيبة الاجتماعية

في ليبيا تقليدية قائمة على القبلية و العشيرة، والحرمان من التعليم و تطور الثقافة السياسية بينما تونس عرفت الدولة الحديثة في القرن التاسع عشر قبل غيرها من البلاد العربية و الارتفاع مستوى التعليم. ولذلك يبدو المجتمع فيها أكثر حداثة مقارنة بليبيا.

- تحول الانتفاضة من السلمية إلى استعمال العنف إلى الصراع المسلح بين سلطة القذافي والثائرين سعياً للسيطرة على عدد من المدن ذات الأهمية الاستراتيجية، بخلاف ما حدث في تونس إلى حرب داخلية مسلحة بعد أن تمكن الثوار من الاستيلاء على كميات من الأسلحة والذخائر وانضمت إليهم بعض وحدات الجيش النظامي في المناطق الشرقية.

[188]- أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي مأخوذ عن الرابط: -WWW.NIDDLE-EAST ONLINE.COM/?ID=146507. المرجع السابق.

- اعتماد نظام القذافي على اللجان الثورية الموالية له، وهذا فرق آخر بين الحالة الليبية والحالة التونسية التي لم يعتمد النظام فيها على أجهزة أو مجموعات غير رسمية.
- وبخلاف تونس التي ظلت الثورة فيها بلا قيادة من داخلها إلى أن تحقق هدفها الأساسي وهو تنحي الرئيس، بادر الثوار الليبيون بتشكيل قيادة تتحدث باسمهم عقب سيطرتهم على المناطق الشرقية. فقد تم تأسيس مجلس وطني انتقالي برئاسة وزير العدل مصطفي عبد الجليل، ثم أُعلن هذا المجلس "ممثلاً شرعياً لليبيين في مختلف المناطق."
- إفراط سلطة القذافي في استخدام القوة، واستغلال سيطرتها على الجو، إلى طرح قضية التدخل الدولي بدءاً بقرار مجلس الأمن 1970 في 26 فبراير الذي تضمن إحالة أحداث ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر بيع الأسلحة إليها، وتجميد الأرصدة المالية الخاصة بالقذافي وأبنائه وحلقته الضيقة.

وهكذا يبدو مصير الثورة الليبية، بعد شهر على نشوبها، متوقفاً على موقف المجتمع الدولي الذي لم يكن له أي دور في تونس.

- الثقافة السياسية المنفتحة على الغرب أوجدت المؤسسات القانونية و الدستورية التي احتوت الوضع في المرحلة الانتقالية، عكس الميول الليبي إلى الولاء للقبيلة في غياب المؤسسات و عجزها عن احتواء الوضع خلال المرحلة الانتقالية[189].
- دور المؤسسة العسكرية في التحول السياسي التونسي إيجابي بينما في ليبيا تحولت إلى كتائب عرقلت التجول الديمقراطي .
- بالرغم من اشتراكهما في مدخل الاستبداد لفرض السيطرة على المجتمع، إلا أن النموذج التونسي سار إلى بر الأمان و الحد بفضل المجتمع المدني، عكس ليبيا أين تكرس دور القبيلة والجماعات المسلحة والتي تعوض مؤسسات الدولة في إدارة البلاد..
- نجاح المرحلة الانتقالية في تونس بفضل البنى السياسية التونسية على استيعاب التحولات.

[189]- تاريخ ليبيا من القذافي الى الثورة مأخوذ عن الرابط: WWW.ALJAZEERA.NET/NEWS REPORTSANDINTER VIEWS2012/07/06.

- السياسية الكبرى و قدرتها على التحدي، عكس الحالة الليبية أين وجدت النخب الجديدة نفسها أمام حالة لا دولة في غياب أي تقاليد لمعمل المؤسسي، وهذا ما يفسر فشل الانتقال الديمقراطي في ليبيا.
- الحالة الليبية تميزت بتفردها من التكوين العشائري للمجتمع وهامشية دور الجيش النظامي. فكان نجاح القذافي في تأمين ولاء قبيلته (القذاذفة) وتفوق كتائبه الأمنية على الجيش المهمَّش هما سر صمود نظامه بعد أن فقد القسم الشرقي من البلاد ثم استعادته زمام المبادرة وتحوله من الدفاع إلى الهجوم
- أنتج اختلاف الحالة الليبية على هذا النحو تدويلاً لم يحدث مثله في تونس فلم يتجاوز الموقف الدولي في هاتين الحالتين إعلان هذه الدولة الكبرى أو تلك موقفاً كلامياً أو آخر، بخلاف الحالة الليبية التي امتزجت الثورة فيها بحرب داخلية غير متكافئة.

أدى إفراط سلطة القذافي في استخدام القوة، واستغلال سيطرتها على الجو، إلى طرح قضية التدخل الدولي بدءاً بقرار مجلس الأمن 1970 في 26 فبراير الذي تضمن إحالة أحداث ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر بيع الأسلحة إلى إليها، وتجميد الأرصدة المالية الخاصة بالقذافي وأبنائه وحلقته الضيقة[190].

- غير أن الانتقال من التدويل السياسي إلى التدويل العسكري بدا صعباً في ضوء المخاوف من قدرة القذافي على استدرار تعاطف داخلي أو عربي وإسلامي. فالغضب المتراكم ضد سياسات الولايات المتحدة وأوروبا يحول دون تفهم مبدأ "المسؤولية الدولية عن توفير الحماية للسكان المدنيين"، وخصوصاً حين يُستخدم من أجل التدخل العسكري، حتى فيما يتعلق بإجراءات محدودة مثل فرض حظر جوي لمنع استخدام الطائرات الحربية فـــي صراع داخلي. ولذلك جاء قرار المجلس الوزاري العربي الطارئ الذي دعا مجلس الأمن إلى فرض حظر جوي على الطيران العسكري الليبي، محاولة لإزالة الالتباس في هذا الشأن.

## المبحث الثاني: نتائج التحول الديمقراطي في تونس و ليبيا

سبق لنا الحديث عن الثورة التونسية التي اندلعت شرارتها بتونس على اثر إضرام البائع المتجول محمد البوعزيزي النار بجسده أمام ولاية سيدي بوزيد بعد تعرضه إلى الصفع من طرف شرطية [191] التي نفت ذلك و مصادرة عربته التي يقتات منها ، هذا الوضع فجر الثورة التونسية بخروج المتظاهرين إلى الشارع و زاد الوضع إصرارا بعد وفاة الشاب فسرعان ما انتشرت هذه الموجة إلى مدن كثيرة بتونس وصولا إلى قصر الحكومة متفقين في مطالبهم و تنحي الرئيس عن منصبه للسماح بالتداول السلمي على السلطة ، غير أنهم قوبلوا بالعنف لتفرقتهم ، أين سقط 338 قتيلا فضلا عن ألاف الجرحى في اصطدامهم مع قوات الأمن.

بعد أسابيع قليلة من الاحتجاج فر زين العابدين بن علي خارج البلاد و أفراد عائلته بتاريخ 2011/01/14 إلى جدة بالسعودية أين استقبل هناك بعدما رفضت فرنسا استقباله تخوفا من احتجاج التونسيون المقيمين بها، على اثر ذلك خرج المواطنون إلى الشارع مرددين عبارة (بن علي هرب)

بعد رحيل زين العابدين بن علي دخلت البلاد في فوضى ووجدت نفسها أمام مرحلة الانتقال الديمقراطي و شغور منصب الرئاسة مما ولد عن هذه الانتفاضة نتائج على مختلف المستويات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الأمنية و بعد الجهود التي قامت بها مؤسسات تونس و المجتمع المدني، استطاعت الاتفاق فيما بينها و إجراء الانتخابات و حققت نسبة من النجاح، و تخطيها مرحلة الدخول في الفوضى و الانقسام و الشقاق .

إن المرحلة التي أعقبت التحول الديمقراطي هي مرحلة الانتقال الديمقراطي في التفكير بملامح و طبيعة النظام الذي يحكم البلاد بعد انهيار النظام السابق و أيضا طبيعة القوى السياسية و الاجتماعية التي تتحمل مسؤولية البلاد.

بعد سقوط النظام بتاريخ 2011/01/14 تم تعيين الوزير الأول محمد الغنوشي رئيسا مؤقتا للبلاد و ذلك استنادا إلى الفصل من الدستور التونسي ماده في حال عجز الرئيس عن أداء مهامه بتفويض منه يتولى أمور الرئاسة الوزير الأول ، غير انه لم يتم العثور عن أي تفويض يقضي بذلك، أمام هذا الوضع بتاريخ 2011/01/15 قام المجلس الدستوري التونسي بتعيين رئيس مجلس النواب فؤاد المبزغ رئيسا للبلاد بموجب الفصل 57 من الدستور التونسي[192] . من خلال الأحداث التي سبق ذكرها نتطرق إلى النتائج التي خلصت إليها كلا الثورتين.

---

[1] - خيري عبد الرزاق جاسم النظام السياسي التونسي بعد التغيير، المرجع السابق.

[192]- مولود دحماني- اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي و محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة ، ص 134.

.

**أما ليبيا:**

إن من أسباب اندلاع الثورة في ليبيا هي غيظ الشعب الليبي الدفين ضد نظام معمر القذافي الذي حركته ثورة تونس و مصر بنجاحهما في إسقاط النظامين مما شجع الشعب الليبي على الخروج في انتفاضات بتاريخ 2011/04/15 سلمية لأجل تنحي الرئيس معمر القذافي عن السلطة غير أنها سرعان ما انتشرت لتشمل المدن الأخرى في ليبيا مثل الزنتان و بنغازي، البيضاء و الجميل و العجيلات و غيرها من المدن الأخرى ووجهت بالرصاص الحي من قبل رجال الأمن و مرتزقة مما أدى إلى ما بين قتيل و جريح.

هذه الثورة قادها ليبيون طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية و كانت في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكنها تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة.

رغم المواجهات العنيفة إلا أن الشباب الليبي واصل القتال إلى غاية قيام المعارضون بالسيطرة على الشرق الليبي أعلنوا فيه قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي،وفي يوم 20 انتفضت مدينة طرابلس وهي العاصمة الليبية وقد افلح شباب العاصمة بإسقاط العاصمة ونظام القذافي في تسع ساعات وكان ذلك بسبب رفض الكتيبة المسيطرة على طرابلس القتال ورغبتها في حقن الدماء وبعدها في يومي 21 و22 أغسطس دخل الثوار إلى العاصمة طرابلس المحررة من شبابها بالاحتفال وقام جميع الثوار بالسيطرة على آخر معاقل القذافي وقتل الأخير في سرت بحلول يوم 20 أكتوبر بعد سقوط النظام القذافي دخلت ليبيا مرحلة جديدة في حياتها ، هذه المرحلة و ما نتج عنها من أوضاع مزرية قبل و بعد الثورة و هذا ما سنتعرف عليه فيما يتعلق بالنتائج المترتبة عن الثورة و مواقف الدول الغربية و العربية من الثورة أول إرهاصات الثورة الليبية كانت من طرف الناشط"حسن الجهمي المتخصص في مجال المعلوماتية بقيامه يومَ 28 يناير صفحة على موقع الفيسبوك الاجتماعي بالدعوة إلى انطلاق ثورة في كافة أنحاء ليبيا يوم 17 فبراير، في ذكرى أحداث مدينة بنغازي عامَ 2006 الخامسة (احتجاجا على مجزرة سجن أبو سليم)، وسُرعان ما بدأت صفحته بالانتشار، وبدأ بتشكيل شبكة اتصالات معَ ناشطين آخرين في البيضاء وبنغازي وطرابلس يَدعون إلى انتفاضة مُشابهة في البلاد[193].

وبالتزامن معَ ظهور هذه الدعوات على الإنترنت، في أوائل شهر فبراير اخذ "المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية" بالتخطيط لاحتواء أي حراك شعبيٍّ مستقبلي مُحتمل بتنفيذ عددٍ من الإصلاحات

[193]- مولود دحماني- اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي و محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة ، ص 136.

السياسية والاجتماعية في البلاد، و تناولت الخطب ليوم الجمعة في مُختلف أنحاء ليبيا موضوع أمن واستقرار البلاد وركزت عليه، كما اجتمعَ مسؤولون في النظام أكثر من مرة معَ ناشطين ومثقفين وممثلين للقبائل الليبية لإبلاغهم بضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار، وحماية الشعب والمواطنين مما يُنشر على الإنترنت من دعوات محرِّضة.

قبل انطلاق الانتفاضة بقليل، اجتمعت جهات وتنظيمات وقوى مُختلفة من المعارضة الليبية وصفت نفسها بأنها: "تنظيمات وفصائل وقوى سياسية مستقلة وشخصيات وطنية ليبية ومنظمات وهيئات حقوقية مهتمة بالشأن الليبي العام". وأصدرت هذه الجهات والتنظيمات معاً بياناً موحداً طالبت فيه الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي بالتنحي عن الرئاسة ونقل نظام الحُكم بشكل سلمي ليُصبحَ مرتكزاً على أسس الديمقراطية.

في يوم 14 فبراير وقبل بدء الثورة بيوم واحد ألقت السلطات الليبية القبضَ على المحامي فتحي تربل في بنغازي المُعارض لنظام القذافي والمسؤول عن قضية أهالي ضحايا مجزرة سجن أبو سليم في القضاء، بالإضافة إلى عدة ناشطين آخرين بينهم المُدوِّن "فرج الشراني"، مما اُعتبرَ الشرارة الأولى الفعلية للاحتجاجات الليبية ومُفجِّرها الرئيسيّ.

اندلعت الثورة الليبية قبل اليوم المحدد لها بتاريخ 2011/04/17 و ذلك بتاريخ 15 فبراير خرج أهالي شهداء بو سليم الذين كانوا على موعد كل يوم سبت لوقفة إحتجاجية والمطالبة بمكان الجثث ومحاكمة المسؤول عن القضية في اليوم نفسه أعتقل محامي هذه العائلات فتحرك الشباب للخروج في مظاهرة مبكرة و اعتقال الناشطين فتحي تربل وفرج الشراني[194] ، خرجَ الآلاف للتظاهر في مساء يوم الثلاثاء 15 فبراير أمام مديرية الأمن بمدينة بنغازي. وسُرعان ما جاءَت مجموعة من البلطجية الذين كانوا يَهتفون تأييداً للعقيد معمر القذافي وهاجمت المُحتجين، فتطوَّرت المُظاهرة إلى اشتباك عنيف أوقفته مجموعات من الشرطة النظامية التي استعملت العنف لتفريق المتظاهرين ، في المقابل خرجت مسيرات مؤيدة للعقيد القذافي في مدن أخرى بأنحاء ليبيا منها بنغازي نفسها وسرت وسبها والعاصمة طرابلس.و لم يَمضي وقت طويل حتى أُعلنَ الإفراج عن فتحي تربل في وقت متأخر من مساء 15-4-2011، كما وعدت السلطات الليبية بالإفراج يومَ الأربعاء عن 110 سجناء آخرين من معتقلي سجن أبو سليم[195].

[1]- النظام السياسي في ليبيا تاريخ النشر 01-03-2011، 10:42 مأخوذ عن الرابط: WWW.PAL-STU.COM/UB/SHOW THEARD.PHP?T=32071

يوم 16 فبراير انطلقت مظاهرات تطالب بإسقاط النظام وهي الأولى من نوعها في ليبيا وأخيراً انطلقت الاحتجاجات في أنحاء ليبيا يومَ الخميس 17 فبراير تحتَ شعار "يوم الغضب الليبي"، ووصلت إلى سبع مدن هيَ بنغازي والبيضاء وطبرق ودرنة وأجدابيا ونالوت والزاوية والزنتان ويفرن، ومناطق مجاورة كيفرن وخلال برهة وصلَ الأمن لفض المُظاهرات، فتطوّرت بسرعة إلى مواجهات عَنيفة بين الطرفين، وقامَ المُتظاهرون بإحراق العديد من المباني الحكومية في مدن مختلفة وفي النهاية تعرّضت العديد من المُظاهرات لإطلاق النار والفض بالرّصاص الحي، و بدأت عملية الاعتقالات للناشطين.و تواصلت الاحتجاجات إلى اغلب المدن الليبية خاصة بنغازي و البيضاء و ارتفاع عدد القتلى غير انه بعدَ انضمام الأمن والشرطة إليهم تمكنوا من طرد أنصار القذافي بالكامل تقريباً من كلا المدينتين، وأصبحتا تحتَ سيطرة المُتظاهرين إن هذه الاحتجاجات تكللت بنتائج على جميع المستويات.

في هذا المقام نتعرض إلى نتائج التحول الديمقراطي في كل من تونس و ليبيا في مطلبين يضمن كل منهما النتائج على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و الثاني النتائج على مستوى السياسي و الأمني، أما المطلب الثالث يتضمن السيناريوهات حول مستقبل البلدين و مدى نجاح التجربتين .

**المطلب الأول:نتائج التحول الديمقراطي على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي في تونس و ليبيا.**

إن الوضع الاقتصادي و الاجتماعي قبل الثورة كان متدنيا و عانى الشعب التونسي و الليبي من البطالة و التهميش و غلاء الأسعار و استحواذ العائلة الحاكمة في تونس و ليبيا على الثروة و الأموال العامة، و الانفراد بالمناصب العليا و المسؤوليات و لعائلاتهم و على حساب المجاملة و المحاباة و غيرها و كان هذين المستويين السبب في اندلاع الثورتين، و يبقى السؤال المطروح هل تغيرت الأوضاع بعد الثورة و هل نجحت الثورة في تدارك الأخطاء.، للإجابة عن هذه الأسئلة نتطرق الى المستويين الاجتماعي و الاقتصادي بعد الثورة.

**أولا- على المستوى الاجتماعي في تونس:**

تميزت بالمطالبة بالمطالب الاجتماعية و تحقيق العدالة الاجتماعية و قد اشتركت الأحزاب في المطالب و المساواة و كان لازما لتغيير الوضع الاجتماعي تغيير الوضع الاقتصادي و آلياته لتختلف عن النمط الاستبدادي.

شهدت المرحلة الانتقالية بالتوترات الاجتماعية للمطالبة بالعمل و التنمية الاجتماعية و توزيع الموارد الطبيعية بالعدل، أيضا قيام فئات الشباب في حركات مدنية و اجتماعية للدفاع عن الضحايا، ضعف المؤسسات في استيعاب المطالب الاجتماعية و غيرها من النتائج.

بعد الإطاحة بالنظام السابق و مغادرة زين العابدين بن علي البلاد خلسة باتجاه السعودية، ازدادت المطالب الاجتماعية على أساس المساواة و توفير فرص العمل و التشغيل و العدالة الاجتماعية و تعددت الاحتجاجات و الإضرابات أشهرها ويتو للبترول [196] بعد اكتشاف مورد جديد طالبوا بالاستفادة من العوائد غير أنها قوبلت بالمواجهة الأمنية مما أدى إلى حرق مركز شرطة[197] ، بالإضافة إلى ظهور التيار السلفي و ووقوع الاعتداءات و الاغتيالات بانتشار الإرهاب ، فشل النخب السياسية في استيعاب المطالب كون البلاد لتوها خرجت من مرحلة قديمة تميزت بالاستبداد إلى مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية و هذا الأمر يستدعي وقتا كافيا لتحقيق المطالب.

التطور الالكتروني و البيانات المفتوحة تمثلت في فتح الانترنت و تدوين كل المعلومات و تقديم المعطيات للمواطنين بكل شفافية و نزاهة بموجب المرسوم45 عدد 2011/41 الذي يفسر حق النفاذ بالمعلومة و شروطه و واجبات الدولة اتجاه المواطن في هذا الغرض، إطلاق موقع به جميع المناشير و القوانين و المراسيم و الإجراءات و كل المعلومات التي تخص المواطن ..

**أما ليبيا:**

فانه بعد الثورة الليبية 17-04-2011 عرف المجتمع الليبي عدة صدامات و فوضى بين القبائل ، في المقابل تم تهميش فئة من المواطنين و إلغاء وجودهم مع غيابهم في صناعة القرار و أخذت كل قبيلة تتحدث باسم الناطق الرسمي مثاله تحدث الناطق الرسمي باسم الحاكم العسكري بمنطقة الجنوب " سعد العرفي" [198] عن مواجهات في مدينة سبها بين عدة قبائل نتج عنها قتلى و جرحى.

كما طالبت بعض الأقليات مثل الامازيغ بحقها في الاعتراف بلغتها كلغة رسمية ثانية و المطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية بعدما عانت من التهميش و القمع في عهد القذافي .[199]

هذه العوامل أنتجت ظواهر الاختطاف و التعذيب و النهب و ارتفاع فئة المتشردين بسبب تعرض منازلهم إلى القصف من قبل حلف الناتو و الهجومات من قبل الموالين للنظام القذافي ما زاد الوضع تعقيدا هو ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث تكللت الثورة بالسيطرة على الحدود و احتجاز المهاجرين و استغلالهم و في ظل هذه الأوضاع فلا يمكن إيجاد سياسات لمحاربة هذه الظاهرة لخروجها عن السيطرة.

---

[196]- مولود دحماني اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي و محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة .المرجع السابق ص 134

[198]- احمد إدريس : الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي ، العدد 6، تاريخ النشر سبتمبر 2011، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية المرجع السابق.

[199]- المرجع نفسه.

الصراع بمختلف أنواعه بين القبائل و الصراع العنصري بين العرب و البربر، الزنوج و الصراع الجهوي بين الأقاليم خاصة بين برقة و طرابلس.

ارتفاع نسبة الفقر إلى 37 بالمائة و نسبة القتلى إلى 1400 قتيل 210 الفساد إذ احتلت ليبيا المرتبة 172 من بين 177 دولة.

بلغ حجم الضرر في البنية التحتية ما يعادل 461 مليار دولار، عدا ما لحق من أضرار وتدمير للمواقع الأثرية التي لا تقدر بثمن»[200].

**ثانيا- على المستوى الاقتصادي:**

**تونس** إن الوضع الاقتصادي تدهور بعد الإطاحة بالنظام السابق خاصة بعد فشل الحكومات المتعاقبة بعد الإطاحة بالنظام، و فشلها في تلبية المطالب الاجتماعية، خاصة أن المطلب الاجتماعي مرتبط بمستوى النمو الاقتصادي.

تعود أسباب تدهور الاقتصاد التونسي إلى الاغتيالات السياسية و الهجمات الإرهابية وتخوف المجتمع التونسي من الدخول في دوامة مظلمة خاصة أن اقتصادها يقوم على السياحة والاستثمارات الأجنبية ، هذه الضربات جعلت مستوى السياحة و الاستثمارات تتراجع عما كانت عليه، ضف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي المصاحب للمرحلة الانتقالية ، الأوضاع الاجتماعية المزرية من ارتفاع نسبة البطالة و الفقر في العديد من المناطق التونسية، الازمات الاقتصادية مثل الركود الاقتصادي في منطقة البورد مما اثر عليها سلبا كون تونس هي أول مستورد لصادراتها و أول مصدر للسياح إلى تونس، عدم وضوح الرؤية للقيام بإصلاحات عميقة من طرف الحكومات المتعاقبة.

يمكن إجمال الأوضاع الاقتصادية في النقاط التالية:[201]

- تراجع الدينار التونسي في مقابل الدولار.
- تراجع الصادرات المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي مثل تقلص صادرات قطاع الطاقة بحوالي 46.9 بالمائة و غيرها من القطاعات.
- الاقتراض الخارجي و ارتفاع المديونية إلى حدود 52.7 بالمائة عام 2015.
- العجز في الموازنة ارتفع إلى 7.9 بالمائة من حجم الاقتصاد حتى بداية ديسمبر2015.

[200]- ليبيا المستقبل-أخبار ليبيا مأخوذ عن الرابط:-WWW.LIBYA AKHBAR.COM/AUTHOR/LIBYA-AL-MOSTAKBAL-ORG.

[201]- احمد إدريس : الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي ، العدد 6، تاريخ النشر سبتمبر 2011، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية المرجع السابق.

هناك أيضا قطاع آخر تأثر بالإطاحة بالنظام السابق و هو قطاع السياحة عانى هو الأخر من الركود ، خاصة أن السياحة هي المورد الأساسي للاقتصاد التونسي، حيـــــــــــث تراجعت إيرادات السياحة عن المستوى المعهود بأكثر 33 بالمائة في مدة عشرة أشهر من سنة 2015 كما انخفض عدد السياح في سنة 2014 و تراجع مداخيل السياحة خلال سنتي 2014-2015.

تعود أسباب التراجع في السياحة إلى الأوضاع السياسية من الاغتيالات و الهجمات الإرهابية باغتيال المعارض التونسي و النائب البرلماني محمد البراهمي بالإضافة إلى هجوم باردو و سوسة[202].

أما عن الاستثمارات الخارجية هي الأخرى تأثرت بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و خاصة السياسية كما سبق الذكر مما أدى إلى خلق مصنع جاك قروب إيطالي للأحذية بسبب أزمة مالية و تسبب في 4500 عاطل عن العمل ليرتفع مؤشر البطالة، بالإضافة إلى قيام عدد من المستثمرين الأجانب بغلق المؤسسات نظرا للاحتجاجات و الانتفاضات لرفع الأجور.

أما في **ليبيا** فتراجع الوضع الاقتصادي منذ سنة 2012 بعد محاولة كل الأطراف السيطرة على مواقع النفط ووسائل نقاه أو تصفيته و مصادره و السيطرة على العمل داخل هذه المؤسسات و زاد الأمر سوءا مع سنة 2014 بتدهور أسعار النفط و ارتفعت نسبة النفاق على حساب الإيرادات الضعيفة للبلاد حيث انخفضت إلى اقل من 50 بالمائة [203]، نتيجة انخفاض إنتاج النفط من 1.5 مليون برميل يوميا سنة 2010 إلى 250 ألف برميل يوميا بعد الثورة.

أيضا غياب مؤسسات الدولة في ليبيا و انهيارها أدى إلى ضعف النشاط التجاري و الصناعة ، حيث أدى إلى ارتفاع البطالة و العاطلين عن العمل، و أمام هذه الفوضى تم الاستيراد من الخارج لسد حاجياتها، كذلك تعدى الأمر إلى خروج العمالة الأجنبية من ليبيا خوفا من الحرب مما أدى إلى تراجع مستوى الإنتاج المحلي ، هذه الأوضاع أثرت على نشاط السياحة و الاستثمار في ليبيا.

بلغت خسائر أسواق الأسهم والاستثمارات أكثر من 35 مليار دولار، حيث خسرت الأسواق المالية 18.3 مليار دولار، وتقلص الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 16.7 مليار دولار[204].

تراجع السياحة: تسببت الأزمات العربية في تراجع تدفق السياح بحدود 103مليون سائح عما كان متوقعاً بين 2010 و2014. وتسبب «الربيع العربي»، في تشريد أكثر من 14.389 مليون لاجئ،

---

[202]- مولود دحماني اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي و محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة .المرجع السابق ص .130

[203]- مولود دحماني، أثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي و محددات الامن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة المرجع السابق ص 131

[204]- شنوف حياة: أثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي- المرجع السابق ص 31.

أما تكلفة اللاجئين فبلغت 48.7 مليار دولار. 200 إن سيطرة ميليشيات على حقول النفط المصدر الأساسي للعملة الصعبة في ليبيا 55 أدى بصندوق النقد الدولي إلى التحذير من حجم الخسائر التي يتعرض إليها الاقتصاد الليبي في أواخر سنة 2014 و التي قدرت بـــ30 مليار دولار 201 من إيراداتها النفطية .

**المطلب الثاني:نتائج التحول الديمقراطي على المستوى الأمني و السياسي**

**أولا –على المستوى الأمني في تونس:**

إن الظاهرة الأمنية مرتبطة بالأوضاع السياسية تنامت ظاهرة العنف السياسي في تونس بعد الإطاحة بالنظام السابق و هذا راجع إلى القمع الذي عاشته الظاهرة الدينية في النظام السابق و أيضا تعرض التيار السلفي إلى القمع و الاعتقال خاصة أن تونس في تحالف مع الغرب لمكافحة الإرهاب[205] ووجد التيار السلفي نفسه أمام اتجاهين الأول مفادها أن تونس ارض دعوة و ليس جهاد و من الجهة الثانية طالب بتأسيس الدولة الإسلامية و من أهم أنصاره " جماعة أنصار الشريعة"و بعد مرور الوقت أصبح الاتجاه الثاني يكتسب مساحات للاختلاف حول التعامل معه، فهناك اتجاه طالب باحتوائه و الأخر رفض التعامل معه كونه يعتنق العنف كأداة من أدوات العمل في المجتمع و أمام هذا الوضع تزايد نشاطه من خلال العمليات التي نفذها ، الصدامات مع قوات الأمن، محاولة اقتحام الغارة الأمريكية 2012 ، اتهام التنظيم باغتيال المعارضين اليساريين بلعيد شكري، محمد البراهمي، المواجهات مع التنظيم الشعانبي و مع الحدود الجزائرية، ارتباط التنظيم بجماعات إقليمية ليبية و الساحل.

إن السلفية غيرت مسار الانتقال الديمقراطي في تونس و أصبحت تشكل خطرا على مسار التحول الإيجابي..

حيث كان موقع الجماعات المسلحة في جبال الشعانبي[206] يبلغ ارتفاعه 1544 متر فوق سطح البحر و نظرا لطبيعة الجبال يعتبر مكان جذاب للجماعات المسلحة و شهد الجبل عدة مواجهات مع القوات التونسية سقط على إثرها عشرات القتلى و الجرحى و منها :

- الهجوم على متحف بوردو في سنة 2015 حيث انتقل الإرهاب من الجبال إلى قلب العاصمة تونس و هذا يشكل ضربة قاسية للاستقرار و الأمن الداخلي لتونس[207].

[205]- مولود دحماني اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي و محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة .المرجع السابق ص182.

2- شنوف حياة: أثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي- المرجع السابق ص 40.

- هجوم سوسة في 26-06-2015 في مدينة سوسة الساحلية مخلفا القتلى من الأجانب مما شكل ضربة ثانية قاسية على الاستقرار و الاقتصاد التونسي[208].

غير أن منظمات المجتمع المدني في تونس استطاعت الوصول إلى حل توافق من خلال الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد العام التونسي للصناعة و التجارة، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و عمادة المحامين من التوافق بين الترويكا و 21 حزبا بين المعارضة ، حيث عقدت الجلسة في 05-10-2015 بحضور الرئيس المنصف المرزوق و علي العريض، مصطفى بن جعفر للخروج بحل يرضي الجميع و التسريع في المصادقة على الدستور، و في 14-01-2014 تغيرت الحكومة و صودق على الدستور و اعتبر نجاح الحوار على الساحة السياسية.

**أما ليبيا فان المستوى الأمني:**

شهد مجزرة ضد المحتجين، خرجت في يوم الخميس17 فبراير مسيرة بمدينة بنغازي لتشييع قتلى اليومين السابقين أي يوم 15-16، فأطلقت مجموعات من المغاوير النار على المُحتجين بكثافة وقصفتهم بالأسلحة الثقيلة ومضادات الطائرات، مما أدى إلى سُقوط قتلى وصل حسب الناشط فتحي تربل إلى 200 قتيل في بنغازي وحدها منذ بداية الاحتجاجات[209] ، في حين أفادت مصادر طبيّة[210] أنه يُوجد في "مستشفى الجلاء" بالمدينة حوالي 300 جثة لقتلى من الاحتجاجات فضلاً عن وُجود قرابة 1,000 جريح ، كما سقط في مدينة البيضاء وحدها ما يقارب 150 قتيل و أخذت الحصيلة في الارتفاع كل يوم، بعدَ هذه الاشتباكات أعلنت قوّات من الأمن والجيش انضمامها إلى المحتجين، وسلمتهم مبنى مديرية الأمن بالمدينة فنهبوه وأحرقوه و تم السيطرة على المدينة ، البيضاء والزنتان ، الزاوية وفي العاصمة طرابلس فوقعَت المنطقة بأكملها في قبضة المُحتجين، الذين حاصروا مقرّ الإذاعة وقررُّوا التوجه نحوَ الساحة الخضراء وسطَ العاصمة حيثُ بدؤوا اعتصاماً مفتوحاً. لكـــــــــــــن سُرعان ما جاءَ مرتزقة أجانب ليبدؤوا بإطلاق النار على المُعتصمين، ثمّ انطلقت مُظاهرة مناصرة للقذافي في الساحة واصطدمت معَ المناهضين له. كما قطعت خدمات الإنترنت بالكامل عن ليبيا.

بعدَ أحداث العاصمة هذه، ظهرَ سيف الإسلام القذافي في خطاب على التلفاز للمرّة الأولى منذ اندلاع الاحتجاجات، حذر خلاله من إمكانية اندلاع حرب أهلية في ليبيا بسبب طبيعتها القبلية منبهاً إلى أنها "ليست تونس أو مصر"، كما وعدَ بسن قوانين إصلاحية وتعديل الدستور لإرضاء المحتجين. بعدَ

[210]- شنوف حياة: أثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي- المرجع نفسه ص 41.

هذا الخطاب تأججت المُظاهرات وخرجت في مَناطق مُختلفة من العاصمة، من ضمنها شارع عمر المختار، وقامت الحشود الغاضبة بإحراق العديد من المباني الحكومية في المدينة.

في نفس السياق استقالَ مندوب ليبيا في الجامعة العربية معبراً عن انحيازه إلى "الثورة الشعبية"[211]، بالإضافة إلى انحياز قبائل كبرى عديدة من قبائل ليبيا دفعة واحدة إلى المحتجين وتخليها عن نظام القذافي، أبرزها قبيلتا ورفلة – أكبر قبيلة في البلاد بتعداد يَبلغ مليون نسمة – وترهونة – ثاني أكبر قبيلة بنفس التعداد تقريباً والتي يَنتسب إليها معظم جنود الجيش –، فضلاً عن "قبيلة الزوي" في مناطق حقول النفط بالجنوب التي أعلنت أنها ستُوقف ضخّ النفط إلى العالم خلال 24 ساعة إن لم يَتوقف "سفك الدم الليبي[212].

إذ بدأت قوّات من المرتزقة – حسبَ إفادات شهود وناشطين عديدة[213] بعد ذلك مُباشرة بارتكاب "مجزرة" في العاصمة بعدَ التحاق الغالبية العُظمى من القوات المسلحة بالمحتجين ومعَ قطع الكهرباء والماء والاتصالات عن المدينة ومُحاصرتها، فتم قصف المدنيين العزل والمُتظاهرين بالمروحيات جواً والآليات الثقيلة براً مستخدمين مضادات الطائرات وغيرها من القذائف في أحياء ومناطق عديدة منها تاجوراء وسوق الجمعة – وفشلوم وحـــــــــــــــــــــــــي الأندلس، بالإضافة إلى إطلاق النار على كل من يَمشي في الشوارع في كافة أنحاء العاصمة، وقد انتهت عمليّات القصف هذه بمقتل 250 مدنياً على الأقل، مصراتة مثلاً، فقد تعرّض المُحتجون فيها للقصف بالطائرات العسكريّة لإجبارهم على التراجع، مما أوقعَ الكثير من الخسائر في صفوف المتظاهرين.

في السلك الدبلوماسي أعلنَ 6 سفراء لليبيا في دول بريطانيا وبولندا والصين والهند وإندونيسيا وبنغلادش استقالتهم دفعة واحدة فيما وصلت الانشقاقات إلى الوزراء، حيثُ أعلن وزيرا العدل مصطفى عبد الجليل وشؤون الهجرة والمغتربين علي الريشي استقالتهما احتجاجاً على "العنف في قمع الاحتجاجات[214].

الأحداث متواصلة و المظاهرات لازالت قائمة ، في مدينة صبراتة بتاريخ 22 فبراير حيث أحرق خلالها المُحتجون مُعظم المكاتب الأمنية في المدينة، فأرسلت السلطات وحدات من الجيش إليها.

---

[211]- محمود علوش: مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا – المعهد المصري للدراسات تاريخ النشر 2017/10/02 ، مأخوذ عن الرابط HTTPS:// APSS-EG.ORG.

[212]- مولود دحماني اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي و محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة .المرجع السابق ص 185.

[213]- المرجع السابق ص 185-186.

[214]- جمهورية ليبيا : تاريخ الدولة، النظام السياسي، الثقافة، ماخوذ عن الرابط : WWW.MATRIX2019.COM/EG/2017/07/01

أما العقيد معمر القذافي ألقى خطابه الثاني بالعاصمة و توعد بسحق "المتمردين" كالجرذان، واستخدام القوّة بعدَها مُباشرة بدأ إطلاق نار في مناطق عدة واندلعت اشتباكات فيحي بن عاشور، فيما حاصرت قوّات المرتزقة المدينة من كل الجهات. حيث أصبحَ شرق ليبيا بأكمله وبجميع مدنه تحتَ سيطرة المُحتجين، من طبرق شرقاً قربَ الحدود حتى أجدابيا غرباً مروراً بدرنة والمرج والبيضاء وبنغازي، وزيادة في سيطرتهم عليه انشقت يومَ الثلاثاء كتائـــــــــــب الجيش الليبي في الجبل الأخضر وقبضَ أهالي مدينة البيضاء وحدهم على 400 مرتزق كانـــــــــــوا يُحاولون قمع الاحتجاجات[215] هناك أما عن انشقاقات النظام، فقد استقالَ سفراء ليبيا في فرنسا وأذربيجان ومنظمة اليونسكو احتجاجاً على قمع المُظاهرات، ووزير الداخلية عبد الفتاح يونس العبيدي.

وفي الشرق سيطرَ الثوار على مدينة البريقة بمُساعدة كتائب أمنية مُنشقة، أما عدد القتلى الإجماليّ في أنحاء ليبيا فقد بلغ بحلول الأربعاء 640 قتيلاً الغالبية العُظمى منهم في بنغازي وطرابلس وحدهما، في حين وصلت بعض التقديرات إلى 2,000 قتيل[216]، من الجهة الأخرى اقتحمت كتائب القذافي بتاريخ 24 فبراير مدينة الزاوية وأطلقت النار برشاشات مضادة للطائرات على المُحتجين المُعتصمين في ساحتها، فسقطَ 16 إلى 23 قتيلاً جرّاء ذلك، غير أن المحتجين تمكنوا من السيطرة على المدينة، أما مصراتة بلغت كتيبة خميس القذافي المدينة صباحا لتشن هجوماً مفاجئاً عليها على إثره سقط ضحايا مدنيين أما مدينـــــــــــــة زوارة المجاورة فقد اختفى الأمن منها وسقطت في أيدي المُحتجين. وفي العاصمة اقتحمَت قوات القذافي المستشفيات وقامت بتصفية جرحى المُظاهرات ، ليشن هجوم جديد بتاريخ 26 فبراير أوقع 50 قتيلاً بعدَ قصف مُتظاهرين بالمدفعية الثقيلة[217].

بتاريخ 27 فبراير تم الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي في شرق ليبيا بالمدن التي سيطرَ عليها المُحتجون، الذي أكّد أن تشكيله كان بالتعاون معَ قيادات الثوار في جميع مدن البلاد، وأن لديه مجالس في كافة المدن وليسَ من الوارد عنده بأي شكل تقسيم ليبيا، فيما أعلنَ ناشطون في غرب البلاد أن مدن الغرب تضع نفسها تحتَ إدارة المجلس الانتقالي[218]. وتواصلت الاشتباكات بين المعارضين و الموالين لمعمر القذافي و كانت النجاحات تارة لصالح الطرف الأول و تارة أخرى للطرف الثاني ، حيث انه في مدن الشرق الليبي تم السيطرة فيها على المنطقة و بالتالي على عددٍ كبيرٍ من مخازن

---

[215]- المرجع السابق.

[216]- محمود علوش: مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا – المعهد المصري للدراسات المرجع السابق.

[217]-تاريخ ليبيا من القذافي إلى الثورة ماخوذ عن الرابط: WWW.ALJAZEERA.NET/NEWS REPORTSANDINTER VIEWS2012/07/06.

الأسلحة ، وحصلوا منها على كميات كبيرة من الذخيرة التي يُمكنها تسليح آلاف المُقاتلين واخذ المجلس الوطني الانتقالي بتشكيل جيش رسميٍّ له للمرّة الأولى هوَ جيش التحرير الوطني الليبي، لنزع سيطرة القذافي عن باقي ليبيا.

بتاريخ 2 مارس اندلعت أول اشتباكات بالأسلحة بين الطرفين في العديد من المدن الليبية كبلدتي العقيلة وغراميد وزحفوا منهما إلى مدينة رأس لانوف مدينة الزاوية لتنتقل إلى بن جواد بعدَ أن بلغها الثوار خلال زحفهم نحوَ الغرب، لكنها انتهت بانتصارهم وسيطرتهم عليها. في المقابل سقط قتلى على اثر هذه الاشتباكات المسلحة.،

استمرّت المَعارك العنيفة في العديد من المدن إلى غاية تاريخ 16 مارس أين تخللتها سقوط العديد من القتلى.

إن انهيار المؤسسة العسكرية و الأمنية[219] في ليبيا أدى إلى انتشار الأسلحة بمختلف أنواعها و سهولة التعامل فيها و أصبحت ليبيا معبرا للأسلحة و بيعها في المناطق المجاورة، فالمشهد السياسي الليبي أصبح فوضويا، هذه الأوضاع ساهمت في ظهور الميليشيات و احتدام الصراع فيما بينها اللواء خليفة حفتر قائد عملية الكرامة يواصل الحملة العسكرية في إطار محاربة الإرهاب في مدينة بنغازي ومدن الشرق التي تسيطر عليها الجماعات الإسلامية المتشددة على غرار القاعدة وأنصار الشريعة وتنظيم داعش الإرهابي فيما بعد، الذي سيطر على مدينة درنة بالكامل إضافة إلى توسيعه لعملياته في المناطق المجاورة و على مدينة سرت وإعلانها إمارة ، إضافة إلى القاعدة العسكرية ومطار القرضابية.

من جهة أخرى تواصل القتال في الجنوب بين التبو والطوارق والذي أدى إلى خراب كامل لعدة مدن وتهجير سكانها بالكامل و لم يتوصل طرفا الصراع على أرضية اتفاق في الحياة السياسية التي يكفلها القانون و الدستور[220]. في المقابل تواصل زحف قوات فجر ليبيا على منطقة الهلال النفطي فيما سُمي بعملية الشروق، التي أدّت إلى احتراق خزانات نفط في ميناء السدرة ورأس لانوف.

**ثانيا– على المستوى السياسي:**

إن الهوية المتماسكة لدى الشعب التونسي من خلال التجانس الثقافي و الديني و القومي و المؤسسات الحديثة التابعة للدولة منذ سنة 1956 والطبقة الاجتماعية الفاعلة عززت مفهوم الوطنية و ساعدت على التحول الديمقراطي.

[220] ليبيا المستقبل-أخبار ليبيا: ماخوذ عن الرابط: .WWW.LIBYA AKHBAR.COM/AUTHOR/LIBYA-AL-MOSTAKBAL-ORG.

ارتفاع عدد الأحزاب السياسية الذي بلغ سنة 2014، 200 حزب تكرس المطالب الاجتماعية و يتمتعون بحق التعبير السياسي و المشاركة، حيث انه بعد الإطاحة بالنظام السابق دخلت البلاد في جدل واسع حول قيادة البلاد و المجتمع و التخطيط لأنجع القيادات لقيادة الثورة من جراء ذلك دخلت تونس أزمة سياسية عقب الاغتيالات للسياسيين أمثال زعيم كبار الوطنيين الديمقراطي شكري بلعيد 6-4-2011، محمد البراهمي زعيم التيار الشعبي في تموز 2011 و هنا وجد تياران بين المؤيد لتأخير الانتخابات و المعارض للتعجيل و إدخال البلاد في الاستقرار .

حيث أن الأحزاب السياسية التي ولدت بعد الثورة رأت أن التعجيل في الانتخابات يخدم الأحزاب السابقة عن ميلاد الثورة و أنهم لم يكملوا برامجهم السياسية و لم يعرفوا بها للعامة في حين الطرف الثاني المعارض بان التعجيل و إجراء انتخاب المجلس التأسيسي بالتاريخ المذكور، فحزب النهضة، الحزب الديمقراطي التقدمي، حركة التجديد ، حزبي المؤتمر من اجل الجمهورية و عبروا عن تخوفهم من تفاقم الأوضاع الاجتماعية ، الأمنية و الاقتصادية في حالة التأخير.

إن الصراع الذي قام حول موعد انتخابات المجلس التأسيسي تركز بين الأحزاب اليسارية التي تهجمت على هيئة حماية الثورة و لها امتدادات بالمجتمع المدني و الأحـــــزاب السياسية و التيار الإسلامي في حركة النهضة التي لها شعبية في تونس[221].

غير أن هذا الجدل القائم تم حسمه من طرف رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات " كمال الجندوبي" لتأجيل الانتخابات من يوليو إلى 20 أكتوبر 2011 لضمان نزاهة و شفافية أول انتخابات بتونس.

**إن الدارس للحياة السياسية في تونس يجد أنها مرت بثلاثة مراحل:**

**المرحلة الأولى** : بعد الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي وجدت النخبة نفسها تم تكوين ثلاث لجان[222] و ذلك بتاريخ 2011/1/17 و هي:

* اللجنة العليا للإصلاح السياسية و الانتقال الديمقراطي تم الإعلان عنها بتاريخ 17-01-2011 مهمتها إعادة النظر في المنظومة القانونية أي التأسيس للشرعية الدستورية

* مجلس حماة الثورة و إشكالية الشرعية الثورية: تم تشكيل مجلس وطني لحماية الثورة و كان هدفها الرئيسي مراقبة عمل الحكومة المؤقتة و المسار الانتقالي في تونس لتجنب الانحراف.

[221]-./ ليبيا المستقبل-أخبار ليبيا: ماخوذ عن الرابط: .WWW.LIBYA AKHBAR.COM/AUTHOR/LIBYA-AL-MOSTAKBAL-ORG.

[222]- شنوف حياة: أثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي- المرجع السابق ص 40.

غير أن اعتصام القصبة الذي شارك فيه ناشطين يساريين و إسلاميين من حركة النهضة طالبوا برحيل الحكومة المؤقتة بقيادة محمد الغنوشي و ضرورة انتخاب مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد بديلا عن الدستور بورقيبة.

حيث نتج عن الاعتصام استقالة الحكومة و تأسيس حكومة مؤقتة برئاسة الباجي القائد السبسي و تم انتخاب مجلس تأسيسي يدير البلاد في المرحلة الانتقالية، تم حل مجلس حماية الثورة و اللجنة العليا للإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي و تحويلهما إلى الهيئة العليا لحماية الثورة و الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي أن توافق الأحزاب السياسية و المنظمات و المجتمع المدني و ناشطين من مختلف الأنواع مما ساعد في التحول الديمقراطي و تجاوز الأزمات.و العقبات و هكذا أصبحت الثورة شرعية و قانونية و تمكنت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة من وضع قانون انتخابات، انتخاب هيئة مدنية مستقلة للإشراف على الانتخابات، تحديد موعد الانتخابات في أكتوبر 2011 في مدة زمنية محددة بسنة.

**المرحلة الثانية:**

هي تجربة الانتخابات التشريعية[223] بعد الثورة من أكتوبر 2011 إلى غاية نوفمبر 2014.

بتاريخ 09-03-2011 تم حل الحزب التجمع الديمقراطي الدستوري الحاكم في عهد زين العابدين بن علي وتم تصفية أمواله وممتلكاته عن طريق وزارة المالية في حين بلغ عدد الأحزاب السياسية إلى 100 حزب بعدما كان 9 أحزاب قبل الثورة.

بعد انتخاب المجلس التأسيسي تكون تونس شكلت أول مؤسسة سيادية ذات شرعية من وظائفها : كتابة الدستور، انتخاب رئيس الجمهورية، الذي يتولى بدوره تسمية رئيس للحكومة، التشريع للمرحلة الانتقالية.

الحكومة المؤقتة ضمت ثلاث أحزاب الفائزة و هي حزب النهضة ذو التوجه الإسلامي حزب المؤتمر من اجل الجمهورية العلماني اللبيرالي، التكتل الديمقراطي من العمل و الحريات الاشتراكي العلماني، الملاحظ عن هذه الحكومة أنها جمعت بين إيديولوجيات مختلفة التوجه الإسلامي، اللبيرالي والاشتراكي اليساري.[224]

بتاريخ 23-10-2011 تمت الانتخابات للمجلس الوطني التأسيسي و بهذا قطعت المرحلة الانتقالية التي تلت سقوط النظام السابق لتنتقل إلى مرحلة أخرى لإقرار الدستور.

---

[223]- راشد الغنوشي من الثورة إلى الدستور. سياسات عربية دراسات وأوراق تحليلية، العدد 18، كانون الثاني/ يناير 2016 HTTPS://BOOKSTORE.DOHAINSTITUE.ORG/P-758.ASPX.

[224]- ليبيا المستقبل-أخبار ليبيا: ماخوذ عن الرابط: .WWW.LIBYA AKHBAR.COM/AUTHOR/LIBYA-AL-MOSTAKBAL-ORG.

حيث جرت الانتخابات في ظروف حسنة و كانت النتائج لصالح حزب حركة النهضة الذي وصل إلى 40 بالمائة من إجمالي عدد الأصوات 89 مقعدا من 2017 مقعد 72 و خسارة القطب الحداثي و الحزب الديمقراطي التقدمي بخمسة مقاعد فقط.

**بعد انتخاب المجلس التأسيسي بفوز حزب حركة النهضة قام بعدة إنجازات:**

- ترميم النسيج الاجتماعي بحيث أن الانتخابات التي جرت أخرجت تونس من دوامتها إلى المستقبل اقتصادي، اجتماعي و سياسي أفضل، بعد سياسات الإقصاء و العنف الذي عانى منه مختلف الأحزاب السياسية في فترتي بورقيبة و زين العابدين.
- بناء المؤسسات الدستورية حيث كلف المجلس التأسيسي بصياغة الدستور الجمهورية الجديدة الذي يتضمن الحقوق و الحريات و حرية الأديان و المعتقدات تشكيل الأحزاب السياسية و الجمعيات
- إقرار قانون الانتخابات ،اصدر المجلس التأسيسي القانون الأساسي المتعلق بالانتخابات و الاستفتاء و انتخب الأعضاء التسعة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات و الاستفتاء.
- ظهور التعددية الحزبية التي عانت سابقا من القمع و الاستبداد بلغ عددها 114 بعد انتخاب المجلس التأسيسي.
- ترسيخ مفهوم المواطنة و تعزيز ثقة المواطن التونسي بنفسه.
- صعود الإسلاميين و تبديد الخوف منهم بمشاركة حزب النهضة دو التيار الإسلامي في الانتخابات بدد الخوف من الحركات الإسلامية، و ما عزز الثقة فصل الحزب بين العمل الديني و السياسي.

**رغم الإنجازات التي حققتها الانتخابات التشريعية الأولى إلا انه وجدت إخفاقات و سلبيات منها**

- الانخفاض في نسبة الناخبين المسجلين، فكانت النسب ضعيفة 13 بالمائة للنساء و 20 بالمائة للرجال و فسرت هذه النسب الضعيفة بعدم ثقة المواطن بالدولة المرسخ لسنوات عديدة من جراء النظام السابق اتجاه مؤسسات الدولة باستثناء المؤسسة العسكرية احتفظ الشعب التونسي بثقته بها[225].
- ضعف الحملات الانتخابية راجع إلى التخوف و مخلفات الماضي السياسي و من التزوير في الانتخابات.

[225]- ليبيا المستقبل-أخبار ليبيا: ماخوذ عن الرابط: .WWW.LIBYA AKHBAR.COM/AUTHOR/LIBYA-AL-MOSTAKBAL-ORG.

- توظيف المال السياسي في الانتخابات مما ولد شكوكا في صفوف التونسيين حول نزاهة الانتخابات و المنتخبين.

- عدم وجود المستقلين في المجلس التأسيسي لثقل القوى و الأحزاب السياسية على حساب الأشخاص.
- محدودية تمثيل المرأة بحيث كانت نسبة المشاركة ضعيفة بنسبة 7 بالمائة.

**الأزمات السياسية [226]:**

رغم النجاح الذي تم تحقيقه في الانتخابات التشريعية الأولى إلا أنه حدثت أزمة سياسية في تونس تعود أسبابها للعوامل الذاتية:

- رفض أحزاب الأغلبية (الترويكا) تشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية، حيث قدم حمادي الجبالي استقالة حكومته بتاريخ 06-02-2013 بعد اغتيال بكري بلعيد مباشرة دون استشارة حزبه و ذلك لرفض حزب النهضة و حلفائه تشكيل حكومة كفاءات .
- امتناع أهم مكونات الساحة السياسية عن الجلوس إلى طاولة الحوار الجماعي ، حيث رفض حزب النهضة و حزب المؤتمر من اجل الجمهورية للحوار مع حزب نداء تونس كونه امتداد لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل سابقا.

- الاغتيالات السياسية باغتيال السياسي محمد البراهمي ووجهت أصابع الاتهام لبعض الجماعات السلفية المتشددة (أنصار الشريعة) التي فشل حزب النهضة في مد يده لها و إقناعها بإنهاء تمردها المسلح، أمام هذا الوضع حملت المعارضة الحكومة التونسية مسؤولية الاغتيالات و كانت الاحتجاجات على اغتيال محمد البراهمي و مطالبة بحل المجلس التأسيسي و حكومة علي العريض و زاد الوضع شدة و كاد الوضع يعود لنقطة الصفر لولا مبادرة الحوار من قبل مؤسسات المجتمع المدني..

[226]- راشد الغنوشي من الثورة إلى الدستور. سياسات عربية دراسات وأوراق تحليلية، العدد 18، كانون الثاني/ يناير 2016 HTTPS://BOOKSTORE.DOHAINSTITUE.ORG/P-758.ASPX.

- انعكاس الوضع المصري على الوضع السياسي التونسي ، حيث تعارضت الآراء بين المؤيدين و المعارضين للإطاحة بالرئيس المنتخب محمد المرسي من قبل الجيش المصري، فحزب النهضة التونسي ندد بالإطاحة بالرئيس و اعتبره انقلابا من قبل الشعب[227]

بينما حزب نداء تونس و الجبهة الشعبية أيدتا الموقف و اعتبراه تصحيحا لمسار الثورة المصرية، و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل دعوا إلى حشد في الشارع من اجل الإطاحة بالترويكا و تنحي حزب النهضة و كان من بين أنصار هذا الرأي حزب نداء تونس بزعامة الباجي السبسي داعيا إلى ضرورة الإصلاح الفوري للمسار الانتقالي.

فشل الترويكا في التصدي للعمليات الإرهابية ، حيث أن الانشقاق الداخلي للترويكا بين الأحزاب خاصة حزبي المؤتمر و التكتل لمعارضتهما التحالف مع حزب النهضـــــــــــــــــــة ذو التوجه الإسلامي و فشل حكم الترويكا في التصدي للعمليات الإرهابية جعل المواطنين ينظرون اليها نظرة فشل و منهم من قاموا بالانسحاب و الانضمام إلى المجلس التأسيسي و منهم من أسسوا أحزابا جديدة.

- تجاوز المدة الزمنية للمرحلة التأسيسية في صياغة الدستور و المحددة بسنة وفقا لوثيقة المسار الانتقالي بتاريخ 2011/12/15 لا يقبل التجديد و التي بدأت المهام من تاريخ انتخاب أعضائه 2011/10/23.
- التنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي إذ أن المجلس التأسيسي يتكون من 2017 عضوا[228] تم اختيارهم من قبل التونسيين في الانتخابات النيابية مهمته وضع الدستور جديد للبلاد ، غير أن القانون المنظم للسلطة العمومية منح المجلس صلاحيات واسعة انتقل بمقتضاها من مهمته الرئيسية في صياغة دستور جديد بعد عام و تأسيس المرحلة الانتقالية إلى مجلس برلماني جمع بين السلطة التشريعية و التنفيذية في مسؤوليته وحده، الأمر الذي لم يرق للكتلة الديمقراطية و الكتلة اليسارية و اعتبره تجسيدا للدكتاتورية .
- الخلاف الحاد في صياغة الدستور، حيث تم الاختلاف حول طبيعة النظام الذي يحكم البـــــــلاد

[227] -المسار السياسي و تاثيره على التحول الديمقراطي في البلدين . ليبيا المستقبل تاريخ النشر 2017/07/18 على الساعة 12:06 مأخوذ عن الرابط: WWW.LIBYA-AL-MOSTAKBAL.ORG/KEY WORD .H3.HTML

[228] -النظام السياسي التونسي بعد التغيير، المرجع السابق.

فالإسلاميون يريدونه برلمانيا أما حزب نداء تونس يريدونه رئاسيا بينما حزب المؤتمر

يريدونه حكما مختلطا بين الرئاسي و البرلماني، الإسلاميون أرادوا صياغة الدستور

وفقا للشريعة، بينما الأيديولوجيات الأخرى أرادت علمانية الدولة.

- الخطاب الإعلامي التحريضي للأحزاب و ذلك راجع إلى عدم وجود قانون ينظم الإعلام و هذا الخطاب التحريضي زاد الوضع سوءا بين الأحزاب المختلفة.
- إن الإسلاميون فشلوا في تسيير الإدارة لقلة خبرتهم و لم تنجح الترويكا (الإسلاميون و حزبان علمانيان) من تحقيق المهام المنوطة بها و المتمثلة في إعداد دستور و قانون انتخابات ، وضع هيئة منتخبة لتشرف على الانتخابات المقبلة.

أمام هذه الأزمة تم عقد حوار بين الاتحاد العام التونسي للشغل و هيئات أخرى سبق ذكرها أفضى إلى الاتفاق على ثلاث مسارات: المسار الحكومي بخروج الإسلاميين من الحكم ووضع حكومة جديدة ، المسار الدستوري بغض النظر عن الخلافات القائمة، المسار الانتخابي بإتمام انتخاب الهيئة المشرفة على الانتخابات.

في يناير 2011 تم إعداد الدستور و المصادقة عليه و من تم الانتقال إلى الهيئة العليا المستقلة المنتخبة للانطلاق في إعداد رزنامة الانتخابات التشريعية و الرئاسية و العمل على إعدادها.

**المرحلة الثالثة: الانتخابات التشريعية الثانية و انعكاسها على حزب حركة النهضة**[229]

حدثت نقاشات حول إعداد الدستور التونسي الجديد عن علاقة الدين بالدولة و مسالة نظام الحكم ، أيضا خلال هذه الفترة تم تمديد فترة المجلس التأسيسي إلى سنتين مع ظهور حزب جديد حزب نداء تونس و الجبهة التشريعية.

رغم الصعاب التي تكللت المرحلة السابقة إلا أنها استطاعت أن تخرج من الأزمة بفضل الحوار الذي قام به الاتحاد العام التونسي للشغل و المجتمع المدني و خرجت بانجازات إيجابية أبرزها صياغة الدستور ، إقرار المجلس التأسيسي لقانون الانتخابات و الاستفتاء.

حدد القانون الانتخابي عدد المقاعد البرلمان (مجلس الشعب)75 بـ2017 مقعدا، 199 مقعد لداخل الأراضي التونسية، 16 مقعد للجالية التونسية، تنافست 1327 قائمة في الانتخابات،

[229]- النظام السياسي التونسي بعد التغيير، المرجع السابق.

منها 1230 قائمة داخل تونس 76 و 97 أخرى مخصصة للجالية في الخارج، تم تخصيص 27 دائرة انتخابية داخل تونس، 6 في الخارج، و ضمت قوائم الانتخاب 13 ألف مرشح، تجرى الانتخابات كل 05 أعوام وفقا لقانون الانتخابات الصادر بعد الثورة[230].

حيث بلغ عدد الناخبين 05 ملايين و 236 و 240 تونسيا أي نسبة 70 بالمائة نسبة 63 بالمائة ما بين 18 و 40 سنة و ارتفعت نسبة مشاركة النساء مقارنة مع الانتخابات السابقة بعد الثورة إلى 50.5 بالمائة[231]

بتاريخ 2014/10/23 تم إجراء الانتخابات التشريعية البرلمانية و بعد شهر تمت انتخابات الرئاسية، فاز فيها حزب نداء تونس بـــ85 مقعدا، حزب النهضة 69 مقعدا، حزب الاتحاد الوطني الحر 16 مقعدا، الجبهة الشعبية 15 مقعدا و تلت الأحزاب الأخرى، بلغت نسبة التصويت 62 بالمائة[232].

أرجعت أسباب تقدم حزب نداء تونس على حساب حزب النهضة إلى أن هذا الأخير عجز عن تقديم الحلول السريعة للمعضلات الاجتماعية إضافة إلى استعماله العنف في مواجهة الأزمات الحادة، أيضا إن نجاح الحزب راجع إلى قيامه بضم قطاعات عريضة إليه من النقابيين و اليساريين و بعض المستقلين و إقناعه للمواطنين على مواجهة حزب النهضة بالإضافة إلى الحملة الدعائية.

إن الشوط الذي قطعته تونس حتى الوصول إلى هذه الانتخابات يعود الفضل إليه إلى المؤتمر من اجل الجمهورية و التكتل من اجل العمل و الحريات اللذان تحالفا مع حزب النهضة الإسلامي، ما منع انحراف تونس عن مسارها الانتقالي نحو الديمقراطية ، غير انه كان مـــــــــــــــــــن

ضمن شروط نجاح الانتخابات أن يحصل المرشح الفائز على أكثر من 50 بالمائة غير أن حزب نداء تونس بقيادة الباجي قايد السبسي تحصل على نسبة 39.46 بالمائة.

أمام هذا الوضع و لعدم تحصل أي مرشح للنسبة المطلوبة تم تقرير إجراء دورة ثانية للانتخابات أو ما يعرف بالإعادة.

غير أن حزب النهضة رفض الترشح لهذه الانتخابات أو من ينوب عنه فاسحا المجال للشعب للاختيار و كان رد فعله من اجل حماية البلد من العودة إلى الاستبداد و العنف و حتى يطمئن خصومه بعدم رغبته في الهيمنة على البلاد أو رغبته في السلطة.

---

[230] -مولود دحماني اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي و محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة .المرجع السابق المرجع السابق ص 198.

[231] -الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، الطبعة العربية الأولى/2013. المرجع السابق ص196.

[232]-مولود دحماني اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي و محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة .المرجع السابق ص 197

أفرزت الانتخابات عن فوز القائد الباجي السبسي للمرة الثانية بنسبة 55.68 بالمائة مقابل 44.32 للمرزوقي المنصف.

الباجي قائد السبسي الوزير الأول السابق في عهد الحبيب بورقيبة و الوزير الأول للبرلمان في عهد زين العابدين بن علي[233].

حيث استطاع أن يجمع ضمن حزبه شريحة أوسع من كوادر و رجال الأعمال و حزب التجمع الدستوري المنحل و الذين رفضوا الانضمام إلى حزب حركة النهضة.

وبهذا تكون تونس قد نجحت في التحول الديمقراطي و إرساء مباديء الديمقراطية من إنشاء دستور جديد و قانون للعدالة الانتقالية و بيئة سياسية أتاحت التعددية بالإضافة إلى تغلبها على الأزمة السياسية التي كادت أن تقود البلاد إلى الانفلات الأمني غير انه تم تجاوز هذه المحنة.

أيضا من إيجابيات هذه المرحلة هي فشل الثورة المضادة و عدم تكرار النموذج المصري ، حيث أن حزب حركة النهضة تنازل عن المشاركة في الانتخابات و عدم تدخل الجيش التونسي في إعاقة مسار التحول الديمقراطي عكس ما حدث في مصر كلها عوامل ساعدت في نجاح التجربة أي الانتخابات و التحول الديمقراطي.

إن استقرار حزب حركة النهضة في المشهد السياسي كونه احتل المرتبة الثانية و رغم تراجعه فهو لم يعارض.

بالنظر إلى ما سبق ذكره فبالرغم من نجاح التحول الديمقراطي غير أن هذا لا يمنع من وجود عراقيل وقفت ضد التجربة من بينها:

- الأحداث الأمنية التي ضربت البلاد حيث انه خلال مرحلة الانتخابات كانت هناك محاولات اعتداء تصدى لها الجيش و أجهزة الأمن من بينها محاولة الهجوم على مركز اقتراع القيروان وسط تونس.

- الاستقطاب الحاد و النزاع بين العلمانيين و التيار الإسلامي ، حيث كان هناك حزبين رئيسيين في تونس ، حزب حركة النهضة و حزب نداء تونس لعبا على وتر مخاوف الشعب التونسي فالأول كان التخوف منه من التطرف و التشدد و الثاني لبيرالي كان التخوف منه من العودة إلى العهد السابق الاستبداد و القمع، كون السبسي شغل منصب وزير الداخلية و الخارجية في عهد بورقيبة

[233]- عبد الرحمان يوسف سلامة: التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/ 2010، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا. المرجع السابق.ص120.

و منصب الوزير الأول رئيس مجلس الشعب في عهد زين العابدين بن علي بالإضافة انه يضم ضمن حزبه ناشطين من الحزب المنحل (حزب التجمع) الذي كان هو الحزب الحاكم في عهد بن علي و لم يهتم كلا الطرفين بتحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية.

**أما ليبيا سياسيا:**

بعد إسقاط النظام الليبي وجد الليبيون أنفسهم أمام وضع جديد لبناء نظام جديد يحفظ الحقوق و الحريان و دستور جديد .

غير أن طبيعة النظام الليبي المختلفة عن بقية الأنظمة جعلت مسار الانتقال الديمقراطي ينفلت إلى حرب مسلحة و هذا راجع إلى عدة أسباب منها الفواعل المؤثرة في خيارات الانتقال الديمقراطي، هذه الفواعل تمثلت في الفاعل القبلي و القوى السياسية و الجماعات و الميليشيات المسلحة[234].

فيما يتعلق بالفاعل القبلي فان القبيلة في المجتمع الليبي تشكل المحور الأساسي لها امتدادات داخلية و خارجية و من أهم القبائل المؤثرة في ليبيا هناك قبيلة الورفلة و مصراتة و الزنتان.

القوى السياسية، بعد سقوط النظام الليبي ظهرت العديد من الأحزاب السياسية بعد حذف إلغاء المادة التي تمنع من تشكيل أحزاب سياسية فظهرت الأحزاب ذات التوجه الإسلامي و تفرع عنها حزب العدالة و البناء و حزب ذات طابع سلفي، أما الأحزاب ذات التوجه العلماني من ابرز أحزابه، تحالف القوى الوطنية[235] بزعامة محمود جبريل المدعوم من قبيلة الورفلة و له علاقات خاصة مع الولايات المتحدة و فرنسا، بالإضافة إلى أحزاب قومية و مناطقية أهمها الجبهة الوطنية للإنقاذ.

الجماعات المسلحة هي التي اختارت تكوين ميليشيات مسلحة و رفضت العمل السياسي أهمها جماعات ذات صبغة إقليمية حركة أنصار الشريعة تضم الليبيين و الأجنبيين ظهرن في سنة 2012 تطالب بتطبيق الشريعة في ليبيا[236]

وسجل إخفاق القوى السياسية الفائزة في الانتخابات التشريعية على التوافـــــــــــــــــــــــــق على تشريعات لحل الميليشيات و دمجها في مؤسسات الدولة، تحولت هذه الأخيرة إلى ظاهرة سياسية و أمنية أقوى من الجيش الوطني، لتصبح فيما بعد يديلا عنه في تنفيذ المهمات التي تحتاجها الحكومة.

[234]- عبد الرحمان يوسف سلامة: التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/ 2010، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا. المرجع السابق.ص120.

[236]- ليبيا بين الماضي و المستقبل المجهول مأخوذ عن الرابطPermanentlrevolution journal.orglarl

في هذا الوضع ظهر المتقاعد خليفة حفتر يقود عملية كرامة ليبيا ، ليتطور الأمر في ليبيا بوجود قطبين يتنافسان على تحديد وجهة الانتقال الديمقراطي و هما عملية الكرامة ليبيا بقيادة الجنرال خليفة حفتر، و فجر ليبيا القوى الإسلامية.

أمام هذه الأوضاع اصدر المجلس الانتقال الليبي مجموعة من القوانين منها إعلان الدستور مؤقت، وضع جدول زمني لصياغة الدستور الليبي. و يمكن القول أن المرحلة الانتقالية في ليبيا مرت بثلاثة مراحل هي الأخرى كجارتها تونس.

- **المرحلة الأولى المجلس الانتقالي و إشكالية التكيف .**

تم تشكيل المجلس الانتقالي بتاريخ 2011/03/05 بمدينة بنغازي برئاسة مصطفى عبد الجليل لإدارة الصراع مع القذافي في طرابلس و لإدارة المرحلة الانتقالية في هذه الفترة إلى غاية سقوطه و انتخاب سلطة شرعية[237].

بدأ مرحلته هذا المجلس الانتقالي الليبي بالإعلان عن دستور باعتباره مؤقت للبلاد والدعوة إلى عقد انتخابات في مدة 90 يوما من سقوط النظام أي ابتداءا من تاريخ 2011/10/23 ، انتخاب المؤتمر العام في غضون 180 يوما ابتداءا من التاريخ المذكور أعلاه ليتم تعيين حكومة و هيئة تأسيسية لصياغة الدستور بعد 60 يوما من بداية عملها و يتم طرحه للاستفتاء.

إن المرحلة الانتقالية كان هدفها الاستقرار و إرساء مبادئ الديمقراطية و بناء مؤسسات الدولة و التعددية السياسية بمعنى تحقيق المطالب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي قامت على أساسها الانتفاضة الشعبية.

هذه المرحلة خطط لها عن طريق انتخاب المؤتمر الوطني العام مهامه إعداد الدستور و تشكيل الحكومة المؤقتة ، غير أن الأوضاع الداخلية لم تسمح بذلك لتغلب النزعة القبلية و ظهور الميليشيات المسلحة على مبادئ الديمقراطية بالرغم أنهم اشتركوا في نقاط منها إسقاط النظام العمل لتأسيس دولة تسمو فيها مبادئ الديمقراطية و لهذا فان الشعب الليبي أطلق عليه وصف " ديمقراطيين بدون ديمقراطية".

تم انتخاب المؤتمر الوطني العام وتم ترشح حوالي 2639 مرشحا فرديا مستقلا بالإضافة إلى 347 بيان سياسي و تم فتح 94 بالمائة من مراكز الاقتراع و كانت نسبة المشاركة 62 بالمائة من إجمالي المسجلين بأصواتهم، صاحبت هذه الحضور الكثيف للمراقبين المحليين و الدوليين.

أما عن نتائج الانتخابات[238] فاز حزب قوى التحالف الوطنية برئاسة محمود جبريل الذي يضم أكثر من 40 من الأحزاب الصغيرة بـــ39 مقعدا من أصل 80 و هو يمثل التوجه العلماني، بينما التوجه

الإسلامي فقد حصل حزب العدالة و البناء و هو حزب مرتبط بالإخوان المسلمين على 19 مقعدا، و يرجع سبب عدم فوز التوجه الإسلامي في ليبيا كونها دولة عربية إسلامية عكس تونس التي كانت متفتحة على الغرب و اكتسبت ثقافة غربية على حساب الثقافة الإسلامية.

هنا نلاحظ أن الوضع في ليبيا يختلف عنه في تونس التي فاز فيها حزب حركة النهضة ذو التوجه الإسلامي على حساب حزب نداء تونس ذو التوجه العلماني في بداية الانتخابات رغم فوز حزب قوى التحالف الوطنية إلا انه لم يتحصل على الرئاسة لتحالف الحركات الإسلامية ضده ، هذه الأوضاع أربكت المرحلة الانتقالية خاصة أمام انقسام المجتمع الليبي.

- **المرحلة الثانية : المؤتمر الوطني العام و المسار الانتقالي**[239]

جمع المؤتمر الوطني العام بين الوظائف التشريعية و التنفيذية و كانت القرارات تتخذ بالمفاوضات مع الكتلتين الفائزتين في الانتخابات لاستمرار عمل المجلس .

غير أن إخفاق المجلس في إعداد الدستور في المدة المحددة و الذي تنتهي صلاحياته في 2014/04/07 جعله يقوم بتغيير الدستور لتمديد مدة عمله في هذه الأثناء تبادلت القوى السياسية التهم فيما بينها لعرقلة المسار الانتقالي و اندلعت الاحتجاجات نظرا لإخفاقه مما شكك في إمكانية صياغة دستور ليبي جديد.

غير أن المؤتمر أصر على الاستمرار رغم انتهاء صلاحيته بالتاريخ المذكور أعلاه بينما يرى اتجاه آخر إن مدة صلاحياته تنتهي بانتهائه من المهام المنوطة به.، ليقوم اللواء خليفة حفتر بتاريخ 2014/04/27 بدعوة المواطنون الليبيون إلى الاعتصام لإجبار المؤتمر الوطني العام على الرحيل.

هكذا تكون ليبيا واجهت نفس الأشكال الذي واجهته تونس غير أنها تمكنت هذه الأخيرة من احتواء الوضع بسبب الحوار الرباعي الذي خرج بنتائج إيجابية جنبت تونس الانفلات الأمني، في حين ليبيا و بالرجوع إلى طبيعة النظام السابق المبني على النزعة القبلية و انعدام مؤسسات الدولة و ضعف الأجهزة و غياب الكفاءة في إدارة الأمور السياسية و عدم التخطيط الكفئ للمرحلة الانتقالية جعلته يخفق في النجاح بتأسيس دستور جديد.

في بادئ الأمر تم الإعلان ضمن الدستور الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي على تعيين أعضاء الهيئة التأسيسية من طرف المؤتمر الوطني العام إلا انه بسبب ضغوطات قوية مختلفة تم تعديل الدستور

---

[238]- عبد الرحمان يوسف سلامة – التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/ 2010 جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا نابلس فلسطين ص 169.

[239]- عبد الرحمان يوسف سلامة – التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/ 2010 جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا نابلس فلسطين ص 171.

والإعلان عن اختيار أعضاء الهيئة عن طريق الاقتراع المباشر للناخبين الليبيين، بدورها هذه الهيئة شهدت انقسامات حادة داخل أعضائها بسبب عدم الاتفاق و التوافق فيما بينها مما أدى إلى مقاطعة بعض الأعضاء للاجتماعات و مقاطعة المكونات الاجتماعية جلسات الهيئة.

حيث أن الاختلاف بين أعضاء الهيئة كان حول موضوع مقر العاصمة الجديدة، مقر السلطات التشريعية و التنفيذية، القضائية، مطالبة البعض بالتوزيع العادل للثروات بين الأقاليم التاريخية للبلاد طبرق ، فزان و طرابلس.

- **المرحلة الثالثة: صراع الشرعيات و انهيار المسار الانتقالي**

في هذه المرحلة تم انتخاب مجلس النواب الليبي باقتراح تقدمت به لجنة قانونية عرفت باسم " لجنة فبراير" إلى المؤتمر الوطني العام الذي لم يحقق النتائج المنوطة به و تم إنهاء ولايته. و تم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان .

ركزت اللجنة في هذه المرحلة على هدفين رئيسيين هما انتخاب مجلس النواب و رئيس الدولة بطريقة الاقتراع المباشر من طرف الشعب الليبي ، حيث جرت الانتخابات بتاريخ 2014/06/26 في أوضاع سادها العنف المنتشر و أفرزت الانتخابات عن فوز التيار العلماني بـــ50 مقعد بينما التوجه الإسلامي 33 مقعدا المنادون بتطبيق النظام الفيدرالي 28 مقعدا، المقاعد المتبقية توزعت على المستقلين.

تميز المشهد السياسي في هذه المرحلة بانهيار المسار الانتقالي و الانقسام، حيث صدر قرار الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا على حل المجلس النواب لانعقاده خارج مدينة بنغازي المقر المعلن عنه دستوريا، أمام هذا الوضع شكل المؤتمر الوطني حكومة إنقاذ وطنية برئاسة عمر الحاسي بتاريخ 25 أوت 2014 سمتها " قوات الفجر" مقر الوزرات بالعاصمة طرابلس في حين وافق مجلس النواب بطبرق على التشكيلة الوزارية التي تقدم بها عبد الله الثني بتاريخ2014/09/22 و بدأت ممارسة مهامها من مدينة البيضاء غربي طبرق 275 كلم[240]

كانت حصيلة المشهد السياسي في هذه المرحلة بالخروج ببرلمانين الأول معترف به و هو مجلس النواب بشرق ليبيا بطبرق و قامت الحكمة الدستورية العليا بحله و الثاني غير معترف به في طرابلس و حكومتين الأولى مسيطرة على مساحات شاسعة بليبيا و مهيمنة القرار السيادي و المالي كمصرف ليبيا المركزي و منابع النفط و أخرى بعيدة عن الإدارات المهمة و لا تملك قوة كافية لتنفيذ قراراتها و هي منبثقة عن مجلس النواب.

[240]- عبد الرحمان يوسف سلامة – التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/ 2010 جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا نابلس فلسطين ص 172.

من خلال ما سبق نجد أن ليبيا مرت بثلاث مراحل مثل تونس غير أن هذه الأخيرة رغم المعوقات و الصعوبات التي اعترضتها استطاعت احتواء الوضع و النجاح في المرحلة الانتقالية بإعداد الدستور و انتخاب رئيس الجمهورية و مشاركة جميع الفئات المكونة للمجتمع المدني ، غير أن ليبيا فشلت في مسارها الانتقالي بسبب البيئة السياسية في ليبيا التي تغلب عليها الصراع القبلي بسبب غياب مؤسسات الدولة و الثقافة السياسية لدى الشعب الليبي.

هكذا تكللت هذه المرحلة بوجود قوى تحالفات سياسية و عسكرية و قبلية و انقسمت إلى:

1. مجلس النواب و جناحه العسكري المتمثل في خليفة حفتر.
2. المؤتمر العام و جناحه العسكري المتمثل في فجر ليبيا.
3. الجماعات الإرهابية المسلحة المتمثلة في المليشيات و داعش.

إن انفلات الوضع في ليبيا راجع إلى عدة أسباب منها انقسام المجتمع الليبي حسب الهويات و الولاء بالانتماء إلى المناطق فظهر اتجاه مؤيد للانتفاضة و اتجاه مناهض لها يكن الولاء للقذافي، خلال الصراعات انقسمت المؤسسة العسكرية إلى قسمين قسم مـــــــع الانتفاضة و قسم ضدها، ليتحول الأمر فيما بعد إلى قضية تمثيل كل منطقة لنفسها تخوفا من الرجوع إلى الاستبداد في عهد القذافي و هذا كله لغياب وجود دولة حقيقية و غياب حكومة مركزية للسيطرة على إدارة البلاد.

كذلك ولدت الثورة الليبية انتشار الميليشيات المسلحة في شرق البلاد و غربها بسبب انهيار المؤسسة العسكرية و هناك 200 ألف شخص مسلح و 1700 ميليشية 103 و كان العنف المسلح هو الوسيلة بين التفاعلات الليبية الداخلية لتسوية الأمور[241].

إن الثورة الليبية انفردت بخاصية تكون و ظهور الميليشيات المسلحة عكس تونس التي لم يتدخل الجيش في السياسة و لم يتم استعمال الأسلحة في الاحتجاجات ، و تكون ليبيا قد دخلت دائرة الحرب الأهلية نظرا للاشتباكات التي حدثت بين قوات عملية كرامة ليبيا و فجر ليبيا.

نظرا لاتسام المشهد السياسي بالفوضى و لغة السلاح أي العنف في تسوية الخلافات نظمت بتاريخ 4 مارس 2014 الهيئة التحضيرية للحوار الوطني ندوة حوارية تحت عنوان «نتحاور. نتوافق. نبني». في طبرق بهدف التعرف على مقترحات الليبيين في شأن الدستور والتوافق الوطني[242]. ، بعد يومين من هذا التاريخ الحكومة الموقّتة تعلن استلامها الساعدي معمر القذافي من النيجر، موجهةً الشكر

[241]- عبد الرحمان يوسف سلامة – التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/ 2010 جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا نابلس فلسطين ص 174.

[242]- عبد الرحمان يوسف سلامة – التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/ 2010 جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا نابلس فلسطين ص 174.المرجع السابق ص 172

لرئيس جمهورية النيجر محمد يوسف والحكومة والشعب النيجري على التعاون الذي ترتّب عليه هذا الأمر[243].

بتاريخ 11 مارس الناطق باسم المؤتمر الوطني العام عمر حميدان يُعلن توافق أعضاء المؤتمر على سحب الثقة من رئيس الحكومة الموقّتة علي زيدان، لتكليف وزير الدفاع عبدالله الثني برئاسة الحكومة؛ حتى يتم التوافق حول رئيس الحكومة الجديد.

بعد أسبوع من نفس الشهر تم استهداف مدرسة الآليات العسكرية التابعة لرئاسة الأركان في بنغازي بثلاث سيارات مفخخة؛ ليسقط قتلى وجرحى من خريجي دفعة عسكرية جديدة بعد حفل تخرجهم.

أما في بداية شهر افريل المؤتمر يطلب من رئيس الوزراء عبدالله الثني تشكيل حكومة جديدة خلال أسبوع لتتم استقالته ووزراء بعد تلقيهم تهديدات ، بتاريخ 4 **مـــــــــاي** المؤتمر الوطني العام ينتخب أحمد معيتيق رئيسًا جديدًا للحكومة.، أما الهيئة التأسيسيّة لصياغة الدستور قامت بعقد أولى جلساتها بقاعة البرلمان في مدينة البيضاء، بعد أكثر من ستين عامًا على آخر اجتماع لمجلس الشيوخ في عهد المملكة الليبية بالقاعة نفسها .

بتاريخ 22 ماي حدد المؤتمر الوطني العام يوم 25 جوان 2014 (يوم الاقتراع لانتخاب مجلس النواب الليبي) موعدًا لتسليم السلطة، ويدعو المؤتمر كلاً من رئيس الحكومة الموقتة عبد الله الثني ورئيس الحكومة المُكلّف أحمد معتيق للاجتماع مع المؤتمر لبحث الوضع الراهن وإجراءات التسليم والتسلم.

أما شهر جوان شهد معارك مسلحة بين مختلف الأطراف عملية الكرامة بقيادة العقيد محمد الحجازي ، و تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» يدعو الشعب الليبي إلى قتال اللواء خليفة حفتر قائد «معركة الكرامة» واصفين إياه بـــ«محارب الإسلام[244] من جهة ثانية سلاح الجو يشن غارات على معسكر «الدروع 2» الذي يقوده وسام بن حميد في منطقة قنفودة، وشارك "الدروع 2"، بالإضافة إلى "الدروع 1" الذي يقوده بوكا العريبي (أنصار الشريعة) في الهجوم على معسكر الكتيبة «21 صاعقة». من جهة ثالثة قوات الصاعقة تقتحم مقر كتيبة 27 فبراير عقب اشتباكات «أنصار الشريعة» وقوات الجيش الوطني.

---

[243]- محمد الضاوي و كامل عبد الله حصاد الحالة الليبية 2014 – برلمانان و حكومتان و جبهتان و سقوط الخطوط الحمراء القاهرة بوابة الوسط بتاريخ 30-12-2014 مأخوذ عن الرابطAlwasat.lylnews/libya/50776

[244]- محمد الضاوي و كامل عبد الله حصاد الحالة الليبية 2014 – برلمانان و حكومتان و جبهتان و سقوط الخطوط الحمراء المرجع السابق.

تزداد الأمور سوءا برفض رئيس الحكومة الموقتة عبد الله الثني تسليّم السلطة للحكومة الجديدة برئاسة أحمد معيتيق، منتظرًا الرد على الطعنين القانوني والإداري، من جانب أخر عضو بالمؤتمر الوطني العام ورئيس لجنة الاستلام والتسليم محمد الصراط يُعلن أن اللجنة انتهت من إجراءات تعيين حكومة أحمد معيتيق، لتصدر بعد ذلك بتاريخ 09 جوان المحكمة العليا قرارًا بعدم دستورية انتخاب أحم معيتيق رئيسًا للوزراء، وجاء إصدار المحكمة للحكم عقب النظر في الطعن المُقدّم من بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام في صحة انتخاب المرشّح لرئاسة الحكومة أحمد معيتيق، خلفًا لعبدالله الثني رئيس حكومة تصريف الأعمال، ليتم في اليوم الموالي تكليف المؤتمر الوطني العام رئيسه نوري أبو سهمين قائدًا للجيش الليبي، والصديق الصور للقيام بأعمال النائب العام.

تاريخ 25 جوان المقرر لانتخاب مجلس النواب يتوجه الليبيون إلى مراكز الاقتراع للانتخاب أملاً في إنهاء حالة الفوضى التي تجتاح البلاد منذ إطاحة معمر القذافي.، حيث بدا عقد جلساته بشهر جويلية في مدينة طبرق.

بتاريخ 24 أوت صنف مجلس النواب تنظيم «أنصار الشريعة» و«فجر ليبيا» و«مجلس شورى ثوار بنغازي» جماعات إرهابية خارجة على القانون والنظام [245]، من جهة أخرى قام بتعيين اللواء عبد الرازق الناظوري رئيسًا لأركان الجيش الليبي.

في سياق هذه الأوضاع الأمنية المزرية يقوم مجلس الأمن بإصدار القرار رقم 2174 بشأن ليبيا، والذي نص على وقف فوري لإطلاق النار، وقيام مؤسّسات الدولة بمهامها والدخول في حوار سياسي شامل. وملاحقة كل من يُخطّط أو يوجّه أو يرتكب أفعالاً تنتهك القانون الدولي أو حقوق الإنسان في ليبيا، وكل من يقف وراء هجمات جوية أو برية أو مهاجمة الميناء البحري في ليبيا أو ضد مؤسسة الدولة الليبية أو ضد أي بعثة أجنبية، وتشمل الملاحقة كل مَن يقدّم الدعم للجماعات المسلّحة للاستغلال غير المشروع للنفط الخام وموارد الدولة الطبيعية.

في شهر سبتمبر قام مجلس النواب بإقالة محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق عمر الكبير ويُعيّن نائبه علي الحبري خلفًا له، ليصدر في نفس الشهر و لأول مرة قانونًا لمكافحة الإرهاب و يَعتبر «منظمة إرهابية» أي مجموعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر تكوّنت لأي مدة كانت

[245]- محمد الضاوي و كامل عبد الله حصاد الحالة الليبية 2014 – برلمانان و حكومتان و جبهتان و سقوط الخطوط الحمراء المرجع السابق.

وتعمل بصورة متضافرة بقصد ارتكاب «جريمة إرهابية داخل التراب الليبي أو خارجه[246] من جهة ثالثة منح الثقة لحكومة عبدالله الثني.

بتاريخ 29 سبتمبر تنعقد جلسة الحوار الأولى بين المقاطعين والمشاركين لمجلس النواب في مدينة غدامس جنوب غرب ليبيا ، لتبدأ بتاريخ 11 أكتوبر بطرابلس الجولة الثانية من حوار غدامس ويُعلن الأمين العام للأمم بان كي مون دعمه لمخرجات الحوار قام مجلس النواب في شهر نوفمبر بإعادة 17 ضابطًا للخدمة العسكرية كان المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته قد أحالهم للتقاعد بينهم اللواء خليفة حفتر والعميد صقر الجروشي.

في أوساط هذه الظروف المنبئة بالخطر القائم في ليبيا و الفوضى التي تسوده مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا برناردينو ليون أبلغ أنّ الأطراف الليبيين وافقوا «مبدئيًا» على عقد جلسات الحوار في 5 يناير 2015.

في الأخير سنتطرق إلى أهم الأحداث التي حدثت في سنة 2015 حسب التسلسل الزمني ، حيث كانت سنة 2015 من أصعب السنوات التي عاشتها ليبيا منذ الإطاحة بنظام العقيد الليبي معمر القذافي لكثرة الحروب و قلة الاستقرار بين مختلف مكونات الطيف الليبي، إضافة إلى مراوحة الحل السياسي مكانه بدون أي تقدم ملموس.

ورثت سنة 2015 ما تركته سنة 2014 حكومتان وبرلمانان، حكومة الأزمة المعترف بها دوليا برئاسة حكومة عبد الله الثني ومقرها بمدينة طبرق في أقصى شرق ليبيا، وحكومة الإنقاذ الوطني تداول على رئاستها رئيسا حكومة آخرها حكومة خليفة الغويل ومقرها بالعاصمة طرابلس، أما بالنسبة للجسمين التشريعين فنجد البرلمان المنتخب ومقره في الشرق، والمؤتمر الوطني العام مقره في طرابلس.

في منتصف شهر جانفي من سنة 2015 و بجنيف تم استئناف جلسات الحوار الليبي و تم تحديد أربعة مسارات موازية وداعمة للحوار الرئيسي بين أطراف الأزمة الرئيسيين.

في الأسبوع الأخير من شهر جانفي تمكنت الجولة الثانية للحوار الليبي في جنيف على مناقشة المشاركين تشكيل حكومة موحدة، وتعزيز تدابير بناء الثقة ومكان انعقاد جولات الحوار المقبلة[247].

في شهر فيفري و بمشاركة ممثلين عن المؤتمر الوطني العام، تمت مناقشة آليات وجدول الأعمال والمشاركين في الحوار، في 20 فيفري تعلن بعثة الأمم المتحدة استئناف جلسات الحوار السياسي الليبي إلى المغرب.

---

[246]- محمود علوش: مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا – المعهد المصري للدراسات تاريخ النشر 2017/10/02 .المرجع السابق.

[247]- محمود علوش: مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا – المعهد المصري للدراسات تاريخ النشر 2017/10/02

بتاريخ 5 مارس استئناف الحوار الليبي في الصخيرات لمناقشة تشكيل حكومة توافقية ومعالجة الوضع الأمني بمشاركة ممثلين عن مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام وشخصيات مستقلة ، في 24 من نفس الشهر أعلن مبعوث الأمم المتحدة برناردينو ليون خلال مؤتمر صحفي أن مسودة الاتفاق السياسي تضمنت تشكيل مجلس رئاسي لها يضم رئيس الوزراء ونائبين يتم اختيارهم من المستقلين، ومجلس النواب هو السلطة التشريعية ومجلس الدولة هو أعلى هيئة استشارية ومجلس للأمن القومي ومجلس أعلى للمحليات، أما في 25 مارس قامت بعثة الأمم المتحدة بنشر المسودة الثانية للاتفاق السياسي، وتضمنت ما أعلنه ليون خلال المؤتمر الصحفي.

بتاريخ 26 أفريل تم نشر المسودة الثالثة للاتفاق السياسي من طرف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، قامت بعثة الأمم المتحدة تسلم أطراف الأزمة الرئيسيين مسودة رابعة للاتفاق السياسي بتاريخ 20 ماي 2015.

بتاريخ 3 جوان ممثلو الأحزاب والقادة والنشطاء السياسيون يجتمعون للمرة الثالثة في الجزائر ، أما في 9 جوان انطلقت الجولة الخامسة من الحوار الليبي في الصخيرات بمشاركة ضمت إلى جانب الأطراف الرئيسية ممثلين عن المجالس البلدية، في اليوم الموالي المشاركون في الحوار يجتمعون بممثلين عن المجتمع الدولي في برلين، بعد يومين أطراف الحوار الليبي يوقعون على مسودة الاتفاق السياسي الخامسة ، بعد أسبوع من التاريخ الأخير أي 19 جويلية الاتحاد الأوروبي يلوّح بفرض عقوبات على مُعرقلي الحوار في ليبيـــــــــــا بتاريخ 31 جويلية اجتمع مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا برناردينو ليون مع ممثلين عن المؤتمر الوطني العام في الجزائر[248].

بتاريخ 10 أوت الحوار الليبي يعود إلى جنيف بمشاركة موسعة بعد عودة المؤتمر الوطني للحوار، في أواخر الشهر عاد الحوار إلى الصخيرات لمناقشة تشكيل الحكومة .

بتاريخ 1 سبتمبر برناردينو ليون يلتقي ممثلين عن المؤتمر في إسطنبول لبحث سبل المضي قدمًا في عملية الحوار، ليعود هذا الأخير من جديد إلى جنيف بتاريخ 3 سبتمبر بمشاركة واسعة للتأكيد على تشكيل حكومة الوفاق الوطني، والاتفاق على الترتيبات الأمنية و تزامنً لك مع عقد الانتخابات المحلية في المغرب[249].

[248]- محمود علوش، مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا- المعهد المصري و الدراسات المرجع السابق.

[249]-أكرم النبي : الثورة التونسية نتائج و تحديات في الأفق ماخوذ عن الرابط.WWW.ALHAYAT.COM/.../11-11-2014 .

في بداية شهر أكتوبر مجلس الأمن الدولي يعقد اجتماعًا رفيع المستوى حول ليبيا بحضور أطراف الأزمة في البلاد، وممثلين عن أكثر من 30 دولة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، ويدعو الليبيين إلى سرعة إنجاز الاتفاق السياسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

بتاريخ 8 أكتوبر أعلن ليون عن تشكيل حكومة التوافق المقترحة برئاسة فائز السراج ونوابه أحمد معيتيق وموسى الكوني وفتحي المجبري، وعبد الرحمن السويحلي لمجلس رئاسة الدولة وفتحي باشاغا رئيسًا لمجلس الأمن القومي.

بتاريخ 16 ديسمبر يتم توقيع اتفاق بين طرفي الصراع بمدينة الصخيرات المغربية برعاية أممية وبحضور ممثلين عن عدة دول من إفريقيا وأوروبا.

أمام كل الأحداث التي حدثت في تونس و ليبيا و الصعوبات و العوائق التي اعترضت المسار الانتقالي بين النجاح و الإخفاق ، يمكن القول أن تونس تمكنت إلى حد ما من السيطرة على الوضع و تجنب الانفلات الأمني مما تلاه تحقيق نتائج إيجابية في مسارها الانتقالي، عكس ليبيا التي وقعت في فخ الانفلات الأمني بظهور ميليشيا مسلحة و الاشتباك المسلح فيما بينها على قيادة السلطة ، وعليه فان مستقبل تونس و ليبيا لازال غامضا خاصة ليبيا التي دخلت في دائرة الحرب الأهلية و هذا ما سنتعرف عليه من خلال السيناريوهات حول مستقبل البلدين.

**المطلب الثالث: سيناريوهات حول مستقبل تونس و ليبيا.**

بالمقارنة مع المسارات الانتقالية التي تسلكها ليبيا فانه يمكن القول أن **تونس** تمكنت من قطع الأشواط الأكثر تعقيدا وأنها في طريقها إلى تحقيق ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي، فهي تمتلك كل المقومات لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي، فالمسار السياسي الذي بدأ بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي وإقامة المؤسسات الانتقالية سيفضي في غضون أشهر قليلة إلى كتابة دستور جديد للبلاد، وتنظيم أول انتخابات رئاسية وتشريعية تطوي صفحة المرحلة الانتقالية وتنقل تونس إلى وضع جديد يرتكز على مبادئ الديمقراطية و ضمان الحريات و الحقوق و المشاركة السياسية و حقوق الإنسان.

فعلا تمكنت تونس من إجراء الانتخابات و صياغة دستور جديد للبلاد بعد عناء كبير و تمكنت أيضا من احتواء الوضع و تجنب الانفلات الأمني[250] .

لمواصلة تونس لمسارها الانتقالي و النجاح لا بد لها أو لحكام تونس الجدد في إيجاد توازن بين القوى وبين التطلّعات المتعارضة و الاهتمام بالمستويَين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال إصلاح النظام

[250]- ا اكرم النبي : الثورة التونسية نتائج و تحديات في الأفق مأخوذ عن الرابط:WWW.ALHAYAT.COM/.../11-11-2014

المالي والضريبي، وتعزيز نظام الرعاية الاجتماعية، والحدّ من الاختلالات الجهوية. بين المناطق الساحلية و المناطق الأخرى التي انتشر فيها الفقر و البطالة من خلال إعادة تقييم سياسات التنمية الجهوية وتوزيع الموارد بشكلٍ عادل على مناطق تونس الداخلية المهمّشة والمناطق الجنوبية.

كما ينبغي أن تترافق الجهود المبذولة للحدّ من التطرف العنيف ووقف التهريب العابر للحدود، مع التأهيل المهني لأجهزة الأمن. إذ يشكّل قطاع الأمن الذي لم يتم إصلاحه عائقاً أمام الديمقراطية والأمن والتنمية المستدامة. إذ يشكّل الاعتداء على المتحف الوطني في باردو ضربةً موجعةً لبلد يعتمد إلى حدّ كبير على السياحة.

السيد سيريل غريسلان كاري خبير ومستشار دولي من أصول تونسية في نظرته لمستقبل تونس بعد الثورة وذلك في كتابه الصادر حديثا تحت عنوان "الحرب القادمة في تونس : المعارك الخمس لتحقيق النصر[251]."

يرى أن تونس أمام رهان بربح خمس معارك يتعين عليها كسبها ، وتتمثل المعركة الأولى في النهوض بالاقتصاد من خلال إحداث 500 ألف موطن شغل مشيرا إلى أنه لا يمكن تحقيق هذه المعركة إلا عبر تطوير قطاع الخدمات وبالخصوص الأنشطة غير المقيمة والسياحة الطبية والخدمات الجمعياتية[252]، أما المعركة الثانية تهتم بتطوير نظام التعليم والتكوين وتشجيع التعاون مع الدول الشريكة بهدف تبادل الخبرات في المجال، المعركة التالية تتعلق بإعادة توزيع الثروات بين مختلف الجهات والشرائح الاجتماعية مما يستوجب حسب وجهة نظره مراجعة النظام الجبائي وإحداث صندوق للأجيال القادمة و المعركة الأخيرة فخصصها الكاتب إلى المجال السياسي مؤكدا قدرة التونسيين على تسخير الوسائل التي تخول لهم حكم البلاد شريطة التعويل على الموارد البشرية.

أما الباحث المتخصص في شئون الشرق الأوسط دنيس بوشار، فيرى أربعة سيناريوهات للمستقبل القريب في تونس:

- **السيناريو الأول:**

—بعد تشكيل الحكومة الجديدة، صياغة الدستور والذهاب لانتخابات تشريعية في أكتوبر أو نوفمبر 2013 ثم انتخابات رئاسية.

[251]-. الحرب القادمة في تونس... كتاب جديد يحدد مستقبل تونس بعد الثورة، تاريخ النشر 09-10-2011 مأخوذ عن الرابط: WWW.CARNEIGER.NET.ORG/2015/04/02/ A

-.هزيمة النهضة في الانتخابات هزيمة طفيفة، وانتصارا لتحالف نداء تونس والجبهة الشعبية (تحالف ليبرالي-تقدمي)[253]

-قبول النهضة باللعبة الديمقراطية وقيادة المعارضة.

- **السيناريو الثاني:**

-تبقى النهضة في الحكم وتتخلى عن حقائب الداخلية والعدل

-صياغة دستور بروح إسلامية، لا يفوز بأغلبية نواب التأسيسي وإنما يفوز بأغلبية طفيفة عن طريق استفتاء شعبي.

-تفوز النهضة بأغلبية طفيفة بدعم أحزاب سلفية.

-البدء في عملية أسلمة للدولة.

- **السيناريو الثالث:**

-استمرار المعارضة في تصعيد ضغطها واحتجاجاتها

-تنامي قوة رابطات حماية الثورة

-الدخول في دوامة عنف وفوضى

-استقطاب ثنائي حاد

-انهيار تماسك الدولة.

- **السيناريو الرابع:**

-المصادقة بسرعة على الدستور نتيجة رغبة مشتركة بين طرفي المعادلة للوصول إلى توافقات

-فوز النهضة في الانتخابات بفارق طفيف.

-تشكيل حكومة ائتلافية جديدة.

-اختيار رئيس حكومة توافقي يسعى لتعزيز الإصلاحات الهيكلية الضرورية.

ويواصل أن تونس دولة يبقى فيها التدين والمحافظة الاجتماعية عاملا قويا جدا. والتعلق الشديد بقيم الإسلام في نموذجه الوسطي يبقى مسألة مرجعية لغالبية الشعب.

-الفوارق الاجتماعية بين جهات الداخل وجهات الساحل ما زالت حادة. ومحاربة هذه الفوارق الاجتماعية يجب أن تكون أولوية أي حكومة تقود الدولة[254]

[253]- التجربة التونسية –سبع سنوات إلى ثورة تونس ...2018 لاستكمال إرساء المؤسسات و القوانين مأخوذ عن الرابط https://www.alaraby.co.uk/...2018 17-12-2017.

[254]- التجربة التونسية –سبع سنوات إلى ثورة تونس ...2018 لاستكمال إرساء المؤسسات و القوانين مأخوذ عن الرابط https://www.alaraby.co.uk/...2018 17-12-2017، مرجع سبق ذكره.

مضيفا انه تتميز تونس عن باقي دول الربيع العربي بعدة خصائص تؤهلها لنجاح انتقالها الديموقراطي: نخبة ذات كفاءة، طبقة وسطى هامة، مجتمع مدني قوي وملتزم رصـــــــــــــــــيد اجتماعي جيد، عدد كبير من حاملي الشهادات الجامعية المستعدين للدخول في الحياة الاقتصادية النشيطة. خطاب إسلامي وسطي.. نموذج اقتصادي قابل للحياة.. انفتاح حقيقي على العالم.

لمستقبل تونس يرى رئيس تحرير مجلة "شرق غرب" جون إيف مواسرون إلى أن فشـــــــل تونس في العملية الانتقالية نحو الديمقراطية، سيؤثر على بقية الدول، و أن نجاح تونس في هـــــــــذا الانتقال الديمقراطي كان سياسيا، و ليس اقتصادي، أي أن المشاكل التي يواجهـــها الشعب كالبطالة والفقر وفقدان الأمل بالمستقبل كلها موجودة، وهي التي حفزت وأدت إلى ثورة 2011. و لهـــــــــذا فهو يستبعد سيناريو العودة إلى دولة استبدادية بشكل كبير، وإنما هناك الحنين إلى بلد كان يتمتع بمعدلات تنمية اقتصادية كبيرة ودولة أقوى في الاستقـــــــــــــرار والأمن.

من جهة أخرى يرى مدير مركز تونس للسياسات الدكتور أحمد إدريس[255] إن الحوار البناء قد يكون بديلا ناجحا عن التوافق وعندما يكون هذا الأخير غير بناء فإنه يصبح حجر عثرة. مختتما نفس الرأي السابق التونسيين لا يريدون عودة الاستبداد، واعون بأهمية الحرية ولا يريدون الفوضى و إنما يطالبون بالحقوق الاجتماعية و الاقتصادية .

**ليبيا :**

عرفت ليبيا فوضى في المشهد السياسي و انقسامات قبلية و ظهور الميليشيات المسلحة و كل أطراف النزاع بات يحضر للاستيلاء على السلطة و منابع النفط باعتبارها المصدر الأساسي في اقتصاد ليبيا و هكذا بات مستقبل ليبيا غامضا و لا ينبئ بالأحسن أو الاتفاق على إرساء أسس الديمقراطية رغم الجهود التي سعت إليها الدول العربية أو الدولية لوقف الصراع و اللجوء إلى الحوار غير أن ذلك لم يجد نفعا.

إن استمرار الوضع القائم ينطوي على أخطار كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي خاصة التقسيم وعسكرة الدولة ينطويان على أخطار أكبر على مستقبل الوضع في ليبيا، ويهددان بصورة أكبر أمن دول الجوار واستقرار المنطقة.

[255]- ليبيا المستقبل: كتاب جديد ... يرصد معوقات إدارة الصراع ديمقراطيا في ليبيا تاريخ النشر 2017/04/09 الساعة 16:07 مأخوذ عن الرابط: WWW.LIBYA-AL-MOSTAKBAL.ORG/.../.(كتاب : معضلة الديمقراطية في ليبيا للكاتب ماجد البرهومي ، عن دار الآفاق) 2017

تم إجراء خمس جولات للحوار[256] بين أطراف النزاع الليبي تم من خلالها الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة برئاسة فايز السراج بتاريخ 2015/4/15 بالمغرب المعترف به دوليا، غير انه فشل في السيطرة على الوضع السياسي و الأمني بفرض سيادة الدولة فهناك ميليشيات طرابلس التي تسيطر على العاصمة وتدين بالولاء لخليفة الغويل، وهناك المشير خليفة حفتر قائد الجيش الليبي الذي استطاع فرض سيطرته على بنغازي ومعظم حقول النفط، مما زاد الوضع سوءا و توترا، فكل طرف يريد إملاء شروطه والحصول على كل شيء بما أنه صاحب الشرعية المطلقة.

كما انه تم الفشل في السيطرة على الوضع الأمني من قبل الحكومة الليبية السابقة فيفي الشرق برئاسة عبد الله الثني الذي أوكل لوزارة الدفاع مهمة بناء الأجهزة الأمنية فـــيظل وجود تيارين رئيسيين بالحكومة هما تيار تحالف القوى الوطنية ذو التوجه الليبرالي وتيار القوى الإسلامية كونها هي الأخرى كانت تخضع لنفوذ وزير الدفاع في تلك الفترة أسامة الجويلي تيار القوى الوطنية من جهة، ووكيل وزارة الدفاع خالد الشرف التيار الإسلامي من جهة أخرى .

رغم كل المحاولات التي بوشرت في شان القضية الليبية و في ظل الانقسام و الفوضى السياسية لمحاولة جبر الخواطر و الاتفاق على موقف يخرج ليبيا من الواقع المعاش إلى المصالحة الوطنية فيما بين الفئات المنقسمة و تشبتها بمصالحها الحزبية و الذاتية على حساب المصلحة العامة العليا، وهو ما جسده تسيير البلاد بجهازين تشريعيين وتنفيذيين متنافسين، برلمان وحكومة مستقلة في الشرق الليبي يرأسها عبدالله الثني وتدعمها قوات المشير خليفة حفتر، يقابلها حكومة الوفاق الوطني في طرابلس الغرب يقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات فائز السراج، وتدعمها تشكيلات عسكرية مختلفة، أضافت المزيد من الانقسام والتعقيد على الموقف الليبي المصالحة الوطنية[257]، و هذا الفشل يمكن إرجاعه إلى الأسباب التالية:

- عدم وجود سيادة حقيقية للدولة الليبية تعبر عن الإرادة الحرة للحكومة الليبية في سيطرتها على الوضع ضمن معطيات الوضع السائد.

[256]- زاهي المغيربي و نجيب الحصادي: التحول الديمقراطي في ليبيا تحديات و مالات و فرص ، الرابط:
HTTPS://WWWW.POLITIC-DZ0COM/.../ALTXR-ALDIMACRATI-FI-LIBYA-ALGZ..3/02/2011

[257]- عبد اللطيف حجازي : صراع ممتد :مستقبل تسوية الأزمة الليبية في عام 2018 تاريخ النشر 2018/02/13 مأخوذ عن الرابط. HTTPS:// www FUTUR:

- تغليب القوى والأحزاب السياسية الليبية للمصلحة الحزبية على حساب المصلحة العامة العليا مما زاد في حدة الخلاف بين الطرفين بسبب الخلافات السياسية و الأيديولوجية و تباين المصالح مما اوجد إشكالا في إيجاد حل للتوافق بينهما.
- غياب الثقة المتبادلة بين الطرفين، وهو ما يدفع كل طرف إلى تجنب تقديم تنازلات تفضي إلى مصالحة وطنية شاملة.

أمام هذه الظروف و الأزمات بات مستقبل البلاد يتأثر أكثر بما نجم عن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان التي جعلت مناطق تعيش حالة عداء مستمر مع مناطق أخرى، خصوصاً بين مصراته وتاورغاء، الأمر الذي جعل بناء الدولة الجديدة مرهونا بمواجهة التحديات السابقة رغم كل الجهودات التي بدلت من طرف الدول العربية و الدولية من اجل إيجاد الحلول للمصالحة الوطنية و التوافق بين الأطراف أو الفرقاء في ليبيا غير أن ذلك باء بالفشل و لا زالت الأحداث نفسها تخيم على ليبيا إما لأسباب تتعلق باختلاف الرؤى، أو بسبب العنـــــــــــادالسياسي فيما بينها من جهة أخرى مازال تحقيق هدف تغليب المصلحة العليا على المصالح الخاصة بعيد عن التحقق ما يفسر تشّبث كل طرف بإستراتيجية التنافر مع الآخر لما يحققه له ذلك من مكاسب[258].

إن إصرار الأطراف الصراع الليبي على موقفها في التشبث برأيها و تطلعاتها المحسوبة على حساب المصلحة الوطنية أو إرساء مبادئ الديمقراطية سيؤدي حتما إلى عدم الثقة في الخيار الديمقراطي، وتقسيم البلاد أو انفصال بعض أقاليمها، والغزو الأجنبي أو الوصاية الأممية، والدولة الفاشلة و هذا أسوء ما توصل إليه البلاد و هذا ما يكرس الفشل في تبني رؤية شاملة وواضحة لمستقبل البلاد و تشكيل قوات مسلحة ومؤسسات أمنية تفرض هيبة الدولة، الفشل في صياغة دستور توافقي و بناء دولة بكل مؤسساتها و بمختلف مجالاتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المتتبع للأحداث الليبية يجد أنها على حافة الهاوية فالمنطقة الشرقية تقع تحت سيطرة تحالف مدني، ومقره طبرق. أما في المنطقة الغربية، فالسيطرة فيها لخليط من الجماعات في طرابلس ومصراتة، وتدعمها ميلشيات إسلامية متشددة. ويوجد في ليبيا الآن حكومتان متصارعتان، وبرلمانان، ومجموعتان تتنازعان السيطرة على المصرف المركزي ومؤسسة النفط، كما سبق لنا الذكر إضافة إلى هذا لا يوجد جيش وطني أو شرطة وطنية فاعلة، كما

[258]- زاهي المغيربي و نجيب الحصادي: التحول الديمقراطي في ليبيا تحديات و مالات و فرص ، الرابط: HTTPS://WWWW.POLITIC-DZ0COM/.../ALTXR-ALDIMACRATI-FI-LIBYA-.ALGZ..3/02/2011

أن هناك مجموعات من الميلشيات التي تمارس الإرهاب ضد مواطني ليبيا وتنهب ما تبقى من ثروة البلاد[259].

إن نجاح المصالحة بين الأطراف يعتمد على الأطراف المعنية نفسها و استعدادها للتنازل و التضحية من اجل السلم الاجتماعي والتنمية والاستقرار والوحدة الوطنية، والتخلص من إرث القذافي على كل المستويات و في حالة العكس سيؤدي إلى تدمر البلد ومستقبلها.

إن الأحداث التي مرت بها و لا تزال قائمة و لم يتم الحزم و الفصل فيها بين الفرقاء الليبيين جعلت الأوضاع تتعدى الحدود الداخلية إلى الحدود الإقليمية و الدولية و باتت هذه الأوضاع تشكل خطرا على الأمة العربية و الدولية و بهذا سنتطرق إلى الأزمة الليبية و تداعياتها على المستوى الإقليمي و الدولي.

**أولا: على الصعيد الدولي[260]:**

إن الأوضاع في ليبيا جعلت الأمم المتحدة تتدخل من خلال صدور قراري مجلس الأمن رقمي 1970 و1973 بشأن الحالة الليبية (ومضمونهما إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية)، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسئولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف، و تم تدخل حلف الناتو في الشأن الداخلي لليبيا، ووافقت أمريكا على قرار مجلس الأمن و سارعت هي الأخرى بالتدخل عسكريا، و يرجع التدخل الدولي في شؤون ليبيا إلى وفرة الأراضي الليبية على حقول النفط و هذا ما يفسر تدخل أمريكا وفرنسا وبريطانيا بخصوص المشاركة في الثورة ضمن التحالفات العسكرية الغربية (الناتو).

**ثانيا: على الصعيد الإقليمي[261]:**

يخلق الوضع الداخلي الليبي الحالي – نتيجة الحرب القبلية بين مجموعة من القبائل الراغبة في السيطرة على المؤسسات النفطية – بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار

---

[259]- ليبيا المستقبل – تونس و ليبيا تناقش المسار السياسي و تأثيره على التحول الديمقراطي في البلدين بتاريخ 18-07-2017 12:06 مأخوذ عن الرابط www.libya almostakbal.org/keyword h3 html

[260]- نور أوعلي- الأزمة الليبية و تداعياتها على الصعيد الدولي تاريخ النشر 30-12-2013 مأخوذ عن الرابط www.star times.com/f.aspx ?t=33733818.

[261]- ليبيا المستقبل – تونس و ليبيا تناقش المسار السياسي و تأثيره على التحول الديمقراطي في البلدين، المرجع السابق.

الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، تخوفا لدى دول الجوار فمصر تعاني من تدفق الأسلحة المهربة وقد سبقت وأن ألقت القبض على بعض الجماعات النشيطة في هذا المجال، ولا يختلف الحال في الجزائر بحيث سبق لمتشددين إسلاميين الإستيلاء على مجمع (آن أمناس) للغاز الطبيعي، أما المغرب، فان تهريب السلاح يثير تخوفها خاصة في ظل النزاع المفتعل بينها و بين جبهة البوليساريو، الأمر الذي يهدد استقرار الجنوب، كما أن هذه الظاهرة المتنامية باتت تجارة رائجة في ليبيا طالت دولا إفريقية متعددة، الأمر الذي أدى إلى زعزعة البلاد ومساعدة بعض الجماعات الجهادية داخل هذا البلد من فرض سيطرتها على الأراضي الواقعة في شمالها، ولقد سبق للأمم المتحدة أن حذرت من وصول أسلحة ليبية إلى جماعة (بوكو حرام) المتشددة في نيجيريا، علما أن هذه الجماعة تقيم علاقات قوية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، النيجر هي الأخرى يشكل عليها النزاع الليبي خطرا في ظل رفضها تسليم "الساعدي" إلى ليبيا لغياب بنية قضائية عادلة، و هذا يجعل البلد خطرا على نفسها وعلى جوارها، خاصة دول الساحل والصحراء من مصر شرقا إلى سواحل المحيط الأطلسي غربا.

أما عن موقف الدول العربية من هذه الأزمة كان في بدايته محتشما و ذلك لاحتمال سيطرة القذافي على الوضع غير أن تأزم الأوضاع بليبيا أعطى رأيا آخر خاصة و أنها أصبحت خطرا إقليميا على دول الجوار و هكذا سنتعرف على موقف جامعة الدول العربية من الأزمة، و الدول العربية.

**أولا- موقف جامعة الدول العربية:**

كان موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية مختلفا عن نظيراتها كل من تونس و مصر، حيث انحازت الجامعة إلى الثوار ضد النظام و اتخذت قرارا في 12 مارس 2011 بالموافقة على فرض حظر جوي على ليبيا من أجل حماية المدنيين، كما مهد موقف الجامعة العربية الطريق لإصدار قرار مجلس الأمن رقم 1973 القاضي بتدخل قوات حلف الشمال الأطلسي، وتخويلهم صلاحية فرض الحظر الجوي ومراقبة نجاعته[262].

تم عقد اجتماع طارئ حول الأوضاع الليبية شهد انقساما حيث أن دول مجلس التعاون الخليجي وافقت على فرض الحظر الجوي في ليبيا بينما رفضت ذلك كل من الجزائر وسوريا والسودان واليمن، وخرج هذا الجمع في آخر المطاف بالموافقة على فرض الحظر على ليبيا، فقد قال وزير خارجية سلطنة عمان "يوسف بن علوي" الذي ترأس الاجتماع في مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام للجامعة "عمرو موسى": إن الدول العربية توافقت على قرار فرض الحظر الجوي على ليبيا، ورفضت في

[262]- ليبيا المستقبل – تونس و ليبيا تناقش المسار السياسي و تأثيره على التحول الديمقراطي في البلدين، المرجع السابق.

الوقت نفسه أي شكل من أشكال التدخل العسكري البري، حيث أكد "بن علوي" أن هذا الحظر ينتهي بانتهاء الأزمة الليبية.

كما تم تقديم المساعدات العاجلة للشعب الليبي عونا لهم على الصمود في وجه الاعتداءات التي يتعرضون لها من طرف وزراء الخارجية العرب، و تم فتح قنوات اتصال مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، وأكد "عمرو موسى" أن تعرض الشعب الليبي لانتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة من قتل المدنيين والتحريض على أعمال العنف والعدوان من طرف السلطات الليبية يفقدها الشرعية، كما أوضح أن قرار مجلس الجامعة بفرض حظر جوي على الأجواء الليبية لا يعني التدخل العسكري بأي حال من الأحوال، و مجلس الأمن الدولي الذي له أن يقرر ما يراه طبقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا، حيث اعتبر "موسى" أن الحظر الجوي لا يعدو أن يكون عملية وقائية وليست عسكرية و هو مراعاة السيادة والسلامة لدول الجوار.

والموقف الذي اتخذته الجامعة بشأن الحظر الجوي متوافق إلى حد كبير مع المطلب العربي الشعبي، و ذلك لمطالبة مئات المواطنين العرب عن طريق تظاهرات أمام مقر الجامعة الدول العربية لمطالبة المجتمع الدولي بفرض حظر جوي على ليبيا، من جهة أخرى فان المتظاهرين والثوار في ليبيا كانوا يرددون هتافات تطالب بالتدخل الأجنبي الفوري لتحريرهم من رصاص النظام.

**ثانيا – موقف الدول العربية:**

تباينت ردود الفعل العربية بشأن الأزمة الليبية، فقد قاموا بسحب السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام الليبي، و اختلفت الآراء حول الأزمة الليبية[263]:

01- **قطر:** صرح مسؤول في الخارجية القطرية في 21 فبراير 2011 عن بالغ حزنها عن الأوضاع في ليبيا و خاصة استيائها و إدانتها لاستخدام القوة، وتطالب السلطات الليبية بالتوقف عن ذلك العمل حقنا للدماء، أما عن رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها "محمد بن جاسم" في 23 فبراير 2011 أنه يرفض استخدام القوة ضد المتظاهرين داعيا إلى ضرورة وقف العنف بأسرع وقت ممكن، بدوره أمير دولة قطر "الشيخ محمد بن خليفة الثاني" دعى العقيد "معمر القذافي" في وقف العنف و إيجاد الحل للوضع في ليبيا.

[263]- نور أوعلي- الأزمة الليبية و تداعياتها على الصعيد الدولي، المرجع السابق.

02- **الدولة الفلسطينية:** صرحت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في 22 فبراير 2011 بإدانتها و استنكارها لاستخدام العنف ضد المتظاهرين سلميا .

03- **الجزائر:** أعلنت السلطات الجزائرية حالة من التأهب القصوى تحسبا لأي طارئ في ظل الصراعات التي تشهدها ليبيا.

04- **الحكومة الأردنية:** في 22 فبراير 2011 عبرت عن رفضها في استخدام العنف و استهداف المدنيين .

05- **موريتانيا:** عبرت عن تخوفها من الأوضاع الليبية و طالبت بوضع حد بالإستخدام المفرط للقوة، كما دعت الأطراف إلى ضبط النفس وتحكيم العقل وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل .

06- **مصر:** فقد أكد وزير خارجيتها المؤقت "أحمد بوالغيط" يوم الأحد 27 فبراير 2011: أن الحكومة المصرية لا تدعم أي خيار يؤدي إلى التدخل بالشؤون الليبية الداخلية عسكريا، لكنه طالب بوقف العنف و إجلاء المصريين العاملين بليبيا.

07- **المغرب** : فقد تدخل في الأزمة باعتباره عضوا داخل مجلس الأمن الدولي، وإن كان تناوله للموضوع فيه حذر شديد على المستوى الإعلامي.

08- **الإتحاد المغاربي:** لم يتخذ أي موقف اتجاه الأزمة، أما **منظمة المؤتمر الإسلامي، الإتحاد العالم لعلماء المسلمين** فعبرا عن رفضهما لتعرض الشعب الليبي إلى العنف[264] .

264- https://politics-dz.com/.../alt hul-aldimocrti-fi-liby-algz-alam دراسة التحول الديمقراطي في ليبيا الجزء 1.2.3 مأخوذ عن الرابط 3/2/2018.

**خلاصة:**

في خاتمة الفصل يمكن التوصل إلى كلا التجربتين التونسية و الليبية تشابهتا في كونهما انتفاضات قامت على السلم من اجل المطالبة بالحقوق و الحريات و ترسيخ الديمقراطية و القضاء على النظام التسلطي إلا أن الانتفاضة الليبية أخذت منحنى آخر تحدثت فيه لغة السلاح لحسم و تسوية الأوضاع بالإضافة إلى الانقسامات و ظهور الميليشيات المسلحة المتصارع فيما بينها على السيطرة على اكبر قدر من السلطة و منابع النفط.

تمكن كلا التجربتين في بادئ الأمر من السيطرة على الوضع بإجراء انتخابات لتعيين الحكومة و صياغة الدستور غير أن ليبيا عكس تونس أخفقت في تحقيق هذه المرحلة و فشلت في السيطرة عن الوضع السياسي و الأمني بفشل الحكومات المعينة و انقسامها الداخلي و الصراع بين القوى السياسية المختلفة باستخدام السلاح.

**أوجه الاختلاف[265]:**

إن ليبيا أخذت مسارا مختلفا عن تونس واختلفت عنها في العديد من الأوجه كما يلي:

- اختلاف درجة مأسسة القوات المسلحة في تونس، وليبيا فقد اتسمت المؤسسة العسكرية في تونس خلافا لليبيا، بدرجة عالية من المهنية والانضباطية، والتزمت بالحياد تجاه الصراع الدائر .

إن النظام الليبي استخدم كل أدوات القمع والعنف المتوفرة لديه للقضاء على الانتفاضة الشعبية، ما أدى إلي عسكرة هذه الانتفاضة وتحولها إلى حرب مسلحة طويلة. ولقد أثر ذلك على سلاسة المرحلة الانتقالية وعلى مدتها، بعكس الحالة التونسية.

إن الأوضاع في ليبيا استدعت تدخل أجنبي استخدم القوة مما زاد الوضع سوءا و كان التدخل مباشرا عكس تونس فانه غير مباشر واستخدم القوة الناعمة.

اختلاف التجربة السياسية والحزبية في البلدين على دور النخب والأحزاب السياسية في الانتفاضات الشعبية ففي تونس احتواء المشهد السياسي و الهيمنة علي العملية الانتقالية من خلال اتخاذها مسار توافقي بن التيار الإسلامي و التيار اللبيرالي أخرج البلاد بكل سلاسة من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة البناء الديمقراطي. أما في ليبيا، وبسبب حداثة التجربة الحزبية وهشاشة المجتمع المدني وضعف

عملية المأسسة ووهن المؤسسة العسكرية، لم يمتلك أي من الأطراف القوة التي تمكنه من حسم الصراع لصالحه.

وهكذا فانه لا بد من مراجعة الفرقاء الليبيين لأهدافهم وطموحاتهم و تغليب المصلحة الوطنية للتوصل إلى توافق سياسي فيما بينهم على أرضية اتفاق الصخيرات مما يؤدي إلى انتخابات جديدة في ليبيا .

# خاتمة

إن موضوع التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي موضوع شائك و معقد و هو حديث الساعة و ذلك إن الدراسات الغربية استثنت الدول العربية من قيامها بالنهوض و المطالبة بالتغيير و أنها استسلمت للأنظمة الاستبدادية ، غير أن ما حدث في أواخر سنة 2010 و بداية 2011 انطلاقا من دولة تونس التي كان من أسباب قيام الثورة بها هو إضرام الشاب البوعزيزي النار بجسده تعبيرا عن سخطه عن الأوضاع الاجتماعية و الإهانة التي تلقاها بمصادرة عربته التي يقتات منها.

أما ليبيا فكانت انطلاقة الثورة بها راجعة إلى ما يعرف بانتشار العدوى، فنجاح التونسيين في ثورتهم شجع الليبيين على النهوض و المطالبة بتغيير النظام.، حيث من خلال بحثنا المتواضع تبين **أن النظام السياسي التونسي في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة** كان نظاما دكتاتوريا تسلطيا أحكم فيه الرئيس قبضته على كل المؤسسات الدولة ، كما قام بمنع و كبت الحريات ومنع النشاط السياسي و إن كان ظاهريا نظاما ديمقراطيا، تعز فيه حقوق الإنسان والمشاركة السياسية، لم يتوقف الرئيس الراحل عند هذا الحد بل قام بانتهاك حقوق الإنسان و استعمال العنف في مواجهة الشعب ، واستيلائه على موارد البلاد، وعدم التوزيع العادل للثروات، بالإضافة تردي الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية.

كما قام ببسط يده على الأجهزة الأمنية للتدخل في جميع مفاصل حياة التونسيين السياسيين،وكان متفتحا على الغرب إلى درجة قيامه بمنع تعدد الزوجات ، منع ارتداء الحجاب وغيرها من القوانين.

أما في عهد الرئيس زين العابدين بن علي فلم يختلف عن الرئيس الراحل من حيث تفتحه على الغرب و أحكام سيطرته على أمور البلاد، السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، وتميز بجبروته وانتهاكه لحقوق الإنسان وعدم تساهله مع معارضيه.، كما أنه منع المشاركة السياسية و تعدد الأحزاب و سيطر على مؤسسات الدولة و إن كان يبدو نظامه ظاهريا ديمقراطيا، غير انه كان استبدادي تسلطي و بالرغم من ذدلك فكانت هناك دولة بمؤسساتها عكس ليبيا فلا وجود للدولة و هي عبارة عن نظام من نوع خاص.

بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عهده، وكثر الفساد خلال فترته والمحسوبية بالإضافة إلى استيلاء عائلته على موارد الدولة والمشاريع و الصفقات.

أما ليبيا عرف مجتمعها بالنظام القبلي، واستغل الرئيس الراحل معمر القذافي الوضع للاهتمام بقبيلة دون أخرى مما جعل هناك انقساما بين القبائل منها الراضية بنظام الرئيس والأخـــــــــــــرى المعادية له.

هو الآخر كان استبداديا احكم سيطرته على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومنع المشاركة السياسية وتعدد الأحزاب، كان الآمر الناهي في البلاد و لم يتساهل مع معارضيه، كما اتخذ لنفسه نظاما خاصا به يختلف عن باقي الأنظمة الدولية و العربية ، كان متشددا بالعروبة و الإسلام عكس الرئيسين السابقين.

إن نظام الحكم في تونس كان شكليا يتميز بالديمقراطية والانفتاح في عهدي الرئيسين الحبيب بورقيبة و زين العابدين بن علي ، مما يعزز المشاركة السياسية و يحترم حقوق الإنسان و يسمح بالمعارضة غير انه من الناحية العملية فحرم الشعب التونسي في كلا العهدين من المشاركة في الحياة السياسية ، و من المعارضة، حيث تتعرض هذه الفئة المعارضة إلى انتهاكات بشعة من السجن و التقتيل و لم يتم التساهل أبدا معها.

أيضا تميزت العلاقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتدخل في الحياة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية، و منع على الشعب التونسي التواصل الاجتماعي و المعارضة و كان نظاما مغلقا.

نفس الأوضاع كانت سائدة في ليبيا فلم يتم التساهل مع المعارضة و لم يفصح المجال للمشاركة السياسية، كانت شخصيته الغالبة في تسيير أمور و شؤون الدولة

مما سبق ذكره يمكن القول أن دوافع التحول الديمقراطي كانت تقريبا الأسباب أو الدوافع التي أدت إلى التحول الديمقراطي في النظامين متشابهة من حيث الأوضاع الاجتماعية بانتشار الفقر و البطـــــــــــــــــــــــــالة والتهميش و الاقتصادية بعدم التوزيع العادل للثروات و الاستيلاء على موارد الدولة و المحسوبية، أما الأسباب السياسية فتمثلت في التضييق على المشاركة السياسية و انتهاكات حقوق الإنسان و السيطرة على شؤون البلاد.

أما عن نتائج التحول الديمقراطي، فهنا الحديث يكون عن مرحلتين، فأثناء الانتفاضة فكانت بدايتها سلمية في كلا البلدين للمطالبة بإسقاط النظام والتغيير لكنها سرعان ما تحولت إلى استعمال العنف غير أن التحول الديمقراطي في تونس استطاع أن ينجح في تحقيق مطالبه، أما في ليبيا قوبل العنف بالعنف إلى درجة انتشار الأسلحة رغم مقتل معمر القذافي.

اما من حيث معيار الانتخابات، فبعد إسقاط النظام وجدت تونس نفسها أمام وضع جديد لترسيخ الديمقراطية، من صياغة دستور و تمكنت من الانتخابات التشريعية و الرئاسية رغم تعرضها إلى

أزمات سياسية إلا أنها تجاوزت تلك الأزمات و استطاعت من خلال الحوار تجنب النتائج الوخيمـــة، و استطاعت بلوغ مراحل التحول الديمقراطي من التحول والانتقال و أخيرا مرحلة الترسيخ رغم العقبات التي اعترضتها، غير أنها لا تزال تشكل خطرا على هذا البلد و استقراره.

في حين ليبيا لم تتمكن من ذلك و استمر العنف بين المؤيدين لنظام الرئيس معمر القذافي والمعارضين، مما استدعى الأمر **التدخل الأجنبي** لحماية المدنيين و رغم سقوط نظام معمر القذافي إلا أن الأمر ازداد سوءا فظهور النظام القبلي و تمسك كل قبيلة بحقها في الحكم تخوفا من تعرضها للتهميش كما في النظام السابق، إلى غاية ظهور ميليشيات مسلحة و ما يعرف بداعش.

باتت الدولة الليبية تشكل خطرا على نفسها أو مجتمعها الداخلي بالإضافة إلى دول الجوار والعالم بانتشار الأسلحة، الهجرة ، الإرهاب، وفشلت الدولة الليبية في تخطي التحول الديمقراطي و دخلت في فوضى و صراعات داخلية لغتها السلاح و تصفية الأمور بالرصاص و ليس الحوار.

أما الحديث عن دور **المجتمع المدني** في التحول الديمقراطي، نظرا للسياسة المتفتحة على الغرب التي اتبعها الرئيس في تونس مكنت من انتشار الوعي الثقافي و السياسي في أوساط الشعب التونسي مما مكنه من تجاوز الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و التطلع إلى الصالح العام بدل الخاص، غير أن ليبيا فكان الطرفين يحبذ مصلحته الخاصة على الصالح العام مما جعل الدولة تفشل في تحولها الديمقراطي.

بعدما تعرفنا عن أسباب ونتائج التحول الديمقراطي في البلدين ، فلا يمكننا إهمال التطرق إلى مستقبلهما خاصة في ظل التغيرات التي طرأت على كلا البلدين، حيث أن تونس كما سبقنا الذكر تمكنت من تخطي مرحلة التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وصياغة دستور، و إن كانت لم تتمكن في الفترة الممتدة ما بين 2011-2015 من السيطرة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى احتجاجات سلمية أحيانا للمطالبة من تسوية الأوضاع وعليه فان نجاح الثورة التونسية في التحول الديمقراطي كان نسبيا، فكان التحول في تونس الى بعيد ما يمكن تسميته بالناجح.

أما ليبيا ففشلت تماما في التحول الديمقراطي و لم تخط أي خطوة اتجاه هذا التحول بل ساد الأوضاع العنف و استعمال القوة و الأسلحة و انتشار الإرهاب و الهجرة، و بهذا أصبحت ليبيا خطرا على نفسها و على من حولها.

**الإقتراحات:**

من خلال موضوع الدراسة نستخلص التوصيات التالية:

**أولا- بالنسبة لتونس:**

- الاستمرار في تعزيز لغة الحوار من أجل حل الأزمات التي تعترض عملية التحول الديمقراطي و كذا موازاة مع مفهوم المواطنة لتفادي أزمات داخلية مستقبلا.
- الحرص على دعوة المؤسسات الدولية كحقوق الإنسان من أجل القيام بدوريات بغرض تفقد مدى الحرص على حماية الحقوق و الحريات.
- أبعاد الجيش من التدخل في الأزمات الداخلية .
- ضرورة اهتمام الإعلام و الاتصال بالأحداث التي تجري في تونس و نقلها بكل احترافية و مصداقية.
- تعزيز المشاركة السياسية لدى فئة الشباب، خاصة انه ليس لديه أي ميول نحو السياسة و هذا من نتائج حكم زين العابدين بن علي.
- لإسراع في إيجاد حلول و لو نسبية للأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية من اجل تدارك عملية التحول الديمقراطي و تجنب الاحتجاجات القائمة من الحين للآخر.
- تعزيز المصلحة الوطنية أو الصالح العام على المصلحة الخاصة.

**ثانيا- بالنسبة لليبيا:**

- ضرورة مراجعة الأوضاع السائدة في ليبيا من طرف الأطراف المتنازعة.
- ضرورة الرجوع إلى آلية الحوار كنموذج عن تونس للوصل إلى حلول مرضية بين الطرفين.
- الانقطاع عن الماضي و البداية من الصفر بالتطلع إلى المستقبل خاصة أن الشعب الليبي نشا في ظل العروبة و الإسلام.
- تقديم كلا الأطراف المتنازعة القليل من التضحيات و التنازلات لخدمة الصالح العام.
- الاهتمام بإنشاء مؤسسات الدولة و إجراء الانتخابات و صياغة الدستور للخروج بالبلاد من الفوضى إلى النظام.

# قائمة المصادر والمراجع

**الكتب باللغة العربية:**

1- أنور محمد فرج: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية –دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية سليمانيا 2007.

2-سامي الحكيم: ثورة ليبيا مكتبة الفرجاني في طرابلس ليبيا الطبعة الأولى مايو / أيار 1981 .

3- سهل الحبيب: المفاهيم الأيديولوجية في مجرى الحراك الثورات العربية ، مقدمات ، الناشر المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات الطبعة الأولى بيروت، كانون الثاني/ يناير 2010، مقدمات في استئناف المشروع النقدي للايديولوجية العربية المعاصرة.

4- أ.د/ شادية فتحي إبراهيم عبد الله: الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، الناشر المركز العلمي للدراسات السياسية الطبعة 2005.

5- عزمي بشارة: الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الطبعة الأولى بيروت كانون الثاني/ يناير 2013.

06- راغب السرحاني: قصة تونس منذ البداية الى ثورة 2011، الطبعة 01، نشر دار أقلام للنشر و التوزيع و الترجمة القاهرة 2011.

7- محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، الطبعة الثالثة دار سراس للنشر/ تونس- التعريب محمد الشاوش –محمد عجينة.

7- وليد حدوق: الثورة التونسية: قراءة في خلفيات الاقتصادية- الاجتماعية ( في مجموعة من المؤلفين) ثورة تونس، الأسباب و السياقات و التحديات.نشر المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة.بيروت الطبعة الأولى 2012.

7- مركز المسبار للدراسات و البحوث : من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين، الإسلام السياسي في تونس الطبعة الثالثة، سبتمبر 2011 مجموعة مؤلفين.

8- : الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الطبعة العربية الأولى/2013.

**المذكرات والأطروحات:**

1- حمزة غول: البعد المتوسطي في سياسة تونس الخارجية

رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعةالجزائر 3 2013.

2- شنوف حياة: أثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة العربي تبسي- تبسة قسم العلوم السياسية2015-2016.

2- عبد الرحمان يوسف سلامة: التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/ 2010، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا.

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين.2016.

3- مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي و الإداري، جمعة بن يوسف بن خدة الجزائر – كلية العلوم السياسية و الإعلام 2009-2010.

4- مولود دحماني : اثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي و محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي : دراسة مقارنة تونس و ليبيا 2011-2015

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية ، الأمن و التعاون 2011-2015.جامعة مولود معمري تيزي وزو.

**المواقع الالكترونية:**

1- أبو الحسن بشير عمر دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و إشكالياته في ظل التغيرات الحالية ، تاريخ النشر 20-08-2014 مأخوذ عن الرابط: WWW.M.AHEWAR.ORG/S

2- أحمد إدريس : الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي ، العدد 6، تاريخ النشر سبتمبر 2011، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية مأخوذ عن الرابط:

.WWW STARTIMES.COM/ FASPX/ FASPX ?T$33733818

3-احمد زيان : سوريا و التحول الديمقراطي بتاريخ 29/ كانون الثاني مأخوذ عن الرابط: HTTPS://WWW.ALJUMHORIA.NET/AR/1278161-HGLVUHGSHTR.

4-ادم يوسف: سبع سنوات على ثورة تونس...2018 لاستكمال إرساء المؤسسات و القوانين تاريخ النشر 17-12-2017 مأخوذ عن الرابط: HTTPS:// WWW.ALARABY.CO.UK/...2018.

5-أكرم النبي : الثورة التونسية نتائج و تحديات في الأفق ض مأخوذ عن الرابط: WWW.ALHAY .COAAT AM/../11-11-2014

6- انوار بوخرص : ساعة الحساب : مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي تاريخ النشر افريل 2015 مأخوذ عن الرابط WWW.CARNEIGER.NET.ORG/2015/ 04/02/ ARPUB 5918

7-الحبيب بولعراس : تاريخ تونس ، أهم التواريخ و الأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة إصدارات 13-01-2010 مأخوذ عن الرابط : HTTPS:// AR –LEADERS.COM TN./ ARTICLE/0272

8-ثائر عياصرة : العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات و الثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009-2011، دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية المجلد 43، ملحق 4-2016 مأخوذ عن الرابط: HTTPS:// JOURNALJU ETU FO/DIRASAT .KOM/ ARTICLE/UNIV/FILE/8111/6916

9-حرمل جبران صالح علي ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع و سيناريوهات المستقبل، الحوار المتمدن العدد 4068) تاريخ النشر 20-04-2013 المحور الثورات و الانتفاضات الجماهيرية مأخوذ عن الرابط:
WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW ARTASP?AID=355

10-د/حسنين توفيق إبراهيم الانتقال الديمقراطي : إطار نظري تاريخ النشر 14-4-2013 مركز الجزيرة للدراسات مأخوذ عن الرابط : //HTTPS

STUDIES.ALJAZEERA.NET/ FILES/ARAB WORLD .DEMOCRACY/2013/G

11- خليدة كعسيس خلاص (أستاذة في العلم السياسية بجامعة تيزي وزو - الجزائر): الربيع بين الثورة و الفوضى، آراء و مناقشات مأخوذ عن الرابط:2011-04-06/536/ID/WRITER/COM.ALWATAN.WWW.

12- د/ خيري عبد الرزاق جاسم النظام السياسي التونسي بعد التغيير مأخوذ عن الرابط: HTTPS:// WWW.IASJ.NET/IASJ?FUNC=FULTEX TEALD=94797

13- دنيا الأمل إسماعيل إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي ، الحوار المتمدن العدد 3061، تاريخ النشر 12-*07-2014 21:26 مأخوذ عن الرابط: WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT//SHOW.ART AS/ ? AID=222083

14- راشد الغنوشي من الثورة إلى الدستور. سياسات عربية دراسات و أوراق تحليلية، العدد 18، كانون الثاني/ يناير 2016 HTTPS://BOOKSTORE.DOHAINS a&TITUE.ORG/P-758.ASPX

15- رشيد لزرق: مسار التحول الديمقراطي في المغرب و ليبيا على ضوء التجارب الدولية ، الحوار المتمدن، العدد 3668 تاريخ النشر 15-03-2012 16:34 مأخوذ عن الرابط: WWW.ALHURRA.ORG/DEBAT/SHOW.ART.ASP?AID=299 154

16- رشيد لزرق- التحول الديمقراطي في التجارب الدولية – مغرس تاريخ النشر: 04-03-2012، مأخوذ عن الرابط: https://www.maghress.com/ lakome/ 12729.

17- رضوان زياد: نظرية التحديث و التحول الديمقراطي تاريخ النشر 21-08-2017 مأخوذ عن الرابط:

HTTPS://WWW.ALHURRZ.COM/A/DEMOCRACY.MODE RNISME.../38528.HTML

18- زاهي المغيربي و د/ نجيب الحصادي : التحول الديمقراطي في ليبيا تحديات و مالأت و فرص مأخوذ عن الرابط HTPS://WWW.POLITICS DZ.COM/.../ ALTX -HUR-ALDIMACRATI-FI-LIBYA ALGZ...3/2/2011-

19- عبد اللطيف حجازي: صراع ممتد :مستقبل تسوية الأزمة الليبية في عام 2018 تاريخ النشر 2018/02/13 مأخوذ عن الرابط:HTTPS:// FUTUR ALJAZEERA.NET/AR/FILES/ARAB WORDDEMOCRACY/2013

20- علي حشاني: السايسة الخارجية التونسية ماذا فعلنا بثوابتها؟- DEPLOMATE TUNISIEN مأخوذ عن الرابط: HTTPS:// WWW.LE DIPLOMATE.TN/05-04-2016

21- علي صبرا : ليبيا بين الماضي الحزين و المستقبل المجهول العدد 7 ، تاريخ النشر فبراير 2017 المنتدى الاشتراكي (لبنان) مأخوذ عن الرابط: PERMANENT REVOLUTION JOURNAL.ORG/AR/NODE

22- كامل عبد الله و محمد الضاوي : حصاد الحالة الليبية 2014 – برلمانان و حكومتان و جبهتان و سقوط الخطوط الحمراء بوابة الوسط، القاهرة تاريخ النشر 30-12-2014 مأخوذ عن الرابط: ALWASAT.LY/NEWS/LIBYA/50776.

23- محمد الهادي شريف : تاريخ تونس ماخوذ عن الموقع: WWW.GOODREADS.COM/BOOK/SHOW/25364613

24- محمد عاشور المهدي : قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا دراسات و مقالات مأخوذ عن الرابط: WWW.SIS.GOV.EG/NEW VR/34/9.HTM.

25- د/ محمد محي الدين (مستشار السياسات الاجتماعية بالمركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة قام بصياغة تقرير المنتدى الدولي): المنتدى الدولي: مسارات التحول الديمقراطي – تقرير موجز حول التجارب الدولية و الدروس المستفادة و الطريق قدما مأخوذ عن الرابط:WWW.CAIRO TRANSITIONS FORUM.INFO.

26- محمود علوش: مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا – المعهد المصري للدراسات تاريخ النشر 2017/10/02 ، مأخوذ عن الرابط HTTPS:// APSS-EG.ORG.

27- نور اوعلي – الأزمة الليبية و تداعياتها على الصعيد الدولي ، تاريخ النشر 30-12-2013، الساعة 22:14 مأخوذ عن الرابط: www.star times .com / f aspx ?t=33733818.

28-عاد سلمان – الأحلاف والتكتلات الدولية الحوار المتمدن المأخوذ عن الرابط www.ahewar.org/débat/show.art asp?=aid=22188

29- هشام دراجي (باحث في العلوم السياسية): العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس تاريخ النشر12-03-2015 مأخوذ عن الرابط: DERRADJI HICHAM.WORD PRESS.COM/2015/03/2012

30- هشام مادريد آليات و عوامل التحول الديمقراطي دراسات و أبحاث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تاريخ النشر 2008: منتدى DZ 30 . مأخوذ عن الرابط MONTADA 30 DZ- JUSTGOO.COM/T-1202TOPIC

31- وحيد عبد المجيد : ليبيا أين الاختلاف عن تونس و مصر- رسالة الإسلام ، تاريخ النشر 17-03-2011 الساعة 01:13 مأخوذ عن الرابط: MAIN.ISLAMMESSAGE.COM/ .NEW PAGE.ASPX ?10=7914

32- أ-يونس مسعودي : التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية قسم العلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان العدد الصفر-مارس 2014 مأخوذ عن الرابط: -ELBAHITH.UNIV .BATNA.DZ/11

33- تونس من بورقيبة لما بعد الثورة – الجزيرة نت مأخوذ عن الرابط: /..WWW.ALJAZEERA.NET/.../EVENTS

34- بعد 59 سنة من إعلانه : هل يحكم تونس النظام الجمهوري ؟/ نون بوست مأخوذ عن الرابط: .WWW. NIIN POST.ORG/CONTENT/13032

35- ملف تونس: حقائق تاريخية و سياسية و اقتصادية و إعلامية ARABICمأخوذ عن الرابط-01-2011 WWW.BBC.COM/ARABIC/NKDDLEEST/110114 TUNUSIE

36- زين العابدين بن علي المعرفة مأخوذ عن الرابط HTTPS:// ./WWW.MAREFA.ORG

37- تاريخ ليبيا تحت حكم معمر القذافي مأخوذ عن الرابط: HTTPS:// ./WWW.MAREEFA.ORG

38- مراحل التحول الديمقراطي السياسي دوت كوم مأخوذ عن الرابط: WWW.ELSYASI.COM.ARTICLE-DEBAT 29-03-2018.

39- مكانة إفريقيا في سياسة تونس الخارجية –ليدرز العربية مأخوذ عن الرابط: AR LEADERS.COMTN/.../1483.

40- أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي مأخوذ عن الرابط: WWW.NIDDLE-EAST-ONLINE.COM/?ID=146507.

41-النظام السياسي في ليبيا تاريخ النشر 01-03-2011، 10:42 مأخوذ عن الرابط: WWW.PAL-STU.COM/UB/SHOW THEARD.PHP?T=32071

42- السياسة الخارجية الليبية / السفارة الليبية بجمهورية ألمانيا مأخوذ عن الرابط: /AR.LIBYANE MBASSYDE.

43- مفهوم الحروب الأهلية مأخوذ عن الرابط: HTTPS://ARTICLES.ABOLKHATAB.NET/ARTICLE/ /MNTADA.

44- الحرب القادمة في تونس... كتاب جديد يحدد مستقبل تونس بعد الثورة، تاريخ النشر 09-10-2011 مأخوذ عن الرابط: WWW.CARNEIGER.NET.ORG/2015/04/02/ ARPUB 5918

45- ليبيا المستقبل: كتاب جديد ... يرصد معوقات إدارة الصراع ديمقراطيا في ليبيا تاريخ النشر 2017/04/09 الساعة 16:07 مأخوذ عن الرابط: WWW.LIBYA-AL-MOSTAKBAL.ORG/.../.(كتاب : معضلة الديمقراطية في ليبيا للكاتب ماجد البرهومي ، عن دار الآفاق. )

46- ليبيا المستقبل: تونس و ليبيا تناقش المسار السياسي و تأثيره على التحول الديمقراطي في البلدين . ليبيا المستقبل تاريخ النشر 2017/07/18 على الساعة 12:06 مأخوذ عن الرابط: WWW.LIBYA-AL-MOSTAKBAL.ORG/KEY WORD . .H3.HTML

47- ثورة ليبيا: من الحراك الثوري إلى الانقسام، تاريخ النشر 02-05-2017. مأخوذ عن الرابط : BEL AHMAR.NET/ ?=990

48- التحول الديمقراطي مفاهيم و مداخل نظرية، تاريخ النشر 23-02-2011 الساعة: 16:09 مأخوذ عن الرابط : https://wwwtomohna.net/ vb/ show thread.php ?t2427.

49-ثورات الربيع العربي –رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات ماخوذ عن الرابط: WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/show.aRT.asp?aid=355256

50- المغرب العربي- مجلة البيان: ماخوذ عن الرابط: WWW.AlbAYaN.CI.uK/FILEs liB/ARTICLEIMAGES TAKRIR/4-3-8/PDF.

51- بحوث و دراسات في تاريخ تونس الحديث و المعاصر ماخوذ عن الرابط:.WWW.GOODREADS.COM/BIIK/SHOW/11254090

52-تاريخ ليبيا من القذافي الى الثورة ماخوذ عن الرابط: WWW.ALJAZEERA.NET/NEWS REPORTSANDINTER VIEWS2012/07/06.

53-تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع العشر حتى عام 1969 ماخوذ عن الرابط: WWW.GOODREADS.COM/BOOKS/SHOW/18693425-1969.

54جمهورية ليبيا و تاريخ الدولة، النظام السياسي، الثقافة ماخوذ عن الرابط: WWW.MATRIX2019.COM/EG/2017/07/01.

55-ليبيا المستقبل –اخبار ليبيا ماخوذ عن الرابط: WWW.LIBYA AKHBAR.COM/AUTHOR/LIBYA-AL-MOSTAKBAL-ORG.

# فهرس المحتويات

مقدمة
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي.....2
المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.....3
المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به.....4
المطلب الثاني: أسباب وعوامل التحول الديمقراطي.....10
المطلب الثالث: اليات التحول الديمقراطي.....17
المبحث الثاني: المسارات والمدخل النظرية للتحول الديمقراطي.....20
المطلب الأول: مسارات وعوائق التحول الديمقراطي.....21
المطلب الثاني: المداخل النظرية التيفسرت التحول الديمقراطي.....32
الفصل الثاني: طبيعة النظامين السياسيين في تونس وليبيا.....43
المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في تونس.....44
المطلب الأول: تطورالنظام السياسي في تونس.....44
المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في عهد الحبيب بورقيبة. 1957-1987 .....50
المطلب الثالث: النظام السياسي التونسي في مرحلةالرئيس زين العابدين بن علي 1987-2011...56
المطلب الرابع : طبيعة السياسة الخارجية التونسية.....60
المبحث الثاني: النظام السياسي في ليبيا.....63
المطلب الأول: تطورالنظام السياسي في ليبيا.....64
المطلب الثاني: السياسة الخارجية في عهد معمر القذافي.....66
الفصل الثالث: أسباب نتائج التحول الديمقراطي في تونس وليبيا.....77
المبحث الأول: أسباب التحول الديمقراطي في تونس وليبيا.....82
المطلب الأول: الأسباب السياسية.....83
المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية.....86
المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية.....90
المبحث الثاني: نتائج التحول الديمقراطي في تونس وليبيا (2011-2015).....101
المطلب الأول: نتائج التحول الديمقراطي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.....105
المطلب الثاني:نتائج التحول الديمقراطي على المستوى الأمني والسياسي.....110

المطلب الثالث: سيناريوهات حول مستقبل تونس وليبيا.....136
الخاتمة:.....151
التوصيات.....154
قائمة المراجع.....157
الفهرس